

بنك أبوظبي الأول

FAB

First Abu Dhabi Bank

اجتماع الجمعية العمومية 28 فبراير 2023



جدول المحتويات

1

كلمة رئيس مجلس الإدارة

4

2

من نحن

6

3

القوائم المالية الموحدة

16



كلمة رئيس مجلس الإدارة

“أحرزنا خلال هذا العام تقدماً ملموساً لتحقيق رؤيتنا، حيث سجل البنك أداءً مالياً قوياً وواصلنا المضي قدماً بأجندة التحول والتطور لبناء مؤسسة مالية تواكب احتياجات المستقبل. وواصلنا خلق الفرص الجديدة لعملائنا وموظفينا ومساهمينا في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى مستوى المنطقة والعالم”

5.74

مليار درهم
أجمالي الأرباح النقدية

52

فلس
الأرباح النقدية لكل سهم

13.4

مليار درهم
صافي الأرباح

سيواصل بنك أبوظبي الأول الاستفادة من تحسن ظروف الاقتصاد لإرساء أسس راسخة لتحقيق الإنجازات وبناء مستقبل مستدام

وتماشياً مع التزامنا الراسخ بتحقيق أفضل قيمة مستدامة وطويلة الأمد لمساهمينا، فقد أوصى مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول بتوزيع أرباح نقدية تبلغ 52 فلساً للسهم الواحد للسنة الكاملة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، بإجمالي توزيعات يبلغ 5.74 مليار درهم، مقارنة مع 49 فلساً للسهم الواحد عام 2021.

ومع تواصل الجهود التي تبذلها المنطقة لتحقيق أهدافها الطموحة في مجال الاستدامة، واستعدادات دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة الدورة الـ 28 لؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي لعام 2023، العام الذي تم الإعلان عنه أيضاً عاملاً للاستدامة، فإننا نتشارك الآن مسؤولية العمل معاً لصناعة نهضة حقيقية للدولة ورسم مستقبل أكثر إشراقاً وازدهاراً للجميع. وقد أكد بنك أبوظبي الأول التزامه بهذه الأهداف وقيادة الجهود لتسريع التحول إلى الطاقة النظيفة.

وأود هنا، وبالنيابة عن مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول، أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة “حفظه الله”، على قيادته الرشيدة ودعمه المتواصل، وإلى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي “رعاه الله”، وأصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات على توجيهاتهم الحكيمة. ولا يسعني كذلك سوى أن أشكر مختلف الهيئات الرقابية والتنشيرية، وكذلك عملائنا وشركائنا ومساهمينا على ثقتهم وأعضاء مجلس الإدارة والإدارات العليا والموظفين على تفانيهم والتزامهم بتحقيق الأهداف الاستراتيجية لبنك أبوظبي الأول.

طحنون بن زايد آل نهيان
رئيس مجلس الإدارة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
السادة الحضور الكرام،

شهدنا خلال العام 2022 تواصل الأداء الإيجابي لمختلف القطاعات الاقتصادية وازدهار بيئة الأعمال التي خلقت فرصاً غير مسبوقة للتجديد والإبداع والنمو.

وقد انعكس هذا الأداء المتميز على القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة الذي عزز ازدهار أعماله خلال العام، ونجح في الحفاظ على مستويات عالية من السيولة ورأس المال بدعم من ارتفاع معدلات الفائدة وتعافي النمو الائتماني.

سيواصل بنك أبوظبي الأول الاستفادة من تحسن ظروف الاقتصاد لإرساء أسس راسخة لتحقيق الإنجازات وبناء مستقبل مستدام. وقد ساهم البنك بدور ريادي في التقدم الذي أحرزته دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال التنمية المستدامة طويلة الأمد رغم الأوضاع الصعبة التي يعيشها الاقتصاد العالمي، وذلك بدعم من برامج الإصلاح الهيكلية وارتفاع أسعار النفط، والانتعاش الذي شهدته القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

ولعبت التوجيهات الاستراتيجية لمجلس الإدارة والالتزام الكبير للجنة التنفيذية للمجموعة بقيادة الرئيس التنفيذي للمجموعة “هناك الرستمان”، دوراً هاماً في تعزيز مكانة بنك أبوظبي الأول الرائدة في القطاع المصرفي، وأسهمت بدور رئيسي في أداء البنك المتميز ومواصلة دوره كمحفز ومستفيد رئيسي من النمو الاقتصادي القوي.

أحرزنا خلال هذا العام تقدماً ملموساً لتحقيق رؤيتنا، حيث سجل البنك أداءً مالياً قوياً وواصلنا المضي قدماً بأجندة التحول والتطور لبناء مؤسسة مالية تواكب احتياجات المستقبل. وواصلنا خلق الفرص الجديدة لعملائنا وموظفينا ومساهمينا في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى مستوى المنطقة والعالم.

من نحن

لمحة عن بنك أبوظبي الأول 10
تواجدنا الدولي 16



لمحة عن بنك أبوظبي الأول

انطلاقاً من مكانته الرائدة كأبرز بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأحد أكبر المؤسسات المالية وأكثرها أماناً في العالم، يلتزم بنك أبوظبي الأول التزاماً راسخاً بتوفير أفضل قيمة لعملائه ومساهميهم وموظفيه، وتحقيق عائدات مجدية ومستدامة لمساهميهم.

أعمال قوية ومتنوعة

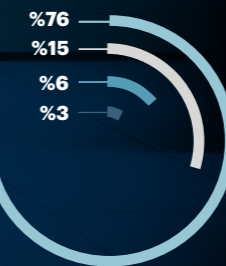
البنك الأعلى تصنيفاً ضمن العديد من
الجدول الدورية للخدمات المصرفية للاستثمار
في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا¹
خلال العام 2022

<30%

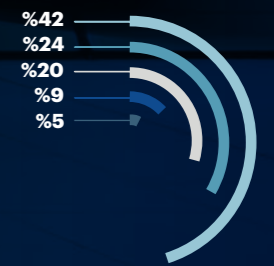
حصة البنك من سوق
الإمارات العربية المتحدة
(من حيث الأصول)

إيرادات متنوعة

من حيث المناطق الجغرافية²



من حيث مجموعات الأعمال²



من خلال حضور عالمي استراتيجي يشمل

5 قارات و20 سوق (شاملة سوق الإمارات العربية المتحدة)

ملاحظات: جميع المعلومات حتى 31 ديسمبر 2022، ما لم يذكر خلاف ذلك.

¹ التصنيف بين البنوك، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وبنك أبوظبي الأول، وبلومبرغ، وديالوجيك
² تفاصيل الإيرادات التشغيلية للسنة المالية 2022 (باستثناء المكاسب الحقيقية جراء بيع حصة في شركة ماغناي)

البنك الرائد في السوق

القيمة السوقية

189 مليار درهم
(51 مليار دولار أمريكي)

المرتبة الثالثة في الشرق
الأوسط وشمال إفريقيا¹
المرتبة 35 على مستوى
العالم¹

أجمالي الأصول

1.1 ترليون درهم

المرتبة الأولى في دولة
الإمارات العربية المتحدة
المرتبة الثانية في الشرق
الأوسط وشمال إفريقيا
المرتبة 109 على مستوى
العالم³

أسس قوية للأعمال

معدلات قوية للسيولة
ورأس المال

AA-

(ما يعادل⁴)

أقوى تصنيف ائتماني
مجمع لمؤسسة مالية
في الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا

البنك الأكثر أماناً

#14

في البنوك التجارية
الأكثر أماناً على
مستوى العالم⁵

#5

في الأسواق
الناشئة⁵

#1

في دولة الإمارات
العربية المتحدة
والشرق الأوسط⁵

لتقديم
تجربة عملاء
متميزة

القائمة على
التخصص
والرقمنة

مجموعة من
أفضل المنتجات
والخدمات

³ تصنيف ذا بانكر لأبرز 1000 بنك عالمي خلال العام 2022، يوليو 2022

⁴ موديز، S&P، وفيتش

⁵ تصنيف مجلة جلوبال فاينانس لأكثر البنوك أماناً، سبتمبر 2022

البنك الرائد في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

عائدات مستدامة للمساهمين

سجل حافل في تحقيق أفضل العائدات المستدامة لمساهميننا

سجل متقدم لعائدات المخاطر

#3

تصنيف البنك كـ ثالث أبرز بنوك تجارية مصنفة عند مستوى AA من حيث نسبة العائد على حقوق الملكية للموسم

ارتفع إجمالي عائدات المساهمين منذ شهر أبريل 2017 بنسبة:

115%

البنك الرائد في المنطقة في مجال تمويل المشاريع المستدامة: تسهيل إصدار أكثر من

9.1 مليار دولار أمريكي

من التمويلات المستدامة خلال عام 2022 (الالتزام بتسهيل ما يصل إلى 75 مليار دولار بحلول عام 2023)

سندات خضراء مستحقة بأكثر من

2.25 مليار دولار أمريكي

عبر 13 إصدارًا و5 عملات مختلفة

أول مؤسسة مصرفية على مستوى الدولة ودول مجلس التعاون الخليجي

التي تنضم إلى مبادرة التحالف المصرفي لخفض الانبعاثات الكربونية وتلتزم بتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2025

المرتبة الأولى في

سوق السندات الخضراء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

قوى عمل عالية متنوعة؛

6,765 موظف من

85 جنسية مختلفة

⁷ بلومبرغ (استناداً إلى توزيعات الأرباح التي يتم إعادة استثمارها)

⁸ المرتبة الثالثة من بين 10 بنوك تجارية مصنفة AA- (مصنفة AA- من قبل جميع وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية الثلاثة: موديز، S&P، وفيتش؛ استناداً إلى أحدث البيانات المالية السنوية المتاحة)

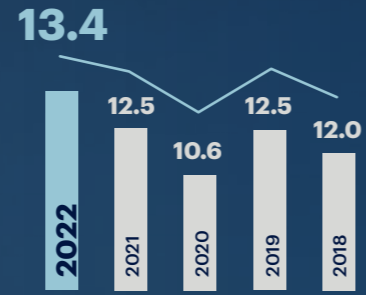
⁶ موظفون بدوام كامل، دون احتساب موظفي شركات التعاقد

معدلات قياسية للإيرادات وصافي الأرباح

إجمالي الإيرادات (بمليارات الدراهم)



صافي الأرباح (بمليارات الدراهم)



عائدات قوية

معدل المصروفات إلى الإيرادات¹⁰
(باستثناء تكاليف الاندماج والمكاسب الناجمة
عن بيع حصة في شركة المدفوعات ماغناي)



العائد على حقوق الملكية للموسم

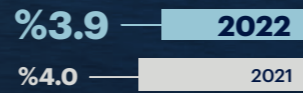


مؤشرات قوية لجودة الأصول

تغطية المخصصات



معدل القروض المتعثرة



سجل قوي للسيولة ورأس المال

نسبة معدل حقوق الملكية الشق

الأول لاتفاقية بازل 3¹¹



نسبة تغطية السيولة



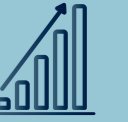
إجمالي الأصول
1.1 ترليون درهم
302 مليار دولار
+11% سنوياً



القروض والسلفيات
والتمويل الإسلامي
460 مليار درهم
125 مليار دولار
+12% سنوياً



حسابات العملاء والودائع الأخرى
701 مليار درهم
191 مليار دولار
+14% سنوياً



صافي الأرباح
13.4 مليار درهم
3.7 مليار دولار
+7% سنوياً



إجمالي الإيرادات
23.9 مليار درهم
6.5 مليار دولار
+10% سنوياً



الأرباح النقدية لكل سهم
0.52 درهم⁹
2021: 0.49 درهم



جولبال فاينانس 2022



فوربس 2022



11 بانكر 2022

⁹ تخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية بتاريخ 28 فبراير 2023

¹⁰ النسبة لعام 2022 تستثني مكاسب التحقق جراء بيع حصة في شركة المدفوعات ماغناي
¹¹ بعد احتساب توزيعات الأرباح (بناءً على توزيعات الأرباح المقترحة للسنة المالية 2022)

تواجدنا الدولي

حضور دولي استراتيجي يساهم في تسهيل القيام بالأعمال التجارية عبر الحدود وتدفقات السيولة والاستثمار بين الأسواق الدولية الرئيسية

3< ملايين
عميل في دولة الإمارات
العربية المتحدة

6,765
موظف حول العالم (بدوام كامل)

تواجد عالمي في
20
سوقاً عبر 5 قارات
(بما فيها الإمارات
العربية المتحدة)

398
جهاز صراف آلي / إيداع
نقدي في دولة الإمارات
العربية المتحدة

64
فرعاً في الإمارات العربية
المتحدة (من بينها 9
فروع رقمية)

أوروبا والأمريكتان

البرازيل
فرنسا
سويسرا
المملكة المتحدة
الولايات المتحدة الأمريكية

الشرق الأوسط وأفريقيا

البحرين
مصر
العراق
الكويت
ليبيا
عُمان
المملكة العربية السعودية
الإمارات العربية المتحدة

آسيا والمحيط الهادئ

بر الصين الرئيسي
الصين - هونغ كونج
الهند
إندونيسيا
لابوان (ماليزيا)
سنغافورة
كوريا الجنوبية

¹ موظفون بدوام كامل، لا يشمل ذلك الموظفون العاملون بعقود خارجية
² تشمل "راني" (نظام حماية الأجور) والدرهم الإلكتروني
³ دون احتساب فروع المعاملات الإسلامية

القوائم المالية الموحدة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين	18
بيان المركز المالي الموحد	24
بيان الأرباح أو الخسائر الموحد	25
بيان الدخل الشامل الآخر الموحد	26
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	27
بيان التدفقات النقدية الموحد	28
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	29



أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

انخفاض قيمة القروض والسلف والتمويل الإسلامي

راجع الإيضاحين ٨ و ٣٤ حول البيانات المالية الموحدة

وصف أمور التدقيق الرئيسية	كيف تم تناول أمور التدقيق الرئيسية في سياق تدقيتنا
<p>قامت المجموعة بالاعتراف بمخصصات خسائر الائتمان في بيان المركز المالي الموحد الخاص بها باستخدام نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. تمارس المجموعة أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات عند وضع نماذج خسائر الائتمان المتوقعة الخاصة بها، والتي تتضمن احتمالية التعثر والخسائر المحتملة عند التعثر المعدلة وفقاً للمعلومات الاستشراقية، وقيمة التعرض عند التعثر المرتبطة بالتعرضات ذات الصلة.</p> <p>قد تقوم المجموعة أيضاً ببيد تعديلات أو تقديرات نوعية باستخدام أحكام ائتمانية حيث لا تتضمن المدخلات والافتراضات و/ أو تقنيات وضع النماذج كافة عوامل المخاطر ذات الصلة المحددة بواسطة النماذج.</p> <p>يعتبر هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية لأن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة ينطوي على أحكام وتقديرات جوهرية من قبل الإدارة واستخدام نماذج معقدة وبالتالي فإن له تأثير مادي على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.</p>	<p>تتضمن إجراءات التدقيق التي قمنا بها في هذا الشأن ما يلي، من ضمن أمور أخرى:</p> <ul style="list-style-type: none"> تقييم مدى ملاءمة المبادئ المحاسبية المطبقة استناداً إلى متطلبات المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفهمنا لطبيعة الأعمال. فهم التقديرات المحاسبية لخسائر الائتمان المتوقعة والتي تتضمن، على سبيل المثال وليس الحصر، الحصول على معلومات عن البيئة الرقابية داخل المجموعة فيما يتعلق بالتقديرات وفهم الطرق والافتراضات والبيانات المستخدمة لوضع التقديرات المحاسبية. وتقييم تصميم وتنفيذ واختبار فاعلية تشغيل النظم الرقابية المختارة ذات الصلة. قمنا بالاستعانة بمختصين في إدارة المخاطر المالية لتقييم مجموعة من النماذج للتحقق من مدى معقولية ومدى ملاءمة المنهجية والافتراضات المستخدمة في المكونات المختلفة لنماذج خسائر الائتمان المتوقعة وتطبيق أحكام ائتمانية قائمة على الخبرة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. وتضمن ذلك، حيثما يكون ملائماً، التحقق من الافتراضات/الأحكام الرئيسية المتعلقة بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتعريف التعثر، واحتمالية التعثر، ومعدلات الاسترداد، واستخدام المتغيرات الاقتصادية الكلية والنتائج المرجحة للتأكد أن قيم خسائر الائتمان المتوقعة المسجلة تعكس الجودة الائتمانية ذات الصلة والتوجهات الاقتصادية الكلية. اختبار مدى اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. الاستعانة بمختصين لدينا في تكنولوجيا المعلومات لاختبار الضوابط الرقابية لتكنولوجيا المعلومات والتطبيقات العامة ذات الصلة على الأنظمة الرئيسية المستخدمة في عملية خسائر الائتمان المتوقعة.

تقرير مدقي الحسابات المستقلين

إلى السادة مساهمي بنك أبوظبي الأول ش.م.ع

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لبنك أبوظبي الأول ش.م.ع ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها مجتمعة "المجموعة")، التي تتألف من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، والبيانات الموحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والإيرادات الشاملة الأخرى والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تُعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وعن أدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية الدولية (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية).

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ تدقيتنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق والمتطلبات المطبقة من معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة الصادرة بموجب قرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (٨٨) لسنة ٢٠٢١ في دولة الإمارات العربية المتحدة (معايير التدقيق الصادرة من جهاز أبوظبي للمحاسبة). قمنا بتوضيح مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير في فقرة "مسؤولية مدقي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من هذا التقرير. إننا نتمتع باستقلالية عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (التي تتضمن معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات أخلاقيات المهنة والاستقلالية الصادرة من جهاز أبوظبي للمحاسبة / دولة الإمارات العربية المتحدة والمتعلقة بتدقيتنا للبيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

تتمثل أمور التدقيق الرئيسية في تلك الأمور التي نراها، وفقاً لأحكامنا المهنية، الأكثر أهمية في تدقيتنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيتنا وأثناء تكوين رأينا حول البيانات المالية الموحدة بشكل مجمل، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

انخفاض قيمة القروض والسلف والتمويل الإسلامي (تابع)

راجع الإيضاحين ٨ و ٣٤ حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

وصف أمور التدقيق الرئيسية	كيف تم تناول أمور التدقيق الرئيسية في سياق تدقيقنا
	<ul style="list-style-type: none"> إعادة تقييم المجالات الرئيسية لمحددات المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وعينات مختارة من القروض والسلف والتمويل الإسلامي لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بشكل مناسب. تقييم مدى معقولية عينة تعديلات الإدارة واختبارها. الاستعانة بمتخصصين في التقييم لدينا لتقييم مدى معقولية عملية التقييم التي أجريت لعينة من الضمانات العقارية التي تحتفظ بها المجموعة فيما يتعلق بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. إجراء تقييمات انتمانية لعينة مختارة من العملاء، بما في ذلك عملاء المرحلة ٣، لاختبار مدى ملاءمة التصنيفات الانتمانية، والتصنيفات المرحلية، وتقييم الأداء المالي للمقترض، ومصدر السداد والتدفقات النقدية المستقبلية للمقترض، وإذا استلزم الأمر، التحقق من مدى ملاءمة احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لعينة مختارة من المقترضين. تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة استناداً إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

المعلومات الأخرى

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، ننحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تتوفر لنا، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية التدقيق، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء مادية.

في حال خالصنا إلى وجود خطأ مادي في التقرير السنوي أثناء قراءته، يتعين علينا إحاطة مسؤولي الحوكمة بهذا الأمر واتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق.

مسؤولية الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، وأحكام القوانين واللوائح ذات الصلة، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، حيثما يكون مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهداف تدقيقنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء المادية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ومعايير التدقيق الصادرة من جهاز أبوظبي للمحاسبة سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي إن وجد.

قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتعتبر هذه الأخطاء مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ومعايير التدقيق الصادرة من جهاز أبوظبي للمحاسبة، قمنا بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنة بالأخطاء المادية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال التدقيق وذلك بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعية من قبل الإدارة.
- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شك جوهري حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال خالصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى (تابع)

علاوة على ذلك، كما تقتضي المادة (١١٤) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ (وتعديلاته)، فإننا نؤكد أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

بالإضافة إلى ذلك، كما يقتضي قرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (٨٨) لسنة ٢٠٢١ في شأن معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة، فإننا ننوه إلى أنه بناءً على الإجراءات التي تم تنفيذها والمعلومات المقدمة إلينا من قبل الإدارة ومسؤولي الحوكمة، لم يسترغ انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن البنك لم يمتثل، من كافة النواحي المادية، لأي من أحكام القوانين واللوائح والتعاميم ذات الصلة بأنشطته على نحو من شأنه أن يؤثر بشكل مادي على بياناته المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

- (١) النظام الأساسي الذي قد يؤثر بشكل مادي على أنشطتها أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢؛ و
- (٢) الأحكام ذات الصلة من القوانين والقرارات والتعاميم التي تؤثر على البيانات المالية الموحدة للبنك.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد

ريشارد أككلاند

رقم التسجيل: ١٠١٥

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

٢٥ يناير ٢٠٢٣

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

- تقييم عرض البيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بشأن المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. كما نتحمل مسؤولية توجيه والإشراف على أعمال التدقيق للمجموعة وتنفيذها. نحن مسؤولون وحدنا عن رأينا التدقيقي.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية لأعمال التدقيق بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال التدقيق.

نُقدم أيضاً إقراراً لمسؤولي الحوكمة نؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، والضوابط ذات الصلة، إن وجدت.

في ضوء الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبذلك تُعتبر هذه الأمور هي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مدققي الحسابات ما لم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى، في حالات نادرة للغاية، أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما يقتضي المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، فإننا نُشير إلى ما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

- (١) لقد حصلنا على كافة المعلومات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- (٢) تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي المادية، بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١؛
- (٣) قامت المجموعة بالاحتفاظ بسجلات محاسبية منتظمة؛
- (٤) تتفق المعلومات المالية الواردة في كلمة رئيس مجلس الإدارة (الواردة في تقرير تحليل ومناقشة الإدارة)، مع ما جاء في السجلات المحاسبية للمجموعة؛
- (٥) كما هو مبين في الإيضاحين ٥ و ٩ حول هذه البيانات المالية الموحدة، قامت المجموعة بشراء أسهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢؛
- (٦) يبين الإيضاح رقم ٤٢ حول البيانات المالية الموحدة المعاملات المادية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي تم بموجبها تنفيذ هذه المعاملات؛
- (٧) بناءً على المعلومات التي أُتيحت لنا، لم يسترغ انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن المجموعة قد خالفت، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، أي من الأحكام ذات الصلة من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، أو النظام الأساسي للبنك، على وجه قد يكون له تأثير مادي على أنشطتها أو مركزها المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢؛
- (٨) ويبين الإيضاح رقم ٣٣ حول البيانات المالية الموحدة المساهمات المجتمعية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

بيان الدخل الشامل الآخر الموحد
للسنة المنتهية في

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
ألف درهم	ألف درهم
13,422,111	12,542,272
(1,647,757)	(503,745)
(3,625,620)	85,685
(7,500)	118,863
34,737	17,229
(48,000)	(48,000)
5,750	-
(5,288,390)	(329,968)
8,133,721	12,212,304
8,129,893	12,547,716
3,828	(335,412)
8,133,721	12,212,304

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 49 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في

رأس المال ألف درهم	إيراد إصدار ألف درهم	أسم خزانة ألف درهم	احتياطيات قانونية وأخرى ألف درهم	احتياطيات أخرى ألف درهم	سندات الترخيص الأول من رأس المال ألف درهم	برنامج الدفعات الموزعة على الأشهر ألف درهم	أرباح محجزة ألف درهم	حصة الملكية المنسوبة إلى مساهمي المجموعة ألف درهم	حقوق غير مسيطر ألف درهم	المجموع ألف درهم
10,920,000	53,557,581	(6,430)	10,920,000	3,569,185	10,754,750	249,816	22,667,101	112,632,003	15,428	112,647,431
-	-	-	-	(5,264,612)	-	-	13,411,198	13,411,198	10,913	13,422,111
-	-	-	-	-	-	-	(16,693)	(5,281,305)	(7,085)	(5,288,390)
-	-	(75)	2,164,313	-	-	-	(5,347,648)	(5,347,648)	(6,796)	(5,354,444)
-	-	-	-	-	-	-	(2,291,850)	(376,465)	-	(376,465)
-	-	-	-	872,498	-	-	(872,498)	-	-	-
-	-	-	-	(12,534)	-	-	12,534	-	-	-
11,047,612	53,557,581	(6,505)	13,084,313	(835,463)	10,754,750	249,816	27,185,679	115,037,783	12,460	115,050,243
10,920,000	53,538,584	(8,980)	10,920,000	2,882,421	10,754,750	249,816	19,235,934	108,492,525	364,325	108,856,850
-	-	-	-	47,376	-	-	12,531,111	12,531,111	11,161	12,542,272
-	-	-	-	-	-	-	(30,771)	16,605	(346,573)	(329,968)
-	18,997	2,550	-	-	-	-	1,013	1,013	-	1,013
-	-	-	-	-	-	-	-	21,547	-	21,547
-	-	-	-	-	-	-	(8,074,594)	(8,074,594)	(13,485)	(8,088,079)
-	-	-	-	-	-	-	(356,204)	(356,204)	-	(356,204)
-	-	-	-	646,110	-	-	(646,110)	-	-	-
-	-	-	-	(6,722)	-	-	6,722	-	-	-
10,920,000	53,557,581	(6,430)	10,920,000	3,569,185	10,754,750	249,816	22,667,101	112,632,003	15,428	112,647,431

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 49 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في

إيضاح	31 ديسمبر 2022 ألف درهم	31 ديسمبر 2021 ألف درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
الأرباح قبل الضريبة	14,389,732	13,186,544
تعديلات لـ:		
الاستهلاك والإطفاء	1,062,293	934,564
خسائر من إعادة تقييم الاستثمارات العقارية	327,314	750,000
أرباح من بيع استثمارات عقارية	-	(6,130)
أرباح من بيع موجودات ثابتة	(4,335)	(501,268)
أرباح من بيع شركة تابعة	(3,093,703)	-
صافي مخصصات انخفاض القيمة	3,118,645	2,938,953
فوائد مترابطة	547,915	120,683
تعديلات تحويل العملات الأجنبية	(3,444,371)	(887,910)
	12,903,490	16,535,436
التغيرات في:		
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	13,809,297	(24,355,369)
المبالغ المستحقة من البنوك المركزية والبنوك والمؤسسات المالية	3,387,152	14,202,827
اتفاقيات إعادة الشراء العكسي	(22,840,045)	(1,708,406)
القروض والسلف والتمويل الإسلامي	(52,568,833)	(19,026,222)
الموجودات الأخرى	(9,994,816)	(2,143,872)
المبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	4,575,160	(799,643)
اتفاقيات إعادة الشراء	(16,069,979)	(934,175)
حسابات العملاء والودائع الأخرى	86,197,999	52,246,001
الأدوات المالية المشتقة	(6,901,390)	(3,984,476)
المطلوبات الأخرى	14,486,647	(2,951,411)
	26,984,682	27,080,690
ضريبة الدخل المدفوعة، صافية من المستردات	(869,415)	(589,806)
المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة	(45,000)	(48,000)
	26,070,267	26,442,884
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
صافي شراء استثمارات لغير أغراض المتاجرة	(29,962,853)	(7,095,553)
النقد وما يعادله للشركة المستحوذ عليها	-	5,550,877
النقد المدفوع للاستحواذ على شركة تابعة	-	(2,203,800)
صافي الحركة في الاستثمارات العقارية	(532,827)	(103,216)
شراء ممتلكات ومعدات، صافية من الاستبعادات	(558,993)	(741,466)
	(31,054,673)	(4,593,158)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
متحصلات من إصدار أسهم ضمن برنامج الدفعات المرتكزة على الأسهم	-	21,547
توزيعات الأرباح المدفوعة لمساهمي البنك	(5,327,691)	(7,687,738)
توزيعات الأرباح المدفوعة لمساهمي الأقلية	(6,796)	(13,845)
صافي حركة الأوراق التجارية	(7,925,896)	8,490,124
إصدار قروض لأجل	10,625,674	17,148,833
سداد قروض لأجل	(13,431,531)	(5,827,560)
دفعات سندات الشق الأول من رأس المال	(376,465)	(356,204)
	(16,442,705)	11,775,157
صافي النقد (المستخدم في)/الناتج من الأنشطة التمويلية		
صافي (النقص)/الزيادة في النقد وما يعادله	(21,427,111)	33,624,883
النقد وما يعادله في 1 يناير	272,814,120	239,189,237
	251,387,009	272,814,120

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

1 الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

بنك أبو ظبي الأول ش.م.ع ("البنك") هو شركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة تأسس في إمارة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بموجب قانون الشركات التجارية (القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1984 وتعديلاته). إن العنوان المسجل للبنك هو ص.ب. 6316، مبنى بنك أبو ظبي الأول، مجمع خليفة للأعمال، القرم، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

تتضمن هذه البيانات المالية الموحدة كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 البنك وشركاته التابعة (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة"). تعمل المجموعة بشكل رئيسي في الأنشطة المصرفية المتعلقة بالشركات والأفراد، والأنشطة المصرفية الخاصة والاستثمارية، وخدمات الدفع، والخدمات الإدارية، والأنشطة المصرفية الإسلامية، والأنشطة العقارية، وتباشر المجموعة أعمالها من خلال فروعها المحلية والأجنبية وشركاتها التابعة ومكاتبها التمثيلية المتواجدة في الإمارات العربية المتحدة والبحرين والبرازيل وجزر كايمان والصين ومصر وفرنسا وهونغ كونغ والهند وأندونيسيا والعراق والأردن¹ والمملكة العربية السعودية والكويت ولبنان¹ وليبيا وماليزيا وعمان وقطر² وسنغافورة وكوريا الجنوبية وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

إن الأنشطة المصرفية الإسلامية للمجموعة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الصادرة عن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

إن أسهم المجموعة مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية (الرمز: FAB).

تتوفر البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 عند الطلب في مقر المجموعة المسجل أو على الموقع الإلكتروني <http://www.bankfab.com>.

¹ قيد الإغلاق.

² أخطر بنك أبوظبي الأول هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتخلي عن ترخيص مزاولة الأعمال الخاص بفرعه في مركز قطر للمال، وإغلاق هذا الفرع بشكل دائم.

2 أساس الإعداد

(أ) بيان التوافق

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية، حيث أن الإدارة على قناعة بأنه لدى المجموعة الموارد الكافية لمواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية في المستقبل المنظور، ووفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية الدولية ووفقاً لأحكام القوانين المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة. تتضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعايير المحاسبية الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية الدولية وكذلك التفسيرات الصادرة من لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية.

في 20 سبتمبر 2021، صدر المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021 ويسري اعتباراً من 2 يناير 2022 والذي حل محل القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 (وتعديلاته). يلتزم البنك بأحكام المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021 والاحكام ذات الصلة من القانون رقم (1) لسنة 2017 (وتعديلاته) بشأن النظام المالي لحكومة أبوظبي وتعليمات دائرة المالية كما في تاريخ هذه البيانات المالية الموحدة.

تم التصريح بإصدار هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 25 يناير 2023.

(ب) العملة التشغيلية وعملة العرض

يتم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بدرهم الإمارات العربية المتحدة، وهي العملة التشغيلية للبنك. تم تقريب جميع المبالغ إلى أقرب عدد صحيح بالآلاف، ما لم يُذكر خلاف ذلك. ويتم قياس البنود المدرجة في البيانات المالية للشركات التابعة والفروع الخارجية للبنك باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الأساسية التي تعمل بها.

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 49 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

2 أساس الإعداد (تابع)

(ج) أساس القياس

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء البنود الهامة التالية والتي يتم قياسها كما يلي:

البنود	أساس القياس
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	بالقيمة العادلة
الأدوات المالية المشتقة	بالقيمة العادلة
أدوات الدين وأدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	بالقيمة العادلة
العقارات الاستثمارية	بالقيمة العادلة
الموجودات والمطلوبات المعترف بها والمصنفة كبنود مغطاة بموجب عقود التحوط في علاقات تحوط المؤهلة	يتم تعديلها حسب التغيرات في القيم العادلة المرتبطة بالمخاطر التي يتم التحوط منها
الموجودات غير المالية المستحوذة لتسوية القروض والسلف والتمويل الإسلامي	بقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيم الدفترية للقروض والسلف والتمويل الإسلامي، أيهما أقل.

(د) استخدام التقديرات والأحكام

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراسات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات التابعة لها بصورة مستمرة، وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى تتضمن توقعات الأحداث المستقبلية التي قد يكون لها تأثير مالي على المجموعة وتعتبر معقولة في ظل الظروف الراهنة. ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية بأثر مستقبلي.

إن المعلومات حول المجالات الهامة التي تنطوي على عدم اليقين في التقديرات والأحكام الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية ذات التأثير الأكبر على المبالغ المعترف بها في هذه البيانات المالية الموحدة مبينة في الإيضاح رقم 45.

3 السياسات المحاسبية الهامة

(أ) المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة المطبقة

تم تطبيق التعديلات التالية على المعايير والإطار الحالي من قبل المجموعة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. لم ينتج عن تطبيق المعايير المعدلة التالية أي تغيرات في صافي الأرباح أو حقوق الملكية المسجلة سابقاً للمجموعة.

الوصف	سارية اعتباراً من
مراجع لإطار المفاهيم (تعديلات على المعيار رقم 3 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)	1 يناير 2022
الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المزمع (تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 16)	1 يناير 2022
العقود المثقلة بالتزامات - تكلفة تنفيذ العقد (تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 37)	1 يناير 2022
تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة: شركة تابعة تطبيق لأول مرة (التحسينات السنوية على المعيار رقم 1 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)	1 يناير 2022
الأدوات المالية: الرسوم التي يتعين اعتبارها في اختبار نسبة الـ "10 في المائة" لإيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية (التحسينات السنوية على المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)	1 يناير 2022
امتيازات الإيجار في أعقاب تفشي فيروس كورونا بعد 30 يونيو 2021 (تعديل على المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 16)	1 يناير 2022

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ب) أساس التوحيد

(1) دمج الأعمال

تحتسب المجموعة عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ عندما ينطبق تعريف الأعمال على مجموعة الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها وعندما تنتقل السيطرة إلى المجموعة.

عند تحديد ما إذا كانت مجموعة معينة من الموجودات والأنشطة تمثل أعمالاً، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت مجموعة الموجودات والأنشطة المستحوذ عليها تتضمن، كحد أدنى، مدخل وعملية جوهرية وما إذا كانت المجموعة المستحوذ عليها لديها القدرة على إنتاج مخرجات. لدى المجموعة خيار تطبيق "اختبار التركيز" والذي يسمح بإجراء تقييم مبسط حول ما إذا كانت المجموعة المستحوذ عليها من الموجودات والأنشطة لا تمثل أعمال. يتم إجراء اختبار التركيز إذا كانت القيمة العادلة لإجمالي الموجودات المستحوذ عليها تتركز بشكل كبير في أصل محدد أو مجموعة من الموجودات المشابهة التي يمكن تحديدها.

يتم قياس تكلفة الاستحواذ كإجمالي ثمن الشراء المحول المقاس بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ وقيمة أي حصة من الحصص غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها. لا يتضمن الثمن المحول المبالغ المتعلقة بتسوية علاقات سابقة، ويتم الاعتراف بهذا المبالغ عموماً ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم تحميل التكاليف المرتبطة بالاستحواذ كمصروفات ضمن المصروفات العمومية والإدارية والمصروفات التشغيلية الأخرى وذلك عند تكبدها، إلا إذا كانت التكاليف متعلقة بإصدار سندات دين أو حقوق ملكية.

عندما تستحوذ المجموعة على شركة ما، فإنها تقيّم الموجودات والمطلوبات المالية المكتسبة لإجراء تصنيف وتخصيص مناسب وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والأوضاع القائمة كما في تاريخ الاستحواذ. ويتضمن ذلك فصل المشتقات الضمنية في العقود الأساسية من قبل الشركة المستحوذ عليها.

إذا تمت عملية دمج الأعمال على مراحل، فإن أي حصة من حقوق الملكية محتفظ بها مسبقاً يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ، ويتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة ضمن الأرباح أو الخسائر. ويتم وضعها بعد ذلك في الاعتبار عند تحديد الشهرة التجارية. يتم قياس أي مبلغ محتمل لقيمة الاستحواذ بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. في حالة أن انطبق تعريف الأداة المالية على التزام ما لدفع مبلغ محتمل وتم تصنيفه على أنه أداة حقوق ملكية، فإنه لا يتم إعادة قياسه بعد ذلك، ويتم احتساب التسوية ضمن حقوق الملكية. وخلاف ذلك، يتم قياس المبالغ المحتملة الأخرى بالقيمة العادلة في تاريخ كل تقرير ويتم الاعتراف بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمبلغ المحتمل ضمن الأرباح أو الخسائر.

يتم مبدئياً قياس الشهرة التجارية بالتكلفة، وهي الزيادة في إجمالي الثمن المحول والمبلغ المعترف به للحصص غير المسيطرة، وأي حصة محتفظ بها في وقت سابق عن صافي الموجودات المستحوذ عليها والمطلوبات المكتسبة القابلة للتحديد. إذا كانت القيمة العادلة لصافي الموجودات المستحوذ عليها تزيد عن إجمالي الثمن المحول أو قيمة زيادة القيمة العادلة لصافي الموجودات المستحوذ عليها عن إجمالي الثمن المحول، يتم الاعتراف بالأرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.

بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس الشهرة التجارية بالتكلفة ناقصاً أي خسائر لانخفاض القيمة المتراكمة. لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم اعتباراً من تاريخ الاستحواذ تخصيص الشهرة التجارية المستحوذ عليها في أحد عمليات دمج الأعمال إلى كل وحدة من الوحدات المنتجة للنقد لدى المجموعة، والتي من المتوقع أن تحقق فائدة من عمليات الدمج، بصرف النظر عما إذا قد تم تخصيص الموجودات أو المطلوبات الأخرى لتلك الوحدات.

في حال أن تم تخصيص الشهرة التجارية لأحد الوحدات المنتجة للنقد وتم استبعاد جزء من تلك العمليات التي تنطوي على الوحدة المعنية، يتم إدراج الشهرة التجارية الخاصة بالعملية المستبعدة بالقيمة الدفترية للعملية عند تحديد الأرباح أو الخسائر من الاستبعاد. يتم قياس الشهرة التجارية المستبعدة في هذه الحالات على أساس القيم النسبية للعملية المستبعدة والجزء المحتفظ به من الوحدة المنتجة للنقد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ب) أساس التوحيد (تابع)

(2) الشركات التابعة

يحدد المعيار رقم 10 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "البيانات المالية الموحدة" أساس التوحيد حيث يضع نموذجاً فردياً للسيطرة ينطبق على جميع المنشآت بما فيها المنشآت ذات الأغراض الخاصة أو المنشآت المنظمة. تعرف السيطرة بأن المستثمر يسيطر على الجهة المستثمر فيها عندما يتعرض أو يكون له حقوق في عوائد متغيرة ناتجة من ارتباطه مع الجهة المستثمر فيها، ويكون قادراً على التأثير على هذه العوائد من خلال سيطرته على الجهة المستثمر فيها. بغرض الوفاء بتعريف السيطرة الوارد في المعيار رقم 10 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يجب الوفاء بكافة المعايير الثلاثة، متضمنة ما يلي:

(أ) يكون للمستثمر السلطة على الجهة المستثمر فيها؛

(ب) يتعرض المستثمر أو يكون له حقوق للحصول على عائدات متغيرة من ارتباطه مع الجهة المستثمر بها؛ و

(ج) يكون للمستثمر القدرة على استخدام سلطته في السيطرة على الجهة المستثمر فيها بغرض التأثير على حجم العائدات للمستثمر.

من المفترض عموماً تترتب السيطرة على أغلبية حقوق التصويت. إلا أنه في بعض الحالات الفردية، قد تظل المجموعة تمارس السيطرة مع الاستحواذ على أقل من 50٪ من الأسهم، أو قد لا تكون قادرة على ممارسة السيطرة حتى مع ملكية أكثر من 50٪ من أسهم المنشأة. عند تقييم ما إذا كان لديها نفوذ على الشركة المستثمر فيها وبالتالي التحكم في تقلب عوائدها، تضع المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة، بما في ذلك:

(أ) الغرض من الشركة المستثمر فيها وتصميمها.

(ب) حجم حقوق التصويت المملوكة للمجموعة بالنسبة لتوزيع حقوق أصحاب الأصوات الأخرى.

(ج) حقوق التصويت المحتملة امتلاكها من قبل المجموعة.

(د) الوقائع والظروف ذات الصلة التي تبين أن المجموعة لديها أو ليس لديها القدرة حالياً على توجيه الأنشطة عندما يلزم اتخاذ القرار (بما في ذلك أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين السابقة) وما إذا كانت المجموعة تستطيع توجيه تلك الأنشطة.

(هـ) الترتيبات التعاقدية مثل حقوق خيار الشراء وحقوق خيار البيع وحقوق التصفية.

(و) ما إذا كانت المجموعة معرضاً، أو لديه حقوق، في عوائد متغيرة من مشاركته مع الشركة المستثمر فيها، ولديه القدرة على التأثير في تغيير هذه العوائد.

إن الشركات التابعة هي منشآت تخضع لسيطرة المجموعة. تسيطر المجموعة على الشركات المستثمر بها إذا استوفت معايير السيطرة المبينة أعلاه. تقوم المجموعة بإعادة التقييم للتحقق مما إذا كان لديها سيطرة، في حالة أن تطرأ تغييرات في أحد عوامل السيطرة. يتضمن هذا التقييم الظروف التي يمكن خلالها تحقيق الاحتفاظ بحقوق وقائية والتي ينتج عنها إمكانية سيطرة المجموعة على الجهة المستثمر بها. ويتم إدراج البيانات المالية للشركات التابعة في هذه البيانات المالية الموحدة اعتباراً من تاريخ بدء السيطرة إلى تاريخ انتهاء تلك السيطرة.

إن الأرباح أو الخسائر وكل مكون من مكونات الإيرادات الشاملة الأخرى منسوبة لحاملي أسهم البنك وللحصول غير المسيطرة، حتى ولو ترتب على ذلك عجز في أرصدة الحصص غير المسيطرة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ب) أساس التوحيد (تابع)

(2) الشركات التابعة (تابع)

تضم هذه البيانات المالية الموحدة كلاً من بيانات المجموعة وشركاتها التابعة الرئيسية المبينة أدناه:

نسبة الملكية %	الاسم القانوني	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	2022
100%	بنك أبوظبي الأول الولايات المتحدة الأمريكية إن في	كوراساو	الأعمال المصرفية	100%
100%	شركة أبوظبي الأول للأوراق المالية ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	الوساطة المالية	100%
100%	شركة أبوظبي الوطنية للتأجير ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	التأجير	100%
100%	شركة أبوظبي الوطنية للعقارات ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	إدارة العقارات	100%
100%	بنك أبوظبي الأول الخاص (سويس) أس آيه	سويسرا	الأعمال المصرفية	100%
100%	شركة أبوظبي الأول للتمويل الإسلامي ش.م.خ	الإمارات العربية المتحدة	التمويل الإسلامي	100%
96%	أبوظبي للوساطة المالية مصر ¹	مصر	الوساطة المالية	96%
100%	بنك أبوظبي الوطني لاختيار شراء الأسهم للموظفين المحدود	الإمارات العربية المتحدة	الأسهم والأوراق المالية	100%
100%	بنك أبوظبي الوطني ريبريزنتاسويز المحدود	البرازيل	مكتب تمثيلي	100%
100%	بنك أبوظبي الأول للأسواق العالمية (كايمن) المحدود	جزر الكايمن	مؤسسة مالية	100%
100%	نواه للخدمات الإدارية - شركة الشخص الواحد ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	خدمات	100%
100%	شركة مسماك العقارية ذ.م.م (مسماك)	الإمارات العربية المتحدة	استثمارات عقارية	100%
67%	شركة مورا العقارية ذ.م.م (تابعة لشركة مسماك)	الإمارات العربية المتحدة	استثمارات عقارية	67%
100%	الشركة التجارية الدولية الأولى ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	استثمارات عقارية	100%
100%	شركة أبوظبي الأولى لخدمات التوظيف ذ.م.م (تابعة للشركة التجارية الدولية الأولى ذ.م.م)	الإمارات العربية المتحدة	خدمات الموارد	100%
100%	بنك أبوظبي الأول لخدمات التوريد ذ.م.م (تابعة للشركة التجارية الدولية الأولى ذ.م.م)	الإمارات العربية المتحدة	خدمات الموارد	100%
100%	هوريزون جلف لخدمات الكهروميكانيكية ش.م.م	الإمارات العربية المتحدة	الاستثمارات العقارية	100%
100%	(تابعة للشركة التجارية الدولية الأولى ذ.م.م)	جزر الكيما	شركة ذات أغراض خاصة	100%
50%	إف إيه بي سكوك كومباني ليمتد	ليبيا	خدمات مصرفية	50%
100%	مصرف الخليج الأول الليبي ²		الإدارة والوساطة في الممتلكات العقارية	100%
100%	بنك أبوظبي الأول للعقارات ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	الممتلكات العقارية	100%
100%	الخليج الأول لتقنيات المعلومات ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	خدمات تقنيات المعلومات	100%
100%	بنك أبوظبي الأول للاستثمار المملكة العربية السعودية (شركة مساهم واحد ذ.م.م)	المملكة العربية السعودية	مؤسسة مالية	100%
100%	بنك أبوظبي الأول لخدمات الأعمال العالمية المحدودة	الهند	خدمات تقنيات المعلومات	100%
100%	تابعة لشركة الخليج الأول لتقنيات المعلومات ذ.م.م	الهند	خدمات تقنيات المعلومات	100%
100%	بنك أبوظبي الأول مصر ش.م.م (قاب مصر)	مصر	خدمات مصرفية	100%

¹ قيد التصفية.

² على الرغم من امتلاك البنك نسبة 50٪ من الحصص القائمة لبنك الخليج الأول الليبي، تم تصنيف الاستثمار كشركة تابعة حيث يمارس البنك سيطرة على الجهة المستثمر فيها نتيجة لاحتفاظه بأغلبية الأصوات في مجلس الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ب) أساس التوحيد (تابع)

(3) المنشآت المنظمة

المنشآت المنظمة هي منشآت تم إنشاؤها من قبل المجموعة لأداء مهمة محددة. تم تصميم المنشآت المنظمة بحيث لا تكون حقوق التصويت هي العامل المهيمن في تحديد من يسيطر على المنشأة. عند تقييم ما إذا كانت المجموعة تعمل كمدير أو لديها نفوذ على الشركات المستثمر بها المحتسبة وفقاً لحقوق الملكية والتي تمتلك المجموعة حصص بها، تضع المجموعة بالاعتبار بعض العوامل منها غرض وتصميم الشركة المستثمر فيها والقدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة في الشركة المستثمر فيها وطبيعة علاقتها مع الشركة المستثمر فيها وحجم التعرض للتغير في عائدات الجهة المستثمر فيها.

تعمل المجموعة كمدير لعدد من صناديق الاستثمار. يركز تحديد ما إذا كانت المجموعة تقوم بالسيطرة على صناديق الاستثمار هذه على تقييم إجمالي الحصص الاقتصادية للمجموعة في الصندوق بما في ذلك حقوق المستثمرين لإزالة مدير الصندوق. عند تقييم السيطرة، تقوم المجموعة بمراجعة كافة الوقائع والظروف لتحديد ما إذا كانت المجموعة، بصفتها مدير الصندوق، تعمل كوكيل أو موكل. في حالة اعتبارها كموكل، فإن المجموعة تقوم بالسيطرة على هذه الصناديق وتقوم بتوحيدها، وفي حالة أن كانت كوكيل فإن المجموعة تقوم باحتسابها كاستثمارات في الصناديق.

يوضح الجدول أدناه حصة المجموعة في صناديق الاستثمار التي تقوم بإدارتها، كما يتم إدراج هذه الصناديق كجزء من الاستثمار:

نوع الشركة المنظمة الطبيعية والغرض الحصة التي تملكها المجموعة

صناديق استثمار لإدارة تصويل أتعاب من إدارة موجودات لصالح مستثمرين آخرين استثمارات في وحدات صادرة من قبل الصندوق بمبلغ 3.259 ألف درهم

(4) الترتيبات المشتركة والاستثمارات في شركات زميلة

الشركة الزميلة هي الشركة المستثمر بها التي تمارس المجموعة تأثيراً هاماً عليها. إن التأثير الهام هو القدرة على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية في الشركة المستثمر بها ولكنه لا يمثل سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات. يتم احتساب الاستثمار في الشركات الزميلة وفقاً لطريقة احتساب حقوق الملكية.

الترتيب المشترك هو عبارة عن اتفاقية بين المجموعة وأطراف أخرى، حيث تتمتع المجموعة مع طرف أو أكثر من الأطراف الأخرى بالسيطرة المشتركة بموجب اتفاق تعاقدي. قد يكون الترتيب المشترك عبارة عن عمليات مشتركة أو انتلاف مشترك. تمثل العمليات المشتركة ترتيب مشترك يكون للأطراف التي تتمتع بسيطرة مشتركة في الترتيب بموجبه حقوق في وتسجيل حصصهم المعنية في الموجودات والالتزام بالمطلوبات المتعلقة بالترتيب.

أما الانتلاف المشترك فهو عبارة عن ترتيب مشترك يكون بموجبه للأطراف التي تتمتع بسيطرة مشتركة على الترتيب حقوق بصافي موجودات الترتيب، ومن ثم يتم احتسابه وفقاً لطريقة احتساب حقوق الملكية.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يتم مبدئياً الاعتراف بالاستثمار في الشركة الزميلة بالتكلفة التي تتضمن تكاليف المعاملة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، تنطوي البيانات المالية الموحدة على حصة المجموعة من الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى للشركات المستثمر بها وفقاً لحقوق الملكية، حتى تاريخ توقف التأثير الجوهري أو السيطرة المشتركة. يتم إدراج الشهرة التجارية المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفائها ولا يتم فحصها بصورة فردية للتحقق من الانخفاض في القيمة. يوضح بيان الدخل الموحد حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركات الزميلة. يتم عرض أي تغيير في الإيرادات الشاملة الأخرى لتلك الشركات المستثمر فيها كجزء من الإيرادات الشاملة الأخرى للمجموعة. علاوة على ذلك، عندما يكون هناك تغير معترف به مباشرة في حقوق الملكية للشركة الزميلة، تقوم المجموعة بالاعتراف بحصتها من أي تغييرات، إن أمكن، في بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحدة.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة لنفس فترة إعداد التقارير الخاصة بالمجموعة. عندما تقتضي الضرورة، يتم إجراء تعديلات بحيث تصبح السياسات المحاسبية متوافقة مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ب) أساس التوحيد (تابع)

(4) الترتيبات المشتركة والاستثمارات في شركات زميلة (تابع)

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان من الضروري الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة لاستثماراتها في الشركة الزميلة. تقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير بالتحقق مما إذا كان هناك دليل موضوعي على تعرض الاستثمار في الشركة الزميلة لانخفاض في القيمة. إذا وجد مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة باحتساب بمقدار الانخفاض في القيمة على أنه الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد من الشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، ثم تقوم بالاعتراف بالخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

فيما يلي قائمة الشركات الزميلة:

نسبة الملكية %	2022	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	الاسم القانوني
40%		الخدمات المالية	الإمارات العربية المتحدة	شركة ماجناتي شركة الشخص الواحد ذ.م.م
16%		الاستثمارات العقارية	الإمارات العربية المتحدة	مدماك العقارية ذ.م.م
23%		الخدمات المالية	الإمارات العربية المتحدة	إمارتس ديجيتال وولت ذ.م.م

(5) الحصص غير المسيطرة

يتم مبدئياً قياس الحصص غير المسيطرة وفقاً لحصتها التناسبية في صافي الموجودات التي يمكن تحديدها في الشركة المستحوذ عليها في تاريخ الاستحواذ.

إن أي تغييرات في حصة المجموعة في شركة تابعة لا يترتب عليها فقدان السيطرة يتم احتسابها كمعاملات حقوق ملكية.

(6) فقدان السيطرة

تقوم المجموعة، عند فقدان السيطرة على شركة تابعة، بإيقاف الاعتراف بموجودات ومطلوبات الشركة التابعة وكذلك أي حصص ذات صلة غير مسيطرة عليها والمكونات الأخرى لحقوق الملكية المرتبطة بالشركة التابعة. ويتم الاعتراف بأي فائض أو عجز ينتج عن فقدان السيطرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

(7) المعاملات المحذوفة عند التوحيد

يتم حذف القيم الدفترية لاستثمارات المجموعة وحقوق الملكية في كل شركة تابعة عند التوحيد. كما يتم حذف كافة الأرصدة والمعاملات البيئية الهامة ضمن المجموعة والإيرادات والمصروفات غير المحققة الناتجة عن المعاملات البيئية للمجموعة عند التوحيد (باستثناء أرباح أو خسائر المعاملات بالعملة الأجنبية). يتم حذف الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة المتبعة للأرباح غير المحققة، ولكن فقط إلى المدى الذي لا يتوفر عنده دليل على انخفاض القيمة.

(8) الموجودات الانتمائية

لا تعتبر الموجودات المحتفظ بها كأمانات أو بصفة ائتمانية كموجودات للمجموعة، وبالتالي لا يتم إدراجها ضمن هذه البيانات المالية الموحدة.

(ج) الموجودات والمطلوبات المالية

(1) الاعتراف والقياس المبدئي

تقوم المجموعة بالاعتراف المبدئي بالقروض والسلف والتمويل الإسلامي والودائع وأدوات الدين المُصدرة والالتزامات الثانوية في التاريخ الذي تنشأ فيه. كما يتم الاعتراف بجميع الأدوات المالية الأخرى (غير متضمنة مبيعات ومشتريات الموجودات المالية التي تتم بطريقة عادية) في تاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً للأحكام التعاقدية الخاصة بالأداة. يتم الاعتراف بكافة المشتريات والمبيعات للموجودات المالية التي تتم بالطرق الاعتيادية في تاريخ التسوية، أي في تاريخ تسليم الموجودات أو استلامها من الطرف المقابل. إن المشتريات والمبيعات للموجودات المالية التي تتم بالطرق الاعتيادية هي تلك التي تقتضي تسليم الموجودات خلال إطار زمني محدد بصورة عامة وفقاً لقوانين أو أعراف السوق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(2) التصنيف

عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي وفقاً لقياسه: بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة تحقق كلي الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية المتعلقة بالأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في حالة تحقق كلا الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- إذا كان يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- إذا ترتب على الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تتمثل فقط في دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق.

عند الاعتراف المبدئي باستثمار في حقوق الملكية لا يتم الاحتفاظ به لغرض المتاجرة، يمكن للمجموعة أن تختار بشكل نهائي عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى وذلك على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى على أنها مفاضة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

علاوة على ذلك، قد تقرر المجموعة بشكل نهائي عند الاعتراف المبدئي تصنيف الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على الرغم من الوفاء بمتطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى إذا كان هذا التصنيف ينهي أو يقلل بصورة جوهرية التباين المحاسبي الذي قد ينشأ فيما لو تم تصنيفه غير ذلك.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل على مستوى المحفظة حيث يوضح ذلك بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. فيما يلي المعلومات التي تم أخذها بعين الاعتبار:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات. وبشكل محدد، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق إيرادات الفوائد التعاقدية أو الاحتفاظ بمعدل معين لأسعار الفائدة أو التوافق بين فترة استحقاق الموجودات المالية وفترة استحقاق الالتزامات التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الموجودات؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقارير بشأنها إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن هذا النموذج) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
- كيفية تعويض مدراء الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المجمعة)؛ و
- تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن المبيعات في المستقبل. إلا أنه لا يتم الأخذ بعين الاعتبار نشاط البيع على حدة ولكن يتم اعتباره كجزء من التقييم العام لكيفية تحقيق الهدف المعلن للمجموعة فيما يتعلق بإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(2) التصنيف (تابع)

تقييم نموذج الأعمال (تابع)

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو لإدارتها والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث أنه لا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

تشمل الأعمال المصرفية للأفراد والشركات لدى البنك بصورة أساسية قروض للعملاء محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. بالنسبة للأعمال المصرفية للأفراد تشتمل تسهيلات القروض على الرهون العقارية والسحوبات المصرفية على المكشوف والقروض شخصية غير مضمونة وبطاقات ائتمان. إن مبيعات القروض من هذه المحافظ نادرة جداً.

يتم الاحتفاظ ببعض سندات الدين من قبل المجموعة في محفظة منفصلة لتحقيق عائدات طويلة المدى. قد يتم بيع هذه السندات ولكن من المتوقع أن تكون هذه المبيعات قليلة الحدوث. تعتبر المجموعة أن هذه السندات محتفظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بموجودات بغرض تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية.

تحتفظ المجموعة ببعض سندات الدين الأخرى في محافظ منفصلة لتلبية احتياجات السيولة اليومية. تسعى المجموعة لتقليل تكاليف إدارة متطلبات السيولة، وبالتالي تقوم بإدارة العائد على المحفظة بفعالية. يشمل هذا العائد تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك الأرباح والخسائر من بيع الموجودات المالية. ينتج عن استراتيجية الاستثمار غالباً مبيعات ذات قيمة كبيرة. تعتبر المجموعة أن هذه الموجودات المالية محتفظ بها ضمن نموذج أعمال يتحقق الهدف منه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات للمبلغ الأصلي والفوائد

لأغراض هذا التقييم، يُعرف "المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي، في حين تُعرف "الفائدة" على أنها المقابل للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمبلغ الأصلي المستحق خلال فترة زمنية محددة ومقابل مخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وهامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة، تأخذ المجموعة بالاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقدي يترتب عليه تغيير توقيت أو قيمة التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يفي الأصل بهذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تُضع المجموعة بعين الاعتبار ما يلي:

- الأحداث الطارئة التي قد تغير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص التمويل؛
- الشروط الخاصة بالدفع مقدماً وتمديد أجل السداد؛
- الشروط التي تحدد مطالبة المجموعة للتدفقات النقدية من موجودات محددة (مثل ترتيبات الموجودات غير المضمونة بضمانات أخرى)؛ و
- الخصائص التي تعدل الاعتبار الخاص بالقيمة الزمنية للمال (مثل التعديل الدوري لأسعار الفائدة).

يوجد لدى المجموعة محفظة للقروض طويلة الأجل ذات أسعار فائدة ثابتة والتي يحق للمجموعة بشأنها خيار اقتراح تعديل سعر الفائدة في تواريخ تعديل دورية. تقتصر حقوق التعديل هذه على الأسعار السائدة في السوق في وقت التعديل. يتاح للمقترضين الاختيار إما قبول السعر المعدل أو استرداد القرض بالقيمة الاسمية وبدون تكاليف أخرى. قررت المجموعة أن التدفقات النقدية التعاقدية لهذه القروض تمثل دفعات فقط للمبلغ الأصلي والفوائد لأن الخيار يعدل سعر الفائدة بطريقة تُضع في الاعتبار القيمة الزمنية للمال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(2) التصنيف (تابع)

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً للاعتراف المبدئي بها، إلا في الفترة التي تكون بعدما تغير نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

لا يتم إعادة تصنيف المطلوبات المالية على الإطلاق.

(3) إيقاف الاعتراف

الموجودات المالية

تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالأصل المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية بالحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي (إيضاح 3(ج)(4))، أو عندما تقوم المجموعة بتحويل الحقوق الخاصة بالحصول على التدفقات النقدية التعاقدية من خلال معاملة يتم بموجبها بصورة فعلية تحويل كافة مخاطر وامتيازات الملكية للأصل المالي، أو من خلال معاملة لا تقوم المجموعة بموجبها بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر وامتيازات الملكية بصورة فعلية ولكنها لا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

عند إيقاف الاعتراف بأصل مالي ما، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء الذي تم إيقاف الاعتراف به من الأصل) ومجموع (1) المقابل المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه ناقصاً أي التزام جديد مفترض) و (2) أية أرباح أو خسائر متراكمة تم الاعتراف بها في الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم الاعتراف به ضمن الأرباح أو الخسائر.

إن أية أرباح / خسائر متراكمة تم الاعتراف بها ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى فيما يتعلق بسندات الملكية الاستثمارية المصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، لم يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح أو الخسائر عند إيقاف الاعتراف بهذه السندات. يتم الاعتراف بأي حصة من الموجودات المالية المحولة المؤهلة لإيقاف الاعتراف والتي تقوم المجموعة بإنشائها أو الاحتفاظ بها على أنها أصل أو التزام منفصل.

عندما تقوم المجموعة بإبرام معاملات يتم بموجبها تحويل الموجودات المعترف بها في بيان المركز المالي الموحد ولكنها تحتفظ إما بكافة مخاطر وامتيازات الموجودات المالية المحولة أو بجزء منها، لا يتم إيقاف الاعتراف بالموجودات المحولة. تتضمن هذه المعاملات معاملات البيع أو إعادة الشراء.

عندما يتم بيع الموجودات لطرف آخر بإجمالي سعر توافقي لمقايضة معدل العائد على الموجودات المحولة، يتم احتساب المعاملة كمعاملة تمويل مضمونة مماثلة لمعاملات البيع وإعادة الشراء، حيث تحتفظ المجموعة بكافة مخاطر وامتيازات ملكية هذه الموجودات بصورة فعلية.

فيما يتعلق بالمعاملات التي لا تقوم المجموعة من خلالها بالاحتفاظ أو بتحويل كافة مخاطر وامتيازات ملكية الأصل المالي وتحتفظ بالسيطرة عليه، تواصل المجموعة الاعتراف بهذا الأصل إلى مدى ارتباطها بهذا الأصل، ويتم تحديد ذلك من خلال مدى تعرضها لتغيرات في قيمة الأصل المحول.

في معاملات معينة، تحتفظ المجموعة بالالتزام بخدمة الموجودات المالية المحولة مقابل رسوم. يتم إيقاف الاعتراف بالأصل المحول إذا كان يفي بمعايير إيقاف الاعتراف. يتم الاعتراف بالأصل أو الالتزام بالنسبة لعقد الخدمة إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من كافية (أصل) أو كانت أقل من كافية (التزام) لأداء الخدمة.

المطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم الوفاء بالالتزامات التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاءها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(4) التعديلات على الموجودات المالية والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

إذا تم تعديل الشروط الخاصة بأصل مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل جوهري.

في حال كانت التدفقات النقدية مختلفة بشكل جوهري، عندئذ تعتبر الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي منتهية. ويتم في هذه الحالة إيقاف الاعتراف بالأصل المالي الأصلي والاعتراف بأصل مالي جديد بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف مستحقة للمعاملة. يتم احتساب أي أتعاب مقبوضة في إطار التعديل على النحو التالي:

- يتم مراعاة الأتعاب عند تحديد القيمة العادلة للأصل الجديد ويتم احتساب الأتعاب التي تمثل استرداداً لتكاليف المعاملة المستحقة ضمن القياس المبدئي للأصل؛ و
- يتم إدراج الأتعاب الأخرى ضمن الأرباح أو الخسائر كجزء من الأرباح أو الخسائر عند إيقاف الاعتراف.

إذا تم تعديل التدفقات النقدية عندما يكون المقترض معسراً، عادة يكون هدف التعديل هو زيادة فرصة استعادة الشروط التعاقدية الأصلية بدلاً من إنشاء أصل جديد بشروط مختلفة بصورة جوهريّة. في حال كانت المجموعة تخطط لتعديل أصل مالي بطريقة سوف ينتج عنها تنازل عن التدفقات النقدية، فإن أول ما تأخذه المجموعة بعين الاعتبار هو ما إذا كان ينبغي شطب جزء من الأصل قبل إجراء التعديل. تؤثر هذه الطريقة على نتيجة التقييم الكمي وتعني عادة عدم الوفاء عادة بمعايير إيقاف الاعتراف في مثل هذه الحالات.

إذا لم يؤدي تعديل أصل مالي تم قياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى إلى إيقاف الاعتراف بالأصل المالي عندئذ تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي باستخدام معدل الفائدة الفعلي للأصل وتقوم بالاعتراف بالتعديل الناتج على أنه أرباح أو خسائر ناتجة عن التعديل ضمن الأرباح أو الخسائر. بالنسبة للموجودات المالية ذات أسعار فائدة متغيرة، يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي المستخدم في حساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التعديل بما يعكس الظروف الراهنة السائدة في السوق في وقت التعديل. يتم إطفاء أي تكاليف أو رسوم متكبدة بالإضافة إلى الأتعاب المستلمة في إطار تعديل إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي المعدل على مدى الفترة المتبقية للأصل المالي المعدل.

المطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتختلف التدفقات النقدية للالتزام المعدل بشكل جوهري. في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد على أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم إيقاف الاعتراف بها والتمن المدفوع ضمن الأرباح أو الخسائر. يتضمن الثمن المدفوع الموجودات غير المالية المحولة، إن وجدت، والمطلوبات المتحملة، بما في ذلك المطلوبات المالية المعدلة الجديدة.

إذا لم يتم اعتبار تعديل الالتزام المالي على أنه إيقاف اعتراف، فيتم إعادة حساب التكلفة المطفأة للالتزام عن طريق خصم التدفقات النقدية المعدلة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة ضمن الأرباح أو الخسائر. بالنسبة للمطلوبات المالية ذات معدلات فائدة متغيرة، يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي المستخدم في احتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التعديل بما يعكس الظروف الراهنة السائدة في السوق في وقت التعديل. يتم الاعتراف بأي تكاليف أو رسوم متكبدة على أنها تعديل على القيمة الدفترية للالتزام ويتم إطفائها على مدى الفترة المتبقية للالتزام المالي المعدل عن طريق إعادة احتساب معدل الفائدة الفعلي على الأداة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(4) التعديلات على الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تابع)

المطلوبات المالية (تابع)

تعديل سعر الفائدة المرجعي

في سياق تعديل سعر الفائدة المرجعي، يتم إجراء تقييم المجموعة لما إذا كان التغيير في أصل أو التزام مالي أمراً جوهرياً، بعد تطبيق الوسيلة العملية المقدمة في المرحلة الثانية من تعديل سعر الفائدة المرجعي. يقتضي الأمر أن يتم التعامل مع الانتقال من أسعار الفائدة السائدة بين البنوك إلى المعدل الخالي من المخاطر على أنه تغيير في سعر الفائدة المتغير كما هو مبين في الإيضاح 3 (ق). بموجب المرحلة الثانية من تعديل سعر الفائدة المرجعي على المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، تتم معاملة التغييرات في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية الناتجة مباشرة عن تعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك على أنها تغييرات في سعر الفائدة المتغير لتلك الأداة، بشرط أن يكون التغيير ضروري كنتيجة مباشرة للتعديل ويكون الانتقال من أسعار الفائدة السائدة بين البنوك إلى المعدل الخالي من المخاطر البديل تم على أساس معادل اقتصادياً.

يترتب على قياس الأداة بالتكلفة المطفاة تغيير في معدل الفائدة الفعلي للأداة، مع عدم وجود تغيير في قيمة التكلفة المطفاة للأداة. إذا كان التغيير في الأداة لا يستوف هذه المعايير، تطبق المجموعة أحكاماً لتقييم ما إذا كانت التغييرات جوهرياً وإذا كانت كذلك، يتم إيقاف الاعتراف بالأداة المالية ويتم الاعتراف بأداة مالية جديدة. إذا لم تكن التغييرات جوهرياً، تستمر المجموعة احتساب الأداة المالية بقيمتها الدفترية الحالية مع التعديل لبيان الفرق بمعدل الفائدة الفعلي المعدل على أساس مستقبلي، وتقوم بتعديل إجمالي القيمة الدفترية للأداة المالية وفقاً للقيمة الحالية للتغييرات غير المتضمنة في الوسيلة العملية، مخصصة باستخدام سعر الفائدة الفعلي المعدل.

(5) المقاصة

يتم بيان الموجودات المالية والمطلوبات المالية عموماً بالإجمالي في بيان المركز المالي الموحد إلا عندما يتم الوفاء بمعايير التسوية الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم بيان صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط عندما يكون لدى المجموعة حق قابل للتنفيذ قانونياً بمقاصة المبالغ المعترف بها ويكون لديها النية لتسوية المعاملات على أساس صافي المبلغ، أو لتحصيل الموجودات وتسوية المطلوبات بشكل متزامن.

يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس الصافي فقط عندما يتم السماح بذلك بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أو عندما تكون المكاسب والخسائر ناشئة عن مجموعة من المعاملات المماثلة كما في الأنشطة التجارية للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(6) قياس القيمة العادلة

تتمثل القيمة العادلة في السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لتحويل الالتزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسي أو، في حالة عدم وجوده، أفضل سوق يكون متاحاً للمجموعة في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للالتزام مخاطر عدم الوفاء بالالتزام. تقوم المجموعة، حيثما أمكن، بقياس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار مدرجة في سوق نشط لهذه الأداة. يعد السوق نشطاً إذا كانت المعاملة الخاصة بالأصل أو الالتزام تتم بصورة متكررة أو قدر كافي لتوفير معلومات عن التسعير بصورة مستمرة.

في حالة عدم وجود سعر مدج في سوق نشط، تستخدم المجموعة عندئذ أساليب تقييم تعزز من استخدام المدخلات الملحوظة ذات العلاقة والتقليل من استخدام المدخلات غير الملحوظة. تشكل أساليب التقييم المتبعة كافة العوامل التي يضعها المتعاملين في السوق بعين الاعتبار عند تسعير معاملة ما. إن أفضل دليل للقيمة العادلة لأداة مالية ما عند الاعتراف المبدئي عادة ما يكون سعر المعاملة، وهو ما يمثل القيمة العادلة للثمن المدفوع أو المُستلم. في حالة رأيت المجموعة أن هذه القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي تختلف عن سعر المعاملة ولا يمكن التحقق من القيمة العادلة من خلال السعر المدرج في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات مماثلة ولا تقوم على أساس أحد أساليب التقييم التي تستخدم البيانات من أسواق ملحوظة فقط، فإنه يتم قياس الأداة المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، معدلة لإزالة الفرق بين القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي وسعر المعاملة. لاحقاً، يتم الاعتراف بهذا الفرق ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس مناسب على مدى أعمار الأدوات، ولا يمتد هذا التقييم بعد تاريخ الحصول على تقييم مدعوم بشكل كامل من بيانات سوق ملحوظة أو تاريخ انتهاء المعاملة.

في حال كان لأحد الموجودات أو المطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة أسعار عرض وأسعار طلب، فإن المجموعة تقوم بقياس الموجودات والمراكز طويلة الأجل بسعر العرض وبقياس المطلوبات والمراكز قصيرة الأجل بسعر الطلب.

يتم قياس محافظ الموجودات المالية والمطلوبات المالية المعرضة لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان والتي تتم إدارتها من قبل المجموعة على أساس صافي التعرض إلى هذه المخاطر على أساس الأسعار التي سيتم قبضها من بيع صافي المركز المالي طويل الأجل أو يتم دفعها لتحويل صافي المركز قصير الأجل المعرضة لمخاطر معينة. إن التعديلات التي تتم على مستوى هذه المحافظ، على سبيل المثال تعديل سعر الطلب أو تعديلات مخاطر الائتمان التي تعكس القياس على أساس صافي التعرض، يتم تخصيصها إلى الأصول والالتزامات على أساس فردي استناداً إلى تعديل المخاطر ذات الصلة لكل أداة فردية على حدة في المحفظة.

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المشتركة وصناديق حقوق الملكية الخاصة أو شركات الاستثمار المماثلة بناءً على صافي آخر قيمة للموجودات والمعلنة من قبل مدير الصندوق. بالنسبة للاستثمارات الأخرى، يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار معاملات سوقية حديثة تشمل استثمارات مماثلة بناءً على التدفقات النقدية المتوقعة والمخصومة.

إن القيمة العادلة لأحد المطلوبات المالية ذات خصائص الطلب (ودبحة تحت الطلب) ليست أقل من المبلغ المستحق السداد عند الطلب، مخصصاً من أول تاريخ يمكن فيه طلب سداد المبلغ.

تقوم المجموعة بالاعتراف بالتحويلات بين مستويات النظام المدرج للقيمة العادلة اعتباراً من نهاية فترة التقرير التي يتم التغيير فيها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(7) انخفاض القيمة

تقوم المجموعة بالاعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الأرصدة لدى البنوك المركزية؛
- المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات مالية؛
- اتفاقيات إعادة شراء عكسي؛
- استثمارات لغير غرض المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛
- القروض والسلف والتمويل الإسلامي؛
- موجودات مالية أخرى؛
- التزام غير مسحوب لتقديم ائتمان؛ و
- الضمانات المالية.

لا يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة على استثمارات حقوق الملكية.

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي، باستثناء البنود التالية حيث يتم قياس مخصصات الخسائر بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر:

- الاستثمارات في سندات الدين ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ التقرير، و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد مخاطر الائتمان المرتبطة بها بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي بها (راجع الإيضاح 46(أ)).

تعتبر المجموعة أن مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المذكورة أعلاه منخفضة عندما يتوافق تصنيف مخاطر الائتمان الخاصة بها مع التعريف العالمي لـ 'الدرجة الاستثمارية'.

يتم قياس مخصصات خسائر الائتمان باستخدام منهجية مقسمة إلى ثلاث مراحل استناداً إلى مدى التراجع الائتماني منذ الاعتراف المبدئي:

- المرحلة 1 – إذا لم تكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بأداة مالية، يتم تسجيل مبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر. يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة باستخدام احتمالية التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية. فيما يتعلق بالموجودات التي تقل فترة استحقاقها المتبقية عن 12 شهر، يتم استخدام احتمالية التعثر بما يتناسب مع فترة الاستحقاق المتبقية.
- المرحلة 2 – عندما تشهد الأداة المالية زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عقب نشأة الأداة المالية دون تعرضها لانخفاض في القيمة، يتم إدراجها ضمن المرحلة 2. تتطلب هذه المرحلة احتساب خسائر الائتمان المتوقعة بناءً على مدة احتمالية التعرض للتعثر على مدى العمر المقدر المتبقي للأداة المالية.
- المرحلة 3 – يتم إدراج الأدوات المالية التي تعتبر أنها تعرضت لانخفاض القيمة ضمن هذه المرحلة. على غرار المرحلة الثانية، يرصد مخصص خسائر الائتمان خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(7) انخفاض القيمة (تابع)

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

فيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس خسائر الائتمان المتوقعة:

- احتمالية التعثر؛
- التعرض عند التعثر؛ و
- الخسارة المحتملة عند التعثر.

يتم الحصول على هذه المعلومات عموماً من النماذج الإحصائية والبيانات التاريخية الأخرى، ويتم تعديلها لتعكس المعلومات الاستشراكية. بالإضافة إلى ذلك، لدى المجموعة عملية مراجعة معقدة لضبط الخسائر الائتمانية المتوقعة للعوامل غير المتوفرة في النموذج.

فيما يلي تفاصيل هذه المعايير/المدخلات الإحصائية:

- احتمالية التعثر – تتمثل في تقدير احتمالية التعثر على مدى فترة زمنية معينة.
- الخسارة المحتملة عند التعثر – يتمثل في تقدير التعرض في حال تاريخ تعثر مستقبلي مع الوضع بعين الاعتبار التغييرات المتوقعة في التعرض بعد تاريخ التقرير.
- إجمالي التعرض عند التعثر – تتمثل في تقدير الخسارة المترتبة على حدوث حالة تعثر في وقت معين. يستند التعرض عند التعثر إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والتدفقات النقدية التي كان المقترض يتوقع الحصول عليها، بما في ذلك التدفقات النقدية من مصادرة الضمان. يتم عادةً التعبير عنها كنسبة مئوية من التعرض عند التعثر.

خسائر الائتمان المتوقعة هي عبارة عن تقدير خسائر الائتمان استناداً إلى مبدأ الاحتمال المرجح. يتم قياسها على النحو التالي:

- الموجودات المالية التي لم تتعرض لانخفاض القيمة في تاريخ التقرير: على أنها القيمة الحالية لكافة حالات نقص السيولة (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛
- الموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض القيمة في تاريخ التقرير: على أنها الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدر؛
- التزامات القروض التي لم يتم سحبها: على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حال تم سحب القرض واستلام التدفقات النقدية التي تتوقعها المجموعة؛ و
- عقود الضمانات المالية: الدفعات المتوقعة لتعويض حاملها، ناقصاً أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(7) انخفاض القيمة (تابع)

الموجودات المالية المعاد هيكلتها

في حال إعادة جدولة أو تعديل الشروط الخاصة بأي أصل مالي أو في حال استبدال أصل مالي قائم بأخر جديد نتيجة تعرض المقترض لصعوبات مالية، عندها يتم إجراء تقييم لمعرفة ما اذا كان ينبغي إيقاف الاعتراف بالأصل المالي ويتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

- في حال لم ينتج عن عملية إعادة الهيكلة المتوقعة إيقاف الاعتراف بالأصل، عندها يتم استخدام التدفقات النقدية المتوقعة والناشئة عن الأصل المالي المعدل في حساب نقص السيولة من الأصل القائم في حال كانت عملية إعادة الهيكلة المتوقعة سوف ينتج عنها إيقاف الاعتراف بالأصل القائم، عندها، يتم احتساب القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد على أنها التدفقات النقدية النهائية للأصل المالي القائم في وقت إيقاف الاعتراف.
- يتم إدراج هذا المبلغ في حساب نقص السيولة من الأصل المالي القائم والذي يتم خصمه من تاريخ إيقاف الاعتراف المتوقع وحتى تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي للأصل المالي القائم.

الموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض في القيمة

تقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير بتقدير ما اذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ودمم عقود الإيجار التمويلي، قد تعرضت لانخفاض في القيمة (يشار إليها "الموجودات المالية بالمرحلة 3"). يكون الأصل المالي تعرض لانخفاض في القيمة عند وقوع حدث أو أكثر ذي أثر ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. تشمل الأدلة على تعرض أصل مالي لانخفاض في القيمة على البيانات الملحوظة التالية:

- تعرض المقترض أو المصدر لأزمة مالية كبيرة؛
- الاخلال بأحد العقود، مثل حالة التعثر أو التخلف عن السداد؛
- إعادة جدولة القروض أو السلف أو التمويل الإسلامي من قبل المجموعة وفقاً لشروط ما كانت المجموعة لتقبلها في ظروف أخرى؛
- عندما يصبح من المحتمل أن يتعرض المقترض للإفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى؛ أو
- عدم وجود سوق نشط للسند نتيجة الصعوبات المالية.

الموجودات المالية التي تم شراؤها أو إنشاؤها والتي تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة

تمثل الموجودات المالية التي تم شراؤها أو إنشاؤها والتي تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة بتلك التي قد تعرضت لانخفاض ائتماني عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم إدراج خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي عند الاعتراف المبدئي. إن المبلغ المعترف به كمخصص للخسائر لاحقاً للاعتراف المبدئي يساوي قيمة التغيرات في خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي منذ الاعتراف المبدئي بالأصل.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي الموحد

يتم عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي الموحد على النحو التالي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: على أنها استقطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات؛
- التزامات قروض وعقود ضمانات مالية: يتم عرضها بشكل عام على أنها مخصصات مبيّنة ضمن بند مطلوبات أخرى؛
- أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى: لا يتم الاعتراف بمخصص خسائر في بيان المركز المالي الموحد نظراً لأن القيمة الدفترية لهذه الموجودات هي قيمتها العادلة. إلا أنه يتم الإفصاح عن مخصص الخسائر ويتم الاعتراف به ضمن احتياطي القيمة العادلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(7) انخفاض القيمة (تابع)

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية (جزئياً أو كلياً) عندما لا تكون هناك توقعات معقولة حول استرداد أصل ما بشكل كلي أو جزئي. وعموماً تكون هذه الحالة عندما تقرر المجموعة أنه لا يوجد لدى المقترض موجودات أو مصادر دخل يمكن أن تنتج تدفقات نقدية كافية لاسترداد المبالغ الخاضعة للشطب. يتم إجراء هذا التقييم لكل أصل على حدة.

يتم إدراج استردادات المبالغ المشطوبة سابقاً ضمن صافي مخصص انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر. يمكن أن تظل الموجودات المالية المشطوبة خاضعة لأنشطة التحصيل من أجل الالتزام بالإجراءات المتبعة لدى المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

متطلبات مخصص مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

وفقاً للبند رقم 4-6 من التعميم الصادر من مصرف الإمارات العربية المتحدة رقم CBUAE/BS/2018/458 المؤرخ 30 أبريل 2018، إذا كان مجموع المخصص الخاص والمخصص العام مجتمعين أكبر من مخصص انخفاض القيمة المحتسب بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فإنه يجب تحويل الفرق إلى "احتياطي انخفاض القيمة" بشكل مباشر من الأرباح المحتجزة. كما يجب تخفيض احتياطي انخفاض القيمة إلى ما ينتمي إليه الفرق في مخصص خاص ومخصص عام / جماعي. إن احتياطي انخفاض القيمة غير متاح لسداد توزيعات الأرباح.

(د) النقد وما يعادله

لغرض بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل النقد وما يعادله على النقد وأرصدة غير مقيدة محتفظ بها لدى المصارف المركزية وموجودات مالية عالية السيولة ذات فترات استحقاق أصلية ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ استحوادها.

يمثل النقد وما يعادله موجودات مالية غير مشنقة يتم قيدها بالتكلفة المطفأة ضمن بيان المركز المالي الموحد.

(هـ) أرصدة مستحقة من المصارف والمؤسسات المالية

تتمثل بالموجودات المالية غير المشنقة المدرجة بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مخصص لانخفاض القيمة.

(و) الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تتمثل هذه الاستثمارات بأوراق مالية تستحوذ عليها المجموعة بصورة رئيسية بغرض البيع على المدى القريب أو الاحتفاظ بها كجزء محفظة التي تتم إدارتها معاً لتحقيق ربح قصير الأجل أو البيع. يتم الاعتراف مبدئياً بهذه الموجودات ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد. يتم الاعتراف بجميع التغيرات في القيم العادلة كجزء من الأرباح أو الخسائر.

(ز) اتفاقيات إعادة الشراء العكسي

لا يتم الاعتراف بالموجودات التي يتم شرائها بشكل متزامن مع الالتزام بإعادة بيعها بسعر ثابت في وقت محدد في المستقبل. يتم عرض المبالغ المدفوعة إلى الطرف المقابل في هذه الاتفاقيات كعقود إعادة شراء عكسية في بيان المركز المالي الموحد. ويتم اعتبار الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كفائدة وتستحق على مدة اتفاقية إعادة الشراء العكسي، ويتم تحميلها على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ح) القروض والسلف والتمويل الإسلامي

يتضمن بند "القروض والسلف والتمويل الإسلامي" في بيان المركز المالي الموحد ما يلي:

- القروض والسلف المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ ويتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة الإضافية المباشرة ويتم قياسها لاحقاً بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- ندم عقود الإيجار المدينة؛
- قروض وسلف مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم قياسها بالقيمة العادلة مع التغيرات المعترف بها في الأرباح أو الخسائر؛ و
- عقود الاستثمار والتمويل الإسلامي.

تتمثل القروض والسلف والتمويل الإسلامي لموجودات مالية غير مشنقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير مدرجة في سوق نشط والتي لا تنوي المجموعة بيعها مباشرة أو على المدى القريب.

عندما تكون المجموعة طرف مؤجر في عقد إيجار يتم بموجبه بصورة فعلية نقل كافة مخاطر وامتيازات ملكية الأصل للمستأجر، يتم تصنيف هذه الترتيبات كعقود إيجار تمويلي ويتم الاعتراف بالذمم المدينة التي تساوي صافي الاستثمار في الإيجارات ويتم عرضها ضمن القروض والسلف.

عند تحديد إذا ما كان الترتيب يمثل عقد إيجار أم لا، تقوم المجموعة بالتحقق من جوهر العقد، كما تقوم بتقييم إذا ما كان استيفاء شروط العقد معتمداً على استخدام الأصول أو الأصل المحدد وتضمن العقد على حق استخدام هذه الأصول.

يتم إيقاف الاعتراف بهذه القروض والسلف إما عندما يقوم المقترض بسداد التزاماته أو عندما يتم بيع القرض أو شطبه.

العقود الاستثمارية والتمويلية الإسلامية

تقوم المجموعة بمزاولة أعمال مصرفية إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال أدوات إسلامية متنوعة مثل الإجارة والمرابحة والمضاربة والوكالة.

التعريفات

الإجارة

تتكون الإجارة من الإجارة المنتهية بالتملك.

تمويل الإجارة هو عبارة عن اتفاقية تقوم المجموعة (المؤجر) بموجبها بتأجير أو بناء أصل ما بناءً على طلب العميل (المستأجر) ووعد منه باستئجار الموجودات لفترة زمنية محددة مقابل دفعات إيجار محددة. يمكن إنهاء الإجارة عند نقل ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية مدة الإيجار. كما تقوم المجموعة بتحويل جميع المخاطر والمنافع الفعلية المتعلقة بملكية الأصل المؤجر إلى المستأجر.

المرابحة

المرابحة هي عقد بيع تقوم المجموعة بموجبه ببيع سلع وموجودات أخرى إلى أحد العملاء بنسبة متفق عليها من الأرباح بعد خصم التكلفة. تقوم المجموعة بشراء الموجودات بناءً على وعد من العميل بشراء الصنف الذي تم شراؤه وفقاً لشروط وظروف معينة. يمكن قياس أرباح المرابحات في بداية المعاملات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ح) القروض والسلف والتمويل الإسلامي (تابع)

(1) التعريفات (تابع)

المضاربة

المضاربة هي عبارة عن عقد بين المجموعة والعميل يقوم بموجبه أحد الأطراف بتقديم المال (رب المال) ويقوم الطرف الآخر (المضارب) باستثمار المال في مشروع أو نشاط معين مع توزيع أي أرباح محققة بين الطرفين وفقاً لحصص الأرباح التي تم الاتفاق عليها مسبقاً في العقد. يتحمل المضارب الخسارة في حالة الإهمال أو التقصير أو مخالفة أيأ من شروط وأحكام عقد المضاربة، وإلا فإن الخسائر يتحملها رب المال.

الوكالة

الوكالة هي عبارة عن اتفاق بين المجموعة والعميل يقوم بموجبه أحد الطرفين (رب المال) بتقديم مبلغ معين من المال للوسيط (الوكيل) الذي يستثمره وفقاً لشروط محددة مقابل رسوم معينة (مبلغ مقطوع من المال أو نسبة مئوية من المبلغ المستثمر). يلتزم الوسيط بضمان المبلغ المستثمر في حالة الإهمال أو التقصير أو مخالفة أيأ من أحكام وشروط عقد الوكالة. يمكن أن تكون المجموعة الوكيل أو رب المال حسب طبيعة المعاملة.

(ط) الاستثمارات لغير أغراض المتاجرة

تتضمن الاستثمارات لغير غرض المتاجرة المدرجة في بيان المركز المالي الموحد ما يلي:

- سندات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ التي يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- سندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛
- سندات حقوق الملكية المصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛ و
- الاستثمار في الشركات الزميلة والانتلافات المشتركة.

بالنسبة لسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، باستثناء البنود التالية التي يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة التي يتم الاعتراف بها للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:

- إيرادات الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- خسائر الائتمان المتوقعة والمبالغ المعكوسة؛ و
- أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية.

عندما يتم إيقاف الاعتراف بسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، تتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر.

تختار المجموعة عرض تغيرات في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المحفوظ بها لغرض المتاجرة في الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم هذا الاختيار بشكل نهائي غير قابل للتغيير على أساس كل أداة على حدة عند الاعتراف المبدئي. لا تتم إعادة تصنيف أرباح أو خسائر القيمة العادلة لتلك الأدوات إلى الأرباح أو الخسائر، ولا يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح ضمن الأرباح أو الخسائر، ما لم تكن تمثل بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح المحتجزة عند استبعاد الاستثمار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ي) الاستثمارات العقارية

يتم قياس الاستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة، بما في ذلك تكاليف المعاملة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم بيان الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة التي تعكس أوضاع السوق في تاريخ الميزانية العمومية. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة للعقارات الاستثمارية ضمن "الإيرادات/(الخسائر) التشغيلية الأخرى" في بيان الدخل الموحد في السنة التي تنشأ فيها.

يتم إيقاف الاعتراف بالاستثمارات العقارية عندما يتم استبعادها أو عندما يتم إيقاف استخدامها بصورة دائمة ولا يتوقع الحصول على أية منافع اقتصادية مستقبلية من استبعادها. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر من إيقاف استخدام أو استبعاد عقار استثماري ضمن بيان الدخل الموحد للسنة التي يتم فيها إيقاف الاستخدام أو الاستبعاد.

(ك) الممتلكات والمعدات

(1) الاعتراف والقياس

يتم قياس بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم بيان المشروعات الرأسمالية قيد الإنجاز مبدئياً بالتكلفة ويتم اختبارها لتحديد انخفاض القيمة بشكل دوري. يتم تحويل هذه الأعمال عند إنجازها إلى البند المناسب من الممتلكات والمعدات ثم يبدأ احتساب الاستهلاك عليها.

تتضمن التكلفة النفقات المنسوبة مباشرة للاستحواذ على الأصل. ويتم الاعتراف ببرامج الكمبيوتر المشتراة التي تمثل جزءاً رئيسياً لأداء المعدات المعنية كجزء من تلك المعدات.

يتم تحديد الأرباح والخسائر من استبعاد أحد بنود الممتلكات والمعدات من خلال مقارنة المتحصلات من عمليات الاستبعاد مع القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات ويتم الاعتراف بها صافية ضمن الإيرادات/(الخسائر) التشغيلية الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

(2) التكاليف اللاحقة

تتم رسمة المصروفات اللاحقة وذلك فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية من تلك المصروفات للمجموعة. يتم إدراج المصروفات الدورية ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عند تكبدها.

عندما يكون لأجزاء أحد بنود الممتلكات والمعدات أعمار إنتاجية مختلفة، يتم احتسابها كبنود منفصلة (مكونات رئيسية) من الممتلكات والمعدات.

(3) الاستهلاك

يتم احتساب الاستهلاك لخفض تكلفة الممتلكات والمعدات ناقصاً قيمها الحالية المقدرة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية، ويتم الاعتراف بالاستهلاك عموماً ضمن الأرباح أو الخسائر. لا يتم احتساب استهلاك على الأراضي المملوكة تملك حر والأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات للفترتين الحالية والمقارنة:

مباني وفيات	20 إلى 50 سنة
أثاث ومعدات مكتبية	5 إلى 10 سنوات
تجهيز المباني المستأجرة	3 إلى 10 سنوات
الخزائن الأمانة	10 سنوات
أنظمة حاسب آلي ومعدات	3 إلى 7 سنوات
سيارات	3 سنوات

تتم مراجعة طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية في تاريخ كل تقرير ويتم تعديلها حيثما يكون مناسباً.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ك) الممتلكات والمعدات (تابع)

(4) الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز

تتمثل موجودات الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز على الموجودات قيد الانشاء بغرض استخدامها في إنتاج أو توريد بضائع أو خدمات أو لأغراض إدارية ويتم احتسابها بالتكلفة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة المعترف بها. تتضمن التكلفة كافة التكاليف المباشرة المنسوبة لتصميم وإنشاء الممتلكات المرسمة وفقاً للسياسات المحاسبية للمجموعة. عندما تصبح الموجودات جاهزة للاستخدام، يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى فئة الممتلكات والمعدات المناسبة ويتم احتساب استهلاكها وفقاً لسياسات المجموعة.

(4) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها غير المالية (بخلاف الاستثمارات العقارية وموجودات الضريبة المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هنالك مؤشر على انخفاض القيمة. في حال وجود هذا المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. تخضع الشهرة التجارية لاختبار انخفاض القيمة سنوياً.

بالنسبة لاختبار انخفاض القيمة، يتم تجميع الموجودات في أصغر مجموعة من الموجودات التي تنتج تدفقات نقدية داخلية من الاستخدام المستمر، والتي تعد مستقلة بقدر كبير عن التدفقات النقدية الداخلة للموجودات أو الوحدات الأخرى المنتجة للنقد. يتم تخصيص الشهرة التجارية الناتجة عن دمج الأعمال إلى الوحدات المنتجة للنقد أو مجموعة الوحدات المنتجة للنقد المتمثلة في المنفعة المتوقعة من عمليات دمج الأعمال.

تتمثل القيمة القابلة للاسترداد لأحد الموجودات أو وحدة منتجة للنقد بالقيمة الحالية المستخدمة وقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أكبر. تركز "القيمة من الاستخدام" على التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة إلى قيمها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة الذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الخاصة بهذا الأصل أو الوحدة المنتجة للنقد.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المنتجة تتجاوز قيمته القابلة للاسترداد.

لا تحقق الموجودات المستخدمة في إدارة أعمال لدى المجموعة تدفقات نقدية داخلية منفصلة ويتم استخدامها في أكثر من وحدة منتجة للنقد. يتم تخصيص الموجودات التجارية للوحدات المنتجة للنقد على أساس متسق ومعقول وتخضع لاختبار انخفاض القيمة كجزء من اختبار الوحدات المنتجة للنقد التي تنتمي إليها الموجودات التجارية.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة ضمن الأرباح أو الخسائر، ويتم تخصيصها أولاً لتخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة تجارية مخصصة للوحدة المنتجة للنقد، ثم لتخفيض القيم الدفترية للموجودات الأخرى في الوحدة المنتجة للنقد على أساس تناسبي.

لا يتم عكس خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة التجارية. فيما يتعلق بالموجودات الأخرى، يتم عكس خسائر انخفاض القيمة فقط على المدى الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية التي كان ليتم تحديدها، صافية من الاستهلاك أو الإطفاء، ما لم يكن قد تم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ل) الموجودات غير الملموسة

تتمثل الشهرة التجارية الناتجة عن الاستحواذ في الزيادة في الثمن المحول وقيمة أي حصة غير مسيطرة في الشركة المستحوذ عليها والقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ لأي حصة ملكية سابقة في الشركة المستحوذ عليها عن القيمة العادلة لصافي الموجودات المستحوذ عليها القابلة للتحديد. إذا كان إجمالي الثمن المحول وقيمة أي حصة غير مسيطرة معترف بها والحصة المحتفظ بها سابقاً المقاسة بالقيمة العادلة أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة المستحوذ عليها في حالة الشراء بسعر مخفض، يتم الاعتراف بالفرق مباشرة ضمن بيان الدخل.

لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة التجارية والرخصة التجارية التي تم الاستحواذ عليها عند دمج الأعمال إلى كل وحدة من الوحدات المنتجة للنقد، أو مجموعات الوحدات المنتجة للنقد، التي من المتوقع أن تستفيد من الدمج. إن كل وحدة من الوحدات المنتجة للنقد، أو مجموعات الوحدات المنتجة للنقد المخصص لها الشهرة التجارية تمثل أقل مستوى داخل المنشأة يتم من خلاله مراقبة الشهرة التجارية لأغراض الإدارة الداخلية. تتم مراقبة الشهرة التجارية على مستوى القطاعات التشغيلية.

يتم إجراء عمليات مراجعة للتحقق من مدى تعرض الشهرة التجارية والرخصة التجارية لانخفاض القيمة بشكل سنوي أو بمعدل أكثر تكراراً إذا أشارت الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى وجود انخفاض محتمل في القيمة. تتم مقارنة القيمة الدفترية للشهرة التجارية بالقيمة القابلة للاسترداد التي تمثل القيمة من الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أعلى. يتم الاعتراف فوراً بالانخفاض في القيمة كمصروف ولا يتم عكسه لاحقاً.

تشمل موجودات المجموعة غير الملموسة بخلاف الشهرة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن دمج الأعمال. إن تكلفة الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها في دمج الأعمال تمثل قيمها العادلة في تاريخ الاستحواذ. يتم قياس الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها بشكل منفصل عند الاعتراف المبدئي بالتكلفة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم إدراج الموجودات غير ملموسة بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة.

يتم تقييم الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة إما على أنها أعمار إنتاجية محددة أو غير محددة. يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على مدى الأعمار الإنتاجية، ويتم تقييم تعرضها للانخفاض في القيمة عند وجود مؤشر يفيد احتمالية انخفاض قيمة الموجودات غير الملموسة. تتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على الأقل في نهاية كل فترة تقرير. يتم الأخذ بالاعتبار التغييرات في الأعمار الإنتاجية المتوقعة أو النمط المتوقع لاستخدام المنافع المستقبلية المتضمنة في الأصل بهدف تعديل فترة أو طريقة الإطفاء على نحو مناسب، وتتم معاملتها كتغييرات في التقديرات المحاسبية. يتم إدراج مصروفات الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة في بيان الدخل الموحد.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر. هذا ويتم تخصيصها أولاً لتخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة مخصصة للوحدة المنتجة للنقد، ثم لتخفيض القيم الدفترية للموجودات الأخرى في الوحدة المنتجة للنقد على أساس تناسبي. لا يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة فيما يتعلق بالشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة فقط إلى المدى الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للأصل القيمة الدفترية التي كان ليتم تحديدها، بعد خصم الاستهلاك أو الإطفاء، ما لم يتم الاعتراف بخسائر انخفاض في القيمة.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات غير الملموسة لغرض احتساب الإطفاء:

علاقات العملاء	7.5 – 15 سنة
ودائع أساسية	2.5 – 15 سنة
العلامة التجارية	20 سنة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(م) ضمانات قيد البيع

قد يتم الحصول على ضمانات عقارية وضمادات أخرى لتسوية بعض القروض والسلف والتمويل الإسلامي ويتم قيدها كموجودات محتفظ بها للبيع ويتم بيانها ضمن "الموجودات الأخرى". يتم تسجيل الموجودات المستحوذ عليها بقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو بالقيمة الدفترية للقروض والتمويل الإسلامي (صافية من مخصص انخفاض القيمة)، أيهما أقل، في تاريخ المقايضة. لا يتم احتساب الاستهلاك على الموجودات المحتفظ بها للبيع. يتم قيد أي تخفيض لاحق للموجودات المستحوذ عليها إلى القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع كخسائر انخفاض قيمة الموجودات، ويدرج ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. يتم الاعتراف بأي زيادة لاحقة في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه هذه الزيادة خسائر انخفاض القيمة المتراكمة، ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. تتماشى سياسة المجموعة فيما يتعلق بحذف الضمانات مع المتطلبات القانونية ذات العلاقة السارية في المناطق التي تعمل ضمنها المجموعة.

(ن) الأرصدة المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية، وحسابات العملاء والودائع الأخرى والأوراق التجارية

تعتبر الأرصدة المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية وحسابات العملاء والودائع الأخرى والأوراق التجارية مطلوبات مالية، ويتم الاعتراف بها مبدئياً بالقيم العادلة ناقصاً تكاليف المعاملات، ويتم قياسهم لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

(س) اتفاقيات إعادة الشراء

لا يتم إيقاف الاعتراف بالموجودات المباعة مع الالتزام المتزامن بإعادة شرائها بسعر ثابت في تاريخ مستقبلي محدد ويتم بيان المطلوبات المتعلقة بالمبالغ المستلمة بموجب هذه العقود كاتفاقيات إعادة شراء ضمن بيان المركز المالي الموحد. تتم معاملة الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروفات فائدة، ويتم قيدها على مدى فترة عقد إعادة الشراء، ويتم تحميلها على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

(ع) القروض لأجل والسندات الثانوية

تشتمل القروض لأجل والسندات الثانوية على سندات قابلة للتحويل إلى أسهم رأس المال بناءً على رغبة حاملها، لا يتغير عدد الأسهم مع التغيرات في القيمة العادلة للأسهم، ويتم تسجيلها كأدوات مالية مركبة. تحدد قيمة بند حقوق الملكية من السندات القابلة للتحويل بفائض متحصلات الإصدار على القيمة الحالية لدفعات المبلغ الأصلي والفائدة المستقبلية مخصومة باستخدام سعر فائدة السوق المطبق على مطلوبات مشابهة لا تحمل خيار التحويل.

فيما يتعلق بالقروض لأجل التي يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم عرض قيمة التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المنسوبة للتغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بها ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى كإحتياطي ائتمان المطلوبات. عند الاعتراف المبدئي بالالتزام المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان عرض مبلغ التغير في القيمة العادلة للالتزام المنسوب إلى مخاطر الائتمان في الإيرادات الشاملة الأخرى سيسفر عن أو يزيد التضارب المحاسبي في الأرباح أو الخسائر. يتم إجراء هذا التقييم باستخدام تحليل الانحدار لمقارنة:

- التغيرات المتوقعة في القيمة العادلة للمطلوبات المتعلقة بالتغيرات في مخاطر الائتمان؛
- وتأثير التغيرات المتوقعة في القيمة العادلة للأدوات ذات الصلة على الأرباح أو الخسائر.

لا يتم تحويل المبالغ التي تم عرضها في احتياطي ائتمان المطلوبات لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر. عندما يتم إيقاف الاعتراف بهذه الأدوات، يتم تحويل المبلغ المتراكم في احتياطي ائتمان المطلوبات إلى الأرباح المحتجزة.

إن القروض لأجل والسندات الثانوية التي لا تنطوي على خيار التحويل والتي ليست بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر هي مطلوبات مالية يتم الاعتراف بها مبدئياً بقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف المعاملة، ويتم قياسها لاحقاً بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، ويتم تعديلها إلى مدى مخاطر تغيرات القيمة العادلة المتحوط بشأنها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ف) أسهم خزينة

يتم استقطاع أدوات حقوق الملكية الخاصة المستحوذ عليها (أسهم خزينة) من حقوق الملكية ويتم احتسابها على أساس متوسط التكلفة المرجح. لا يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر في بيان الدخل الموحد عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك. يتم الاعتراف بأي فرق بين القيمة الدفترية وثمان الشراء، في حال إعادة الإصدار، ضمن علاوة إصدار الأسهم. في حال توزيع أسهم الخزينة كجزء من إصدار أسهم منحة، يتم تحميل تكلفة الأسهم مقابل الأرباح المحتجزة. يتم إلغاء حقوق التصويت المتعلقة بأسهم الخزينة للمجموعة وبالتالي لا يتم تخصيص أي توزيعات أرباح لها.

(ص) برنامج الدفعات المرتكزة على الأسهم

يتم تقدير القيمة العادلة للخيارات الممنوحة ويتم الاعتراف بالتكلفة في تاريخ منح الخيارات للموظفين ضمن تكاليف الموظفين، مع زيادة مماثلة في حقوق الملكية على مدار الفترة اللازمة ليصبح الموظفون ممولون لاستخدام هذه الخيارات بشكل غير مشروط. ويتم تعديل المبلغ المعترف به كمصروف ليعكس عدد خيارات الأسهم التي يتوقع إيفاء الخدمات المشروطة بها. وبذلك يتم الاعتراف بتلك المصروفات بشكل نهائي بناءً على عدد خيارات الأسهم التي تم الوفاء بالخدمات المشروطة بها وبناءً على شروط أداء غير متعلقة بالسوق عند تاريخ انتهاء الصلاحية. قد تساهم هذه الأسهم في احتساب ربحية السهم المخفضة بمجرد اعتبارها كأسهم عادية محتملة.

(ق) إيرادات ومصروفات الفائدة

معدل الفائدة الفعلي

يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفائدة ضمن الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتمثل "معدل الفائدة الفعلي" في المعدل الذي يتم استخدامه لخصم الدفعات النقدية المستقبلية المقدرة أو المقبوضات على مدى العمر المتوقع للأداة المالية إلى:

- إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي؛ أو
- التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية.

عند احتساب معدل الفائدة الفعلي للأدوات المالية بخلاف الموجودات المشتراة أو الناشئة التي تعرضت لانخفاض ائتماني، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع مراعاة كافة الشروط التعاقدية للأداة المالية، وليس خسائر الائتمان المتوقعة.

يشمل احتساب معدل الفائدة الفعلي تكاليف المعاملة والرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تشمل تكاليف المعاملات الإضافية المنسوبة مباشرة لحيازة أو إصدار الموجودات المالية أو المطلوبات المالية.

تتيح المرحلة 2 من تعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك (إيبور) وسيلة عملية لمعالجة التغيرات على أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية كسعر فائدة متغير، شريطة الوفاء بشروط معينة. تتضمن تلك الشروط أن يكون التغيير ضرورياً كنتيجة مباشرة لتعديل إيبور وأن يتم إجراء التحول على أساس معادل اقتصادياً.

التكلفة المطفأة وإجمالي القيمة الدفترية

إن "التكلفة المطفأة" لأصل مالي أو التزام مالي تتمثل في القيمة التي تم بها قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي ناقصاً بالمبالغ المسددة من المبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً لإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين القيمة المبدئية والقيمة المستحقة، وبالنسبة للموجودات المالية فيتم تعديله مقابل أي مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة .

يتمثل 'إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي' في التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل تعديله مقابل أي مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ق) إيرادات ومصروفات الفائدة (تابع)

احتساب إيرادات ومصروفات الفائدة

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي للأصل المالي أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي أو الالتزام المالي. عند احتساب إيرادات ومصروفات الفائدة، يتم تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل (عندما لا يكون الأصل قد تعرض لانخفاض ائتماني) أو على التكلفة المطفأة للالتزام. يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي نتيجة لإعادة تقييم التدفقات النقدية للأدوات ذات أسعار الفائدة المتغيرة بشكل دوري لتعكس التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. يتم أيضاً تعديل معدل الفائدة الفعلي مقابل تعديلات تحوط القيمة العادلة في التاريخ الذي يبدأ فيه إطفاء تعديل التحوط.

لمزيد من المعلومات حول توقيت تعرض الموجودات المالية للانخفاض الائتماني، راجع الإيضاح 3(ج)(٧).

العرض

تتضمن إيرادات الفائدة المحسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية الواردة في بيان الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى ما يلي:

- الفائدة على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة؛
- الفائدة على أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛
- الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة في مشتقات التحوط المؤهلة المصنفة ضمن تحوطات التدفقات النقدية للتغيرات في التدفقات النقدية للفائدة، في نفس الفترة التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتحوط بشأنها على إيرادات أو مصروفات الفائدة؛ و
- الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة في مشتقات التحوط المؤهلة المصنفة ضمن تحوطات القيمة العادلة لمخاطر سعر الفائدة.
- الفائدة السلبية على الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.

تتضمن مصروفات الفائدة الواردة في بيان الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى ما يلي:

- المطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة؛
- الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة في مشتقات التحوط المؤهلة المصنفة ضمن تحوطات التدفقات النقدية للتغير في التدفقات النقدية للفائدة، في نفس الفترة التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتحوط بشأنها على إيرادات أو مصروفات الفائدة؛ و
- الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة في مشتقات التحوط المؤهلة المصنفة ضمن تحوطات القيمة العادلة لمخاطر سعر الفائدة.
- الفائدة السلبية على الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.
- مصروفات الفائدة على التزامات الإيجار.

يتم بيان إيرادات ومصروفات الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر كإيرادات فائدة أو مصروفات فائدة من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ر) الإيرادات من أنشطة التمويل الإسلامي

يتم الاعتراف بإيرادات الإجارة على أساس القيمة التناقضية، إلى حين تواجد شكوك معقولة بشأن إمكانية تحصيلها.

يتم الاعتراف بإيرادات المرابحة على أساس القيمة التناقضية، إلى حين تواجد شكوك معقولة بشأن إمكانية تحصيلها.

يتم الاعتراف بإيرادات المرابحة على أساس الاستحقاق إذا كان يمكن تقديرها بشكل موثوق. وإلا يتم الاعتراف بالإيرادات على أساس التوزيع بواسطة المضارب، عندما يتم تحميل الخسائر على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عند إقرارها من قبل المضارب. في حال كانت المجموعة هي رب المال، يتم تحميل الخسائر عند تكديدها ضمن بيان الدخل الموحد للمجموعة.

يتم الاعتراف بإيرادات الوكالة على أساس معدل الربح الفعلي على مدى الفترة، معدلاً بالإيرادات الفعلية عند قبضها. يتم احتساب الخسائر عند تكديدها.

(ش) حصة المودعين من الأرباح

تتمثل حصة المودعين من الأرباح في المبلغ المستحق كمصروفات على الإيداعات المقبولة من قبل البنوك والعملاء في شكل ودائع وكالة ومضاربة معترف بها كمصروفات ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. يتم احتساب هذه المبالغ وفقاً لشروط وأحكام وداائع الوكالة وطبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

(ت) إيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات

تتحصل المجموعة على إيرادات رسوم وعمولات من مجموعة الخدمات المتنوعة التي تقدمها إلى عملائها. إن المعالجة المحاسبية للرسوم والعمولات تعتمد على الأغراض التي يتم من أجلها تحصيل الرسوم. ووفقاً لذلك يتم الاعتراف بالإيرادات في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. يتم احتساب إيرادات الرسوم والعمولات كما يلي:

- يتم الاعتراف بالإيرادات التي يتم الحصول عليها من تقديم الخدمات أثناء تقديم هذه الخدمات؛
- يتم الاعتراف بالإيرادات التي يتم الحصول عليها نتيجة تنفيذ أعمال هامة، كإيرادات عندما يتم إنجاز العمل؛ و
- يتم الاعتراف بالإيرادات التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للأداة المالية كتعديل لمعدل الفائدة الفعلي ويتم قيدها ضمن "إيرادات الفوائد".

قد يتم التعاقد مع العميل الذي ينشأ عنه الاعتراف بأداة مالية ما في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بشكل جزئي في إطار المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبشكل جزئي في إطار المعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. في هذه الحالة، تقوم المجموعة أولاً بتطبيق المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لفصل وقياس الجزء الذي تم في إطار المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ثم تقوم بتطبيق المعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الجزء المتبقي.

تتعلق مصروفات الرسوم والعمولات بصورة رئيسية برسوم المعاملات والخدمات التي يتم تحميلها كمصروفات بمجرد تلقي الخدمات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ت) إيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات (تابع)

برنامج ولاء العملاء

تستخدم المجموعة برامج الولاء، والتي تتيح للعملاء الحصول على نقاط متراكمة عند استخدام منتجات وخدمات البنك، حيث يمكن استرداد هذه النقاط في شكل منتجات أو خدمات مجانية أو مخفضة القيمة، شريطة استيفاء الشروط المحددة. ينتج عن برامج الولاء التزامات أداء منفصلة وفقاً للبرامج المنفصلة. يتم تقييم القيمة العادلة للنقاط الممنوحة عموماً بناءً على الأسعار المستقلة المكافئة لمجموعة المكافآت المتوقعة ويتم الاعتراف بها ضمن بند المطلوبات الأخرى إلى أن يتم استرداد النقاط أو انتهاء صلاحيتها. يتم الاستعانة بأحكام الإدارة عند تحديد معدل الاسترداد الواجب تطبيقه عند تقدير النقاط المقرر استردادها بناءً على الخبرة السابقة للمجموعة.

(ث) الزكاة

يتم دفع الزكاة بالنيابة عن المساهمين في البلدان التي تكون فيها دفع الزكاة إلزامياً بموجب القوانين والتشريعات الخاصة بتلك الدول. يتم دفع مبالغ الزكاة وفقاً للوائح المطبقة في تلك الدول.

(خ) صافي أرباح/ خسائر الاستثمار والمشتقات

يشتمل صافي أرباح / (خسائر) الاستثمار والمشتقات على الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والمشتقات والأرباح والخسائر المحققة للاستثمارات المحتفظ بها لغير غرض المتاجرة وإيرادات توزيعات الأرباح. إن صافي أرباح / (خسائر) الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتضمن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة.

يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، ضمن بيان الإيرادات الشاملة الأخرى، ويتم قيدها في احتياطي القيمة العادلة باستثناء خسائر الائتمان المتوقعة، والفائدة المحتسبة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية من الموجودات النقدية التي يتم الاعتراف بها مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. عندما يتم بيع أو تحقيق الاستثمار، تتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المترجمة المعترف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية تحت بند احتياطي القيمة العادلة إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في حال أدوات الدين.

تشتمل الاستثمارات لغير غرض المتاجرة على أدوات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وأدوات بالتكلفة المطفأة.

تحتفظ المجموعة أيضاً باستثمارات في موجودات مصدرية في دول ذات أسعار فائدة سالبة. تقوم المجموعة بالإفصاح عن الفائدة المدفوعة على هذه الموجودات على نحو يعكس جوهر المعاملة الاقتصادية (إيضاح 29).

لا يتم بيع الاستثمارات بالتكلفة المطفأة التي لم يقترب موعد استحقاقها بطريقة اعتيادية. ومع ذلك، إذا تم بيعها أو تحقيقها، يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عنها ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في الحصول على تلك التوزيعات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ذ) العملات الأجنبية

(1) المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى العملة التشغيلية المعتمدة لدى منشآت المجموعة، وفقاً لأسعار الصرف الفورية السائدة بتاريخ تلك المعاملات. تتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية بتاريخ التقرير إلى العملة الرسمية وفقاً لسعر الصرف الفوري في ذلك التاريخ. تتمثل أرباح أو خسائر صرف العملات الأجنبية من البنود النقدية في الفرق بين التكلفة المطفأة بالعملة الرسمية في بداية الفترة، المعدلة لبيان الفائدة الفعلية والمبالغ المدفوعة خلال الفترة، وبين التكلفة المطفأة بالعملة الأجنبية المحولة وفقاً لسعر الصرف في نهاية الفترة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة إلى العملة الرسمية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة.

يتم بصورة عامة الاعتراف بفروقات صرف العملات الأجنبية الناتجة عن التحويل ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تحويل البنود التالية ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

- استثمارات حقوق الملكية التي تم إجراء اختيار بشأنها لعرض التغيرات اللاحقة بالقيمة العادلة في الإيرادات الشاملة الأخرى.
- المطلوبات المالية المصنفة على أنها تحوط لصادفي الاستثمار في عملية خارجية إلى مدى فعالية التحوط؛ و
- تحوطات التدفقات النقدية المؤهلة إلى مدى فاعلية التحوط.

(2) العمليات الخارجية

لا تعتبر أنشطة الفروع الخارجية والشركات التابعة خارج دولة الإمارات العربية المتحدة جزءاً من عمليات المركز الرئيسي. يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الخارجية إلى الدرهم الإماراتي، وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقرير. يتم تحويل إيرادات ومصروفات العمليات الخارجية وفقاً لمتوسط أسعار الصرف، كما هو مناسب. ويتم بيان فروق الصرف (بما في ذلك معاملات تحوط لهذه الاستثمارات) الناتجة عن إعادة تحويل صافي الموجودات الافتتاحية بصورة مباشرة ضمن بند احتياطي تحويل العملات الأجنبية في الإيرادات الشاملة الأخرى المتراكمة في احتياطي التحويل، باستثناء إلى المدى الذي يتم عنده تخصيص فرق التحويل إلى الحصص غير المسيطرة.

عند استبعاد عملية خارجية، بحيث يتم فقدان تلك السيطرة، تتم إعادة تصنيف القيمة المتراكمة في احتياطي تحويل العملات الأجنبية ذات الصلة بتلك العملية الخارجية ضمن الأرباح أو الخسائر كجزء من الأرباح أو الخسائر من الاستبعاد. عند قيام المجموعة باستبعاد جزء فقط من حصتها في شركة تابعة بحيث يتضمن هذا الاستبعاد عملية خارجية مع الاحتفاظ بالسيطرة، تتم إعادة تصنيف الجزء ذي الصلة من القيمة المتراكمة إلى الحصص غير المسيطرة.

عندما لا تكون هناك نية أو احتمال في المستقبل المنظور لتسوية بند مالي مستحق القبض من أو مستحق الدفع إلى عملية خارجية، فمن ثم تعتبر فروق صرف العملات الأجنبية الناتجة عن ذلك البند المالي جزءاً من صافي الاستثمار في العملية الخارجية ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى؛ كما يتم عرضها في احتياطي تحويل العملات ضمن حقوق الملكية.

(ض) مصروفات ضريبة الدخل

تتألف مصروفات ضريبة الدخل من الضريبة الحالية والمؤجلة. يتم الاعتراف بمصروفات ضريبة الدخل ضمن الأرباح أو الخسائر باستثناء إلى مدى ارتباطها ببنود تم الاعتراف بها بصورة مباشرة ضمن حقوق الملكية أو الإيرادات الشاملة الأخرى.

يتم احتساب الضريبة الحالية وفقاً للقوانين المالية للدول المعنية التي تزاوّل فيها المجموعة أعمالها، ويتم الاعتراف بها ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. تتمثل الضريبة الحالية في الضريبة المتوقعة دفعها على الإيرادات الخاضعة للضريبة للسنة، وذلك باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو المطبقة بشكل جوهري بتاريخ التقرير وأي تعديلات على الضريبة مستحقة الدفع عن السنوات السابقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ض) مصروفات ضريبة الدخل (تابع)

يتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة المتعلقة بالفروقات المؤقتة بين القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات لأغراض التقارير المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض ضريبية.

لا يتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة لما يلي

- الفروقات المؤقتة التالية: الاعتراف المبدئي بالموجودات أو المطلوبات في معاملة لا تمثل دمج الأعمال ولا تؤثر على الأرباح أو الخسائر المحاسبية أو الخاضعة للضريبة،
- الفروقات المؤقتة المتعلقة بالاستثمارات في الشركات التابعة إلى الحد الذي قد لا يؤدي إلى انعكاسه في المستقبل القريب.
- الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة الناتجة عن الاعتراف المبدئي بالشهرة التجارية.

يتم احتساب الضرائب المؤجلة وفقاً لمعدلات الضريبة المتوقع تطبيقها خلال الفترة على الفروق المؤقتة عندما يتم عكسها، وذلك على أساس القوانين المعمول بها في تاريخ التقرير.

يتم الاعتراف بموجودات الضرائب المؤجلة إلى الحد الذي يحتمل فيه أن تكون الأرباح الضريبية المستقبلية متاحة للاستخدام مقابل تلك الموجودات. تتم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ التقرير، ويتم تخفيضها إلى حد أن لا يكون من المحتمل أن يكون هناك أرباح ضريبية كافية تسمح باستخدام جزء أو كل موجودات الضرائب المؤجلة.

يعكس قياس الضريبة المؤجلة النتائج الضريبة التي تنتج عن الطريقة التي تتوقع المجموعة من خلالها استرداد أو تسوية القيمة الدفترية لموجوداتها ومطلوباتها في تاريخ التقرير.

تأخذ المجموعة بعين الاعتبار التعرضات الضريبية وما إذا كان من المحتمل أن تستحق ضرائب وفوائد إضافية عند تحديد قيمة الضريبة الحالية والضريبة المؤجلة. يعتمد ذلك التقييم على التقديرات والافتراضات كما أنه ينطوي على مجموعة من الأحكام الخاصة بالأحداث المستقبلية. من الممكن توافر معلومات جديدة والتي قد تؤدي إلى قيام المجموعة بتغيير حكمها بشأن كفاية الالتزامات الضريبية الحالية؛ وقد تؤثر التغيرات في مطلوبات الضريبة على مصروفات الضريبة في الفترة التي يتم فيها تحديد قيمة الضرائب.

(أ) الأدوات المالية المشتقة والتحوط

يتم الاعتراف مبدئياً بالمشتقات ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة مع تسجيل تكاليف المعاملات مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. تتمثل القيمة العادلة للأداة المشتقة في القيمة العادلة للأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن قياس الأداة المشتقة وفقاً لأسعار السوق أو استخدام طرق تقييم تتمثل بشكل رئيسي في نماذج تدفقات نقدية مخصومة.

تستند طريقة الاعتراف بأرباح أو خسائر القيمة العادلة اللاحقة على تصنيف المشتقات كأدوات مشتقة محتفظ بها للمتاجرة أو كأدوات تحوط، وإن كانت كذلك، طبيعة المخاطر التي يتم التحوط منها. يتم الاعتراف بكافة الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة المحتفظ بها للمتاجرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. عندما يتم تصنيف الأدوات المشتقة كعقود تحوط، تقوم المجموعة بتصنيفها إما: (1) كعقود تحوط للقيمة العادلة لتغطية التعرض إلى مخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات أو لمطلوبات معترف بها (2) عقود تحوط لتدفقات نقدية لتغطية التعرض إلى مخاطر التغير في التدفقات النقدية التي تكون إما منسوبة لمخاطر محددة مرتبطة بموجودات أو لمطلوبات معترف بها أو معاملة مرجحة الحدوث (3) عقود تحوط صافي الاستثمار التي يتم احتسابها مثل عقود تحوط التدفقات النقدية. يتم تطبيق محاسبة التحوط على المشتقات المصنفة كأدوات تحوط للقيمة العادلة أو التدفقات النقدية بشرط أن تستوفي المعايير المعنية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أ) الأدوات المالية المشتقة والتحوط (تابع)

المشتقات الضمنية

قد يتم تضمين المشتقات في ترتيب تعاقدي آخر (العقد الأساسي). تقوم المجموعة باحتساب الأداة المشتقة الضمنية بصورة منفصلة عن العقد الرئيسي عندما:

- لا يمثل العقد الرئيسي أصل ضمن نطاق المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛
- لا يكون العقد الرئيسي مسجل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛
- تتطابق شروط الأداة المشتقة الضمنية مع تعريف الأداة المشتقة في حال كانت مدرجة ضمن عقد منفصل؛ و
- لا ترتبط السمات والمخاطر الاقتصادية للمشتقات الضمنية بشكل وثيق بالسمات والمخاطر الاقتصادية للعقد الرئيسي.

يتم قياس المشتقات الضمنية المنفصلة بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بكافة تغيرات القيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر ما لم تشكل جزء من تدفق نقدي مؤهل أو صافي علاقة تحوط للاستثمار. يتم عرض المشتقات الضمنية المنفصلة في بيان المركز المالي الموحد مع العقد الأساسي.

محاسبة التحوط

تهدف سياسة المجموعة لتوثيق العلاقة بين أدوات التحوط والبنود الخاضعة للتحوط، بما في ذلك أهداف واستراتيجية إدارة المخاطر وذلك في بداية التحوط. كما تقتضي السياسة أيضاً توثيق تقييم فاعلية التحوط، في بداية علاقة التحوط والقيام بذلك بصورة مستمرة.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم، عند بداية علاقة التحوط وبصورة مستمرة، لتحديد ما إذا كان من المتوقع أن تكون أداة (أدوات) التحوط ذات فعالية عالية في مقاصة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبنود الخاضعة للتحوط خلال الفترة التي تم فيها تصنيف التحوط. تقوم المجموعة بتقييم التحوط للتدفقات النقدية لمعاملة متوقعة للتحقق من احتمال حدوث المعاملة بصورة كبيرة وعرض التعرض إلى التغيرات في التدفقات النقدية التي قد تؤثر نهائياً على الأرباح أو الخسائر.

تقوم المجموعة عادة بتصنيف جزء من التدفقات النقدية من أداة مالية للتغيرات في التدفقات النقدية أو القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر أسعار الفائدة المرجعية، إذا كان ذلك الجزء يمكن تحديده وقياسه بصورة موثوقة.

ترى المجموعة أن علاقة التحوط تتأثر مباشرة بتعديلات أسعار الفائدة السائدة بين البنوك إذا كانت تخضع لحالات عدم اليقين التالية الناتجة من التعديل:

- يتم تصنيف سعر الفائدة المرجعي الذي يخضع للتعديل على أنه مخاطر متحوط لها، بغض النظر عما إذا كان سعر الفائدة محددًا بموجب عقد؛ و/أو
- عدم اليقين بشأن توقيت ومقدار التدفقات النقدية المرتكزة على سعر الفائدة المرجعي للبنود المتحوط له أو أداة التحوط.

بالنسبة لعلاقات التحوط المتأثرة بتعديلات أسعار الفائدة السائدة بين البنوك، تفترض المجموعة بمقتضى المرحلة الأولى من تعديلات أسعار الفائدة السائدة بين البنوك أنه لغرض تقييم فعالية التحوط المستقبلي المتوقع، عدم تغير سعر الفائدة بسبب تعديلات أسعار الفائدة السائدة بين البنوك. كما أن المجموعة لا توقف علاقة التحوط إذا تلاشت العلاقة الاقتصادية بين البند المتحوط وأداة التحوط، إلا أنه يتم الاعتراف بأي عدم فعالية للتحوط في الأرباح أو الخسائر بصورة اعتيادية.

تتوقف المجموعة عن تطبيق التعديلات ذات الصلة من المرحلة 1 في حالة تلاشى عدم اليقين الناتج عن تعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك فيما يتعلق بتوقيت ومقدار التدفقات النقدية المرتكزة على معيار سعر الفائدة لبنود متحوط له أو أداة تحوط أو عند توقف علاقة التحوط.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أ) الأدوات المالية المشتقة والتحوط (تابع)

محاسبة التحوط (تابع)

توفر المرحلة الثانية من تعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك إعفاءات مؤقتة تسمح بالاستمرار في محاسبة علاقات التحوط للمجموعة عند استبدال سعر الفائدة المرجعي الحالي بمعدل خالي من المخاطر. تقوم المجموعة، بموجب الإعفاءات، بتعديل تصنيفات التحوط ووثائق التحوط لعلاقة التحوط لتعكس التغييرات اللازمة بموجب تعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك. لا تشكل هذه التعديلات في وثائق التحوط الرسمية توقف علاقة التحوط أو تخصيص علاقة تحوط جديدة.

في حالة إجراء التغييرات إضافة إلى تلك التغيرات المكافئة اقتصادياً المطلوبة بموجب تعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك الموضح أعلاه، تنظر المجموعة فيما إذا كانت تلك التغيرات الإضافية يترتب عليها توقف علاقة محاسبة التحوط. تقوم المجموعة بتعديل وثائق التحوط الرسمية لتعكس التعديلات اللازمة بموجب تعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك كما هو موضح أعلاه، وذلك إذا لم يترتب على التغييرات الإضافية توقف علاقة محاسبة التحوط.

التحوط للقيمة العادلة

عندما يتم تصنيف أداة مالية مشتقة كأداة تحوط في علاقة تحوط، يتم على الفور الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة للبند الخاضع للتحوط المنسوب إلى المخاطر الخاضعة للتحوط المشتقة ضمن الأرباح أو الخسائر. إذا كان سيتم قياس البند الخاضع للتحوط بالتكلفة أو التكلفة المطفأة، فسيتم تعديل القيمة الدفترية وفقاً لذلك.

يتم إيقاف الاعتراف بمحاسبة التحوط مستقبلاً عندما تنتهي صلاحية أداة التحوط أو يتم بيعها أو يتم إنهاؤها أو الاستفادة منها أو عندما لم تعد تفي بمعايير محاسبة التحوط للقيمة العادلة أو في حال تم إيقاف تصنيفها. إلا أنه في حال تجديد الأداة المشتقة إلى طرف مقابل مركزي من قبل الطرفين بموجب القوانين واللوائح دون تغييرات في شروطها باستثناء الشروط الضرورية للتجديد، عندئذٍ لا تعتبر الأداة المشتقة منتهية أو تم إنهاؤها.

فيما يتعلق بأي تعديل حتى وقت إيقاف بند ما خاضع للتحوط يُستخدم له طريقة الفائدة الفعلية، يتم إطفأؤه ضمن الأرباح أو الخسائر كتعديل على معدل الفائدة الفعلي المُعاد احتسابه على مدى العمر المتبقي له.

عند إيقاف التحوط، يتم إطفاء أي تعديل تم إجراؤه على الأداة المالية الخاضعة للتحوط التي تم استخدام طريقة الفائدة الفعلية لها ضمن الأرباح أو الخسائر من خلال تعديل معدل الفائدة الفعلي للبند الخاضع للتحوط من تاريخ بدء الإطفاء. في حال إيقاف الاعتراف بالبند الخاضع للتحوط، يتم الاعتراف بالتعديل ضمن الأرباح أو الخسائر فور إيقاف الاعتراف بالبند.

التحوط للتدفقات النقدية

عندما يتم تصنيف الأداة المشتقة كأداة تحوط في علاقة التحوط، يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم عرضها ضمن احتياطي التحوط في حقوق الملكية. يتم فوراً الاعتراف بالجزء غير الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة ضمن الأرباح أو الخسائر. تتم إعادة تصنيف المبلغ المعترف به ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر على أنه تعديل ناتج عن إعادة التصنيف في نفس الفترة التي تؤثر فيها التدفقات النقدية الخاضعة للتحوط على الأرباح أو الخسائر وفي نفس البند في بيان الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أ) الأدوات المالية المشتقة والتحوط (تابع)

التحوط للتدفقات النقدية (تابع)

يتم إيقاف محاسبة التحوط مستقبلاً، عندما تنتهي صلاحية أداة التحوط المشتقة أو يتم بيعها أو يتم إنهاؤها أو الاستفادة منها أو إذا لم يعد التحوط يفي بمعايير محاسبة التحوط للتدفقات النقدية. إلا أنه في حال استبدال الالتزام للأداة المشتقة إلى طرف مقابل مركزي من قبل الطرفين بموجب القوانين واللوائح دون تغييرات في شروطها باستثناء الشروط الضرورية لاستبدال الالتزام، عندئذٍ لا تعتبر الأداة المشتقة منتهية أو تم إنهاؤها. إذا لم يعد من المتوقع حدوث تدفقات نقدية خاضعة للتحوط، تقوم المجموعة فوراً بإعادة تصنيف المبلغ في احتياطي التحوط من الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر. فيما يخص علاقات التحوط التي تم إنهاؤها، إذا مازال من المتوقع حدوث تدفقات نقدية خاضعة للتحوط، لا يتم إعادة تصنيف القيمة المتراكمة في احتياطي التحوط حتى تؤثر التدفقات النقدية الخاضعة للتحوط على الأرباح أو الخسائر؛ إذا كان من المتوقع أن تؤثر التدفقات النقدية الخاضعة للتحوط على الأرباح أو الخسائر في عدد من فترات إعداد التقارير، تقوم المجموعة عندئذٍ بإعادة تصنيف المبلغ في احتياطي التحوط من الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت.

بالنسبة للمعايير المرجعية لأسعار الفائدة التي تعتبر ضمن نطاق تعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك، ستحتفظ المجموعة بالأرباح أو الخسائر المتراكمة في احتياطي التدفقات النقدية لتحوطات التدفقات النقدية المحددة حتى وإن كان هناك عدم يقين ناتج عن تلك التعديلات بشأن توقيت ومقدار التدفقات النقدية للبنود المتحوط لها. في حال اعتبرت المجموعة أنه لم يعد من المتوقع حدوث التدفقات النقدية المستقبلية المتحوط لها نتيجة لأسباب أخرى خلاف تعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك، فإنه سيتم على الفور إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة إلى الأرباح أو الخسائر.

تحوط صافي الاستثمارات

عندما يتم تخصيص أداة مالية مشتقة أو التزام مالي غير مشتق كأداة تحوط في تحوط لصافي الاستثمار في عملية خارجية، يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى في احتياطي التحويل. يتم احتساب الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط استناداً إلى العملة التشغيلية للشركة الأم التي يتم قياس المخاطر الخاضعة للتحوط بعمليتها التشغيلية. ويتم الاعتراف بأي جزء غير فعال من التغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية من الأداة المالية غير المشتقة فوراً في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. يعاد تصنيف المبلغ المعترف به ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى بشكل كلي أو جزئي في بيان الأرباح أو الخسائر عند استبعاد العملية الخارجية أو الاستبعاد الجزئي للعملية الخارجية على التوالي.

المشتقات الأخرى

يتم الاعتراف بالمشتقات الأخرى المحتفظ بها لغير غرض المتاجرة في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة. إذا لم يتم الاحتفاظ بالأداة المشتقة لغرض المتاجرة ولم يتم تصنيفها في علاقة تحوط مؤهلة، يتم فوراً الاعتراف بكافة التغيرات في قيمتها العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر كأحد بنود صافي أرباح الاستثمارات والمشتقات أو صافي أرباح صرف العملات الأجنبية.

(أب) المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص عندما يترتب على المجموعة، نتيجة لحدث سابق، التزام حالي قانوني أو ضمني يمكن تقديره بصورة موثوقة، ويكون من المحتمل أن يلزم تدفق خارج للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام. إذا كان تأثير القيمة الزمنية للمال جوهرياً، يتم تحديد المخصصات من خلال تخفيض التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المتعلقة بالالتزام، حيثما يكون مناسباً.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أج) مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها. يكون استحقاق هذه المكافآت على أساس فترة الخدمة التي يقضيها الموظف وإتمام الحد الأدنى لفترة الخدمة. تستحق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

فيما يتعلق بالموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، تقوم المجموعة بتقديم مساهمات لبرنامج المعاشات الحكومي ذي الصلة ويتم احتسابها على أساس نسبة من رواتب الموظفين. تقتصر التزامات المجموعة على هذه المساهمات التي يتم تسجيلها كمصروفات عند استحقاقها.

خطة المساهمات المحددة

تتمثل خطة المساهمة المحددة بخطة المكافآت التقاعدية التي تدفع بموجبها المنشأة مساهمات محددة إلى مؤسسة منفصلة أو جهة حكومية ولن يكون لها أية التزامات قانونية أو ضمنية لدفع مبالغ إضافية. يتم الاعتراف بالتزامات مساهمات خطط المعاشات المحددة على أنها مصروفات مكافآت للموظفين ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في الفترات التي يتم تقديم خدمة الموظفين خلالها.

تقوم المجموعة بدفع المعاشات والتأمينات الاجتماعية للموظفين المؤهلين إلى صندوق معاشات ومكافآت التقاعد وفقاً للقوانين المعمول بها بالدولة التي يتم فيها دفع هذه المساهمات.

خطة التعويضات المحددة

تتمثل خطة التعويضات المحددة في خطة مكافآت التقاعد بخلاف خطة المساهمات المحددة. إن الالتزام المعترف به ضمن بيان المركز المالي الموحد المتعلق بخطة منح المكافآت المحددة يمثل القيمة الحالية للالتزام المكافآت المحددة في نهاية فترة التقرير بالإضافة إلى تعديلات تكاليف الخدمة السابقة غير المعترف بها. هذا ويتم احتساب التزام التعويضات المحددة بصورة رئيسية من قبل اكتواريين مستقلين باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المتوقعة. يتم تحديد القيمة الحالية للالتزام المكافآت المحددة من خلال تخفيض التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية المقدر باستخدام معدلات الفائدة للسندات التجارية عالية الجودة المقومة بالعملة المستخدمة في دفع المكافآت، والتي تقارب فترات استحقاقها الفترات الخاصة بالالتزام المعاشات ذات الصلة.

إن عمليات إعادة قياس صافي التزام المكافآت المحددة، التي تتألف من الأرباح أو الخسائر الاكتوارية، والعائد على موجودات الخطة (باستثناء الفوائد) وتأثير الحد الأقصى للموجودات (إن وجدت، باستثناء الفوائد)، يتم الاعتراف بها في الحال ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. كما يتم الاعتراف بصافي مصروفات الفائدة والمصروفات الأخرى المتعلقة بخطة المكافآت المحددة ضمن تكاليف الموظفين في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. عندما يتم تغيير الامتيازات التي تنطوي عليها خطة ما أو عندما تتعرض خطة من الخطط للتقليص، يتم الاعتراف بالتغيير الحاصل في الامتيازات المتعلقة بخدمة سابقة أو الأرباح أو الخسائر من التقليص في الحال ضمن الأرباح أو الخسائر. تقوم المجموعة بالاعتراف بالأرباح والخسائر من تسوية خطة مكافآت محددة عندما يتم إجراء التسوية.

(أد) مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

بموجب المادة 171 من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021، وطبقاً للنظام الأساسي للبنك، يحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على مكافآت بما لا يزيد عن 10% من صافي الأرباح بعد اقتطاع الاستهلاك والاحتياطيات.

(أهـ) ربحية السهم

تقوم المجموعة بعرض بيانات ربحية الأسهم الأساسية والمخفضة لأسهمها العادية. يتم احتساب ربحية الأسهم الأساسية بتقسيم الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى المساهمين العاديين لدى المجموعة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. بينما يتم تحديد ربحية الأسهم المخفضة عن طريق تعديل الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى المساهمين العاديين والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة بناءً على تأثير التخفيض للأسهم المحتملة العادية والتي تشتمل على السندات القابلة للتحويل وخيارات الأسهم الممنوحة للموظفين.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أو) التقارير حول القطاعات

يتمثل القطاع التشغيلي في أحد عناصر المجموعة التي تزاوُل أنشطة تجارية والذي يمكن من خلالها أن تحقق إيرادات وتتكد مصروفات، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع أي من عناصر المجموعة الأخرى. وتتم مراجعة نتائج القطاعات التشغيلية بصورة منتظمة من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة بصفته المسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات التشغيلية وذلك لاتخاذ القرارات الخاصة بالموارد التي يجب تخصيصها لكل قطاع وتقييم أدائها بناءً على المعلومات المالية المتاحة لكل قطاع. تتضمن نتائج القطاع التي يتم الإبلاغ عنها إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة على البنود المنسوبة مباشرة إلى القطاع، بالإضافة إلى البنود التي يمكن تخصيصها على أساس ملائم.

(أز) عقود الإيجار

تقوم المجموعة في بداية العقد بتحديد ما إذا كان العقد يمثل أو يتضمن عقد إيجار. يعتبر العقد، أو يتضمن، عقد إيجار إذا كان العقد ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية نظير مقابل. لتقييم ما إذا كان العقد ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد، تقوم المجموعة باستخدام تعريف عقد الإيجار الوارد في المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

(1) المجموعة بصفتها مستأجر

عند بداية أو تعديل عقد ما يتضمن عنصر إيجاري، تقوم المجموعة بتوزيع المقابل الوارد في العقد على كل عنصر من العناصر الإيجارية حسب أسعارها المستقلة بصورة متناسبة مع تلك الأسعار. إلا أنه، بالنسبة لعقود إيجار الفروع والمكاتب، قررت المجموعة عدم فصل العناصر غير الإيجارية واحتساب العناصر الإيجارية وغير الإيجارية كعنصر إيجاري واحد.

تعترف المجموعة بأصل حق الاستخدام والتزام الإيجار في تاريخ بدء عقد الإيجار. يتم قياس أصل حق الاستخدام مبدئياً بالتكلفة، التي تتضمن القيمة المبدئية للتزام الإيجار المعدلة بناءً على دفعات الإيجار المسددة في أو قبل تاريخ بداية الإيجار، مضافاً إليها أي تكاليف مباشرة مبدئية تم تكبدها وتقدير تكاليف فك وإزالة أي تحسينات تم إجراؤها على الفروع أو المكاتب.

يتم لاحقاً احتساب الاستهلاك لأصل حق الاستخدام باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ بداية الإيجار حتى نهاية فترة الإيجار. علاوة على ذلك، يتم تخفيض أصل حق الاستخدام بشكل دوري بناءً على خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، ويتم تعديله بناءً على بعض عمليات إعادة القياس للتزام الإيجار.

يتم مبدئياً قياس التزام الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي لم يتم سدادها في تاريخ بدء العقد، ويتم احتساب التغير في قيمة الالتزام على الفترة الزمنية باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار أو، إذا تعذر تحديد ذلك التغير في القيمة بسهولة، يتم استخدام معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي للمجموعة. تستخدم المجموعة بشكل عام معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي كمعدل خصم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أز) عقود الإيجار (تابع)

(1) المجموعة بصفتها مستأجر (تابع)

تحدد المجموعة معدل الاقتراض الإضافي لها من خلال تحليل قروضها من المصادر الخارجية المختلفة وإجراء بعض التعديلات لبيان فترات الإيجار ونوع الأصل المستأجر.

تتألف دفعات الإيجار المدرجة ضمن قياس التزام الإيجار مما يلي:

- دفعات ثابتة، بما في ذلك الدفعات الثابتة الجوهرية؛
- دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، والتي يتم قياسها في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل كما في تاريخ بداية عقد الإيجار؛
- المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمان القيمة المتبقية؛ و
- سعر الممارسة بموجب خيار الشراء الذي تتوقع المجموعة بشكل معقول من ممارسته، ودفعات الإيجار في فترة التجديد الاختياري إذا كانت المجموعة متأكدة بشكل معقول من استخدام خيار التمديد، و غرامات الإنهاء المبكر لعقد الإيجار ما لم تكن المجموعة متأكدة بشكل معقول من عدم الإنهاء المبكر.

يتم قياس التزام الإيجار بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تتم إعادة قياس الالتزام عندما يكون هناك تغيير في دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة التغير في أحد المؤشرات أو المعدلات، أو تغيير في تقدير المجموعة للمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو إذا قامت المجموعة بتغيير تقييمها بخصوص ما إذا كانت ستقوم بممارسة خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء أو كان هناك تعديل في دفعات الإيجار الثابتة الجوهرية.

عندما تتم إعادة قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة، يتم في المقابل تعديل القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام، أو يتم تسجيلها ضمن الأرباح أو الخسائر إذا تم تخفيض القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام إلى صفر.

عند تغير أساس تحديد دفعات الإيجار المستقبلية بمقتضى تعديل سعر الفائدة المرجعي، تقوم المجموعة بقياس التزام الإيجار بخصم دفعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم معدل يعكس التغير في سعر الفائدة المرجعي البديل.

تقوم المجموعة بعرض موجودات حق الاستخدام ضمن 'الممتلكات والمعدات' والتزامات الإيجار ضمن 'المطلوبات الأخرى' في بيان المركز المالي.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات ذات القيمة المنخفضة

اختارت المجموعة عدم الاعتراف بموجودات حق الاستخدام والتزامات الإيجار لعقود إيجار الموجودات ذات القيمة المنخفضة وعقود الإيجار قصيرة الأجل، بما في ذلك عقود إيجار معدات تكنولوجيا المعلومات. تعترف المجموعة بدفعات الإيجار المرتبطة بتلك العقود كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار.

(2) المجموعة بصفتها مؤجر

عند بداية أو تعديل عقد ما يتضمن عنصر إيجاري، تقوم المجموعة بتوزيع المقابل الوارد في العقد على كل عنصر من العناصر الإيجارية حسب أسعارها المستقلة نسبياً.

عندما تكون المجموعة هي المؤجر، تقوم عند بدء عقد الإيجار بتحديد ما إذا كان عقد الإيجار يمثل عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي.

لتصنيف كل عقد من عقود الإيجار، تقوم المجموعة بإجراء تقييم عام حول ما إذا كان عقد الإيجار ينقل بشكل فعلي كافة مخاطر وامتيازات ملكية الأصل ذات الصلة. في هذه الحالة، يكون عقد الإيجار عقد إيجار تمويلي؛ وخلاف ذلك، فهو عقد إيجار تشغيلي. ضمن إطار هذا التقييم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار مؤشرات معينة مثل ما إذا كان الإيجار يخص الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أز) عقود الإيجار (تابع)

(2) المجموعة بصفتها مؤجر (تابع)

في تاريخ بداية عقد الإيجار التمويلي، تعترف المجموعة، بصفتها الطرف المؤجر، بالموجودات المحتفظ بها بموجب إيجار تمويلي في بيان المركز المالي الموحد وتعرضها كذمم مدينة بقيمة تعادل صافي الاستثمار في الإيجار.

في بداية عقد الإيجار التشغيلي، تعترف المجموعة، بصفتها الطرف المؤجر، بدفعات الإيجار الناتجة من عقود الإيجار التشغيلي كإيرادات إما على أساس القسط الثابت أو على أساس منتظم آخر. تطبق المجموعة أساساً منتظماً آخر إذا كان هذا الأساس أكثر ملاءمة للنمط الذي يتم فيه استنفاد المنافع الاقتصادية من الأصل ذي الصلة.

تقوم المجموعة بتطبيق متطلبات إيقاف الاعتراف وانخفاض القيمة الواردة في المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على صافي الاستثمار في عقد الإيجار. كما تقوم المجموعة بصورة منتظمة بمراجعة القيمة المتبقية غير المضمونة المستخدمة في احتساب الاستثمار الكلي في عقد الإيجار.

(أح) حساب تاريخ التسوية

يتم الاعتراف بالموجودات المالية المباعة أو المشتراة في تاريخ التسوية، وهو التاريخ الذي تقوم فيه المجموعة بتسوية شراء أو بيع أصل ما.

(أط) الضرائب

يتم قياس موجودات ومطلوبات ضريبة الدخل الحالية للسنة الحالية بالمبلغ المتوقع استرداده من السلطات الضريبية أو دفعه إليها. تتمثل معدلات الضرائب والقوانين الضريبية المستخدمة في احتساب المبلغ في تلك المعدلات والقوانين التي يتم إصدارها أو أصدرت بصورة فعلية في تاريخ التقرير في الدول التي تزاول فيها المجموعة نشاطها وتحقق إيرادات خاضعة للضريبة. يختلف الربح الخاضع للضريبة عن الربح المذكور في بيان الدخل الموحد لأنه لا يتضمن بنود الإيرادات أو المصروفات الخاضعة للضريبة أو القابلة للخصم في السنوات الأخرى ولا يتضمن كذلك البنود التي لا تخضع أبداً للضريبة أو للخصم.

يتم رصد مخصص لضريبة الدخل المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام والتي تأخذ بالاعتبار الفروقات المؤقتة في تاريخ التقرير بين الأسس الضريبية الخاصة بالموجودات والمطلوبات وبين القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المستخدمة لأغراض إعداد التقارير المالية. يتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة المقطعة وترحيل الأرصدة الضريبية غير المستخدمة والخسائر الضريبية الغير مستخدمة، بقدر ما يحتمل فيه توفر أرباح خاضعة للضريبة مستقبلياً مقابل الفروقات المؤقتة القابلة للاقتطاع والأرصدة الضريبة المرحلة وغير المستخدمة والخسائر الضريبية الغير مستخدمة التي يمكن استخدامها.

(أي) الضمانات المالية

تتمثل الضمانات المالية في العقود التي تتطلب من المجموعة سداد دفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن خسارة متكبدة نتيجة عجز طرف محدد عن الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها وفقاً للبنود التعاقدية.

إن بعض عقود الضمانات المالية المتمثلة في ضمانات التخلف عن سداد الانتماء لا تتم لأغراض المتاجرة ويتم معاملتها محاسبياً على أنها عقود تأمين وفقاً للمعيار رقم 4 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

يتم الاعتراف بعقود الضمانات المالية الأخرى بقيمتها العادلة (المتثلة في المبلغ المستلم عند الإصدار). يتم إطفاء المبالغ المستلمة على مدى فترة الضمان المالي. يتم لاحقاً ترحيل الالتزامات الخاصة بالضمانات بقيمتها المطفأة أو القيمة الحالية لأي دفعة متوقعة (عندما يصبح سداد الدفعات بموجب الضمان محتملة)، أيهما أكبر. يتم إدراج المبالغ المستلمة بموجب هذه الضمانات المالية ضمن المطلوبات الأخرى.

تتم مراجعة الضمانات المالية بشكل دوري لتحديد مخاطر الانتماء التي تتعرض لها، وحيثما يكون مناسباً، لتحديد ما إذا كان من الضروري رصد مخصص لها. يتم تحديد مخاطر الانتماء من خلال تطبيق معايير مماثلة لتلك المحددة لتحديد خسائر انخفاض قيمة القروض والسلف والتمويل الإسلامي. في حال تطلب الأمر رصد مخصص محدد للضمانات المالية، تتم إعادة تصنيف العمولات غير المكتسبة ذات الصلة المعترف بها ضمن المطلوبات الأخرى في الميزانية العمومية الموحدة إلى المخصص المناسب.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أك) المعايير والتفسيرات الجديدة التي لم يتم تطبيقها بعد

تسري مجموعة من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير على الفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 يناير 2023 ويجوز تطبيقها قبل ذلك التاريخ؛ إلا أن المجموعة لم تقم بتطبيقها بشكل مسبق عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. ليس من المتوقع أن يكون لأي من المعايير المعدلة التالية تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

- تصنيف المطلوبات على أنها مطلوبات متداولة أو غير متداولة (تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1).
- المعيار رقم 17 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "عقود التأمين" والتعديلات عليه.
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية (تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 والبيان رقم 2 لممارسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية).
- تعريف التقديرات المحاسبية (تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 8).
- الضريبة المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناتجة عن معاملة فردية (تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 12).
- التزامات الإيجار في عقود البيع وإعادة التأجير (تعديلات على المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية).

4 النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
1,903,157	1,816,546
19,278,099	8,413,183
21,000,000	20,000,000
216,753,723	198,319,480
258,934,979	228,549,209
(202,203)	(180,380)
258,732,776	228,368,829

النقد في الصندوق
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
ودائع الاحتياطي النقدي
أرصدة أخرى
أرصدة لدى بنوك مركزية أخرى

ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة

وفقاً للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يُسمح للبنك بسحب الأرصدة المحتفظ بها في حساب الاحتياطي بدولة الإمارات العربية المتحدة مع ضمان أنها تفي بمتطلبات الاحتياطي خلال فترة الـ 14 يوماً الأخيرة. تتضمن الأرصدة لدى المصارف المركزية الأخرى احتياطات إلزامية والتي تكون متاحة للعمليات اليومية بشروط معينة ومحددة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

5 استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

31 ديسمبر 2022 ألف درهم	31 ديسمبر 2021 ألف درهم	
8,734	12,480	استثمارات في محافظ مدارة
2,240,442	2,165,377	استثمارات في أسهم خاصة
1,613,279	6,744,044	استثمارات في أسهم
27,954,342	36,650,351	سندات دين
31,816,797	45,572,252	

6 مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية

31 ديسمبر 2022 ألف درهم	31 ديسمبر 2021 ألف درهم	
3,596,825	9,082,272	ودائع جارية وتحت الطلب وودائع بإشعار سابق
12,858,042	5,595,337	ودائع هامشية
8,499,946	4,705,697	ودائع ثابتة
24,954,813	19,383,306	
(67,857)	(64,459)	ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة
24,886,956	19,318,847	

7 اتفاقيات إعادة الشراء العكسي

تقوم المجموعة في سياق الأعمال الاعتيادية بالدخول في اتفاقيات إعادة شراء عكسي تقوم فيها أطراف أخرى بتحويل موجودات مالية إلى المجموعة لغرض التمويل قصير الأجل.

31 ديسمبر 2022 ألف درهم	31 ديسمبر 2021 ألف درهم	
66,001,324	42,609,120	إعادة الشراء العكسي مع البنوك وغيرها
3,126,726	3,678,885	إعادة الشراء العكسي مع البنوك المركزية
69,128,050	46,288,005	
(21,958)	(27,360)	ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة
69,106,092	46,260,645	

في 31 ديسمبر 2022، بلغت القيمة العادلة للموجودات المالية المقبولة كضمانات والتي يُسمح للمجموعة ببيعها أو إعادة رهنها حتى في حالة عدم التعثر عن السداد مبلغ وقدره 73.791 مليون درهم (31 ديسمبر 2021: 47.413 مليون درهم).

في 31 ديسمبر 2022، بلغت القيمة العادلة للموجودات المالية المقبولة كضمانات والتي تم بيعها أو إعادة رهنها مبلغ وقدره 11.320 مليون درهم (31 ديسمبر 2021: 24.907 مليون درهم). إن المجموعة ملزمة بإعادة أوراق مالية معادلة لهذه القيمة.

يتم إجراء تلك المعاملات بموجب الشروط الاعتيادية والمتعارف عليها للإقراض العادي وأنشطة اقتراض وإقراض الأوراق المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

8 القروض والسلف والتمويل الإسلامي

31 ديسمبر 2022 ألف درهم	31 ديسمبر 2021 ألف درهم	
479,724,466	428,840,162	إجمالي القروض والسلف والتمويل الإسلامي
(6,251,152)	(5,400,613)	ناقصاً: الفوائد المعلقة
(13,879,987)	(13,849,613)	ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة
459,593,327	409,589,936	صافي القروض والسلف والتمويل الإسلامي

حسب الطرف المقابل:

31 ديسمبر 2022 ألف درهم	31 ديسمبر 2021 ألف درهم	
55,910,901	41,254,574	القطاع الحكومي
90,035,562	96,109,500	القطاع العام
7,920,375	11,700,842	القطاع المصرفي
249,032,048	201,771,579	قطاع الشركات / القطاع الخاص
76,825,580	78,003,667	قطاع الأفراد / التجزئة
479,724,466	428,840,162	إجمالي القروض والسلف والتمويل الإسلامي

حسب المنتج:

31 ديسمبر 2022 ألف درهم	31 ديسمبر 2021 ألف درهم	
21,322,013	27,806,101	سحوبات على المكشوف
390,621,312	332,883,970	قروض لأجل
31,456,653	29,252,435	قروض تمويل التجارة
28,750,920	31,127,570	قروض شخصية
4,960,609	5,458,971	بطاقات ائتمان
2,612,959	2,311,115	قروض تمويل المركبات
479,724,466	428,840,162	إجمالي القروض والسلف والتمويل الإسلامي

تقدم المجموعة قروضاً مقابل الاستثمارات في الأسهم والصناديق الاستثمارية. يحق للمجموعة تسهيل هذه الأدوات في حال كانت ضمانات التغطية أقل من الحد المعين المتفق عليه. تبلغ القيمة الدفترية لهذا الإقراض 55.460 مليون درهم (31 ديسمبر 2021: 20.802 مليون درهم)، أما القيمة العادلة للأدوات المحتفظ بها كضمان مقابل هذه القروض فتبلغ 178.348 مليون درهم (31 ديسمبر 2021: 43.460 مليون درهم). قامت المجموعة خلال السنة بتسهيل ضمانات بقيم غير كبيرة نظراً لانخفاض معدل التغطية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

8 القروض والسلف والتمويل الإسلامي (تابع)

التمويل الإسلامي

تشتمل القروض والسلف والتمويل الإسلامي المذكورة أعلاه على ذمم التمويل الإسلامي التالية:

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	
ألف درهم	ألف درهم	
12,276,718	11,553,264	إجارة
25,637,275	24,864,303	مرايحة
676,607	485,158	أخرى
38,590,600	36,902,725	إجمالي عقود التمويل الإسلامي
(1,135,335)	(1,053,769)	ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة
(175,050)	(154,038)	ناقصاً: الأرباح الفعلية
37,280,215	35,694,918	

9 استثمارات لغير أغراض المتاجرة

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	
ألف درهم	ألف درهم	
166,591,291	139,980,556	القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:
1,070,888	927,584	- معاد تحويلها إلى الأرباح أو الخسائر (استثمارات في دين)
4,688,298	4,504,205	- غير معاد تحويلها إلى الأرباح أو الخسائر (استثمارات في أسهم)
1,559,303	75,745	التكلفة المضافة
173,909,780	145,488,090	استثمارات في شركات زميلة واتلاف مشترك ¹
(659)	(599)	ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة
173,909,121	145,487,491	

¹ متضمنة حصة 40% محتفظ بها في شركة ماجناتي شركة الشخص الواحد ذ.م.م "ماجناتي".

فيما يلي تحليل الاستثمارات المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة من حيث نوعها كما في تاريخ التقرير:

31 ديسمبر 2022			31 ديسمبر 2021			
مدرجة	غير مدرجة	الإجمالي	مدرجة	غير مدرجة	الإجمالي	
866,742	1,763,449	2,630,191	722,426	280,903	1,003,329	استثمارات في أسهم
167,117,450	4,162,139	171,279,589	143,500,790	983,971	144,484,761	استثمارات في الدين
167,984,192	5,925,588	173,909,780	144,223,216	1,264,874	145,488,090	
(659)	-	(659)	(597)	(2)	(599)	ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة
167,983,533	5,925,588	173,909,121	144,222,619	1,264,872	145,487,491	

بلغت قيمة سندات الدين بموجب اتفاقيات إعادة الشراء المدرجة ضمن الاستثمارات المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة كما في 31 ديسمبر 2022 ما قيمته 26.896 مليون درهم (31 ديسمبر 2021: 30.956 مليون درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

10 الاستثمارات العقارية

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	
ألف درهم	ألف درهم	
6,962,576	7,603,230	كما في بداية السنة
532,827	134,081	الإضافات
-	(24,735)	الاستبعادات
(327,314)	(750,000)	تعديل القيمة العادلة
7,168,089	6,962,576	كما في نهاية السنة

فيما يلي المبالغ المعترف بها في بيان الدخل الموحد فيما يتعلق بصافي إيرادات الإيجار من الاستثمارات العقارية:

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	
ألف درهم	ألف درهم	
156,785	131,888	إيرادات الإيجار الناتجة من العقارات الاستثمارية
(58,515)	(79,195)	المصروفات التشغيلية
98,270	52,693	صافي إيرادات الإيجار من العقارات الاستثمارية

يتم بيان العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة التي تتمثل في السعر الذي يمكن الحصول عليه مقابل بيع أصل ما، أو يتم دفعه لتحويل التزام ما في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق وفقاً لشروط السوق السائدة في تاريخ القياس.

تتألف العقارات الاستثمارية لدى المجموعة من أراضي ومباني وعقارات قيد التطوير في أبوظبي ودبي. قامت الإدارة بتحديد هذه العقارات الاستثمارية ضمن فئتي الموجودات التجارية وموجودات التجزئة، بناءً على طبيعة وسمات ومخاطر كل عقار على حدة.

كما في 31 ديسمبر 2022 و 2021، تم تحديد القيمة العادلة للعقارات بناءً على التقييمات التي تم القيام بها بواسطة شركات تقييم خارجية معتمدة، وتقع جميعها ضمن المستوى 3 من النظام المتدرج للقيمة العادلة. إن شركة التقييم الخارجية معترف بها وتتمتع بالمؤهلات المهنية ذات الصلة كما أنها على دراية بالمعاملات التي تمت مؤخراً من حيث موقع وفئة العقارات الاستثمارية الخاضعة للتقييم. تم تحديد القيم العادلة بناءً على نماذج تقييم تركز على الاستخدام المزمع للعقارات الاستثمارية؛ وفقاً لمعايير التقييم الصادرة عن المعهد الملكي للمساحين القانونيين.

فيما يلي وصف لأساليب التقييم والمدخلات الرئيسية المستخدمة عند تقييم العقارات الاستثمارية كما في 31 ديسمبر 2021 و 2022:

النوع	أساليب التقييم	المدخلات الهامة غير الملحوظة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملحوظة
المباني	طريقة المقارنة والقيمة المتبقية طريقة مقارنة المبيعات	المعاملات المقارنة سعر السوق الحالي لموجودات مماثلة	لا تنطبق
العقارات قيد التطوير	طريقة التدفقات النقدية المخصومة	معدل الخصم التدفقات النقدية الداخلة التدفقات النقدية الخارجة	فترات الفراغ قصيرة (طويلة)؛ معدل الإشغال مرتفع (منخفض)؛ فترات الإيجار المجاني؛ أو معدل الخصم المعدل بالمخاطر مرتفع (منخفض) تزيد (تنقص) القيمة العادلة التقديرية إذا: كان نمو الإيجار السوقي المتوقع مرتفع (منخفض)؛
الأراضي	طريقة المقارنة والقيمة المتبقية	تكلفة الإنشاء أرباح المطور تكلفة التمويل	لا تنطبق

الأراضي والمباني والتعديلات	أجهزة وبرامج الكمبيوتر	الأثاث والمعدات والخزائن والسيارات	الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
2,304,310	3,267,902	577,233	1,319,974	7,469,419
351,637	51,999	84,199	230,865	718,700
120,474	719,579	96,321	1,320,221	2,256,595
(307,681)	(157,948)	(132,790)	(661,254)	(1,259,673)
2,468,740	3,881,532	624,963	2,209,806	9,185,041
2,468,740	3,881,532	624,963	2,209,806	9,185,041
104,871	107,870	13,533	1,238,207	1,464,481
18,924	1,113,459	7,710	(1,140,093)	-
(231,572)	(372,492)	(83,914)	(416,222)	(1,104,200)
2,360,963	4,730,369	562,292	1,891,698	9,545,322
691,549	1,518,417	392,327	-	2,602,293
35,733	33,490	58,549	-	127,772
169,254	515,273	51,178	-	735,705
(114,595)	(72,238)	(59,157)	-	(245,990)
781,941	1,994,942	442,897	-	3,219,780
781,941	1,994,942	442,897	-	3,219,780
167,568	651,160	40,610	-	859,338
(143,984)	(160,205)	(24,814)	-	(329,003)
805,525	2,485,897	458,693	-	3,750,115
1,686,799	1,886,590	182,066	2,209,806	5,965,261
1,555,438	2,244,472	103,599	1,891,698	5,795,207

التكلفة

كما في 1 يناير 2021
استحوذ من خلال عمليات دمج الأعمال
الإضافات
الاستيعادات والتحويلات والمشطوبات¹

في 31 ديسمبر 2021

كما في 1 يناير 2022
الإضافات
المحول من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز
الاستيعادات والتحويلات والمشطوبات¹

في 31 ديسمبر 2022

الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة

كما في 1 يناير 2021
استحوذ من خلال عمليات دمج الأعمال
المحمل للسنة
الاستيعادات والتحويلات والمشطوبات¹

في 31 ديسمبر 2021

كما في 1 يناير 2022
المحمل للسنة
الاستيعادات والتحويلات والمشطوبات¹

في 31 ديسمبر 2022

القيم الدفترية

في 31 ديسمبر 2021

في 31 ديسمبر 2022

¹ تم تعديلها لبيان أثر تحويل العملات الأجنبية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

12 الموجودات غير الملموسة

التكلفة	الشهرة التجارية	علاقات العملاء	الودائع الأساسية	الرخصة	العلامة التجارية	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
في 1 يناير 2021	17,370,249	1,774,716	593,335	368,700	22,000	20,129,000
استحواذ من خلال عمليات دمج الأعمال	1,322,789	3,339	111,001	-	-	1,437,129
في 31 ديسمبر 2021	18,693,038	1,778,055	704,336	368,700	22,000	21,566,129
في 1 يناير 2022	-	-	-	-	-	-
الإضافات	-	-	-	-	-	-
في 31 ديسمبر 2022	18,693,038	1,778,055	704,336	368,700	22,000	21,566,129
الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة	-	-	-	-	-	-
في 1 يناير 2021	-	634,086	188,960	-	9,090	832,136
المحمل للسنة	-	148,806	49,047	-	1,006	198,859
في 31 ديسمبر 2021	-	782,892	238,007	-	10,096	1,030,995
في 1 يناير 2022	-	782,892	238,007	-	10,096	1,030,995
المحمل للسنة	-	138,981	62,968	-	1,006	202,955
في 31 ديسمبر 2022	-	921,873	300,975	-	11,102	1,233,950
القيم الدفترية	18,693,038	995,163	466,329	368,700	11,904	20,535,134
في 31 ديسمبر 2021	18,693,038	856,182	403,361	368,700	10,898	20,332,179
في 31 ديسمبر 2022	18,693,038	856,182	403,361	368,700	10,898	20,332,179

ينطوي اختبار انخفاض قيمة الشهرة التجارية على قدر كبير من الأحكام. ويشمل ذلك تحديد الوحدات المنتجة للنقد المستقلة وتخصيص الشهرة لهذه الوحدات بناءً على الوحدات التي من المتوقع أن تستفيد من عملية الاستحواذ.

لغرض اختبار انخفاض القيمة تم تخصيص الشهرة التجارية إلى الوحدات المنتجة للنقد الخاصة بالخدمات المصرفية للمؤسسات والاستثمارات والخدمات المصرفية للمستهلك لدى المجموعة وأعمال المجموعة في مصر (فاب مصر). تم احتساب القيمة القابلة للاسترداد للوحدات المنتجة للنقد بناءً على قيمتها المستخدمة، ويتم تحديدها عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية التي يتوقع أن تنشأ عن الاستخدام المستمر لأصول الوحدات المنتجة للنقد والاستبعاد النهائي لها. تم استخدام معدل خصم يبلغ 9% ومعدل نمو نهائي يتراوح بين 5% و 7% استناداً إلى نمو عوائد الوحدات المنتجة للإيرادات لتقدير القيمة القابلة للاسترداد.

لم يتم الاعتراف بأي خسائر انخفاض في القيمة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 (31 ديسمبر 2021): لا شيء) حيث أنه تم تحديد المبالغ القابلة للاسترداد للوحدات المنتجة للنقد على أنها أعلى من قيمها الدفترية.

قد تتغير الافتراضات الرئيسية الموضحة أعلاه مع تغير الظروف الاقتصادية والسوقية. تقدر المجموعة أن التغييرات المحتملة بشكل معقول في هذه الافتراضات لن تتسبب في انخفاض القيمة القابلة للاسترداد للوحدات المنتجة للنقد عن القيمة الدفترية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

13 الموجودات الأخرى

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022	
ألف درهم	ألف درهم	
7,166,389	18,333,696	الفائدة المستحقة
7,133,061	6,378,274	قبولات
4,193,429	5,766,200	ذمم مدينة ثانوية وذمم مدينة أخرى
99,056	134,767	موجودات الضريبة المؤجلة
18,591,935	30,612,937	
(194,516)	(407,282)	ناقصا: الخسائر الائتمانية المتوقعة
18,397,419	30,205,655	

لا تتوقع المجموعة أن ينشأ مخاطر انتمان جوهرية من الفائدة المستحقة والقبولات.

تنشأ القبولات عندما يكون لدى المجموعة التزام بدفع مبالغ مقابل مستندات مسحوبة بموجب خطابات اعتماد. عقب القبول، تصبح الأداة التزام غير مشروط لدى المجموعة ومن ثم يتم الاعتراف بها كالتزام مالي في بيان المركز المالي الموحد. إلا إنه لكل قبول حق تعاقدى للاسترداد من العميل يتم الاعتراف به كأصل مالي.

14 المستحق للبنوك والمؤسسات المالية

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022	
ألف درهم	ألف درهم	
1,097,344	928,251	البنوك والمؤسسات المالية
4,401,542	10,832,470	ودائع جارية وتحت الطلب وودائع بإشعار سابق
16,136,321	33,414,136	ودائع هامشية
		ودائع ثابتة
21,635,207	45,174,857	
402,001	540,087	المصارف المركزية
2,413	498,391	ودائع جارية وتحت الطلب
34,945,559	15,347,005	ودائع هامشية
		ودائع ثابتة وشهادات إيداع
35,349,973	16,385,483	
56,985,180	61,560,340	

إن المبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية مقومة بعملات مختلفة وتخضع لمعدل فائدة يتراوح من 1% إلى 5.23% (31 ديسمبر 2021: 1% إلى 1.75%).

15 اتفاقيات إعادة الشراء

تقوم المجموعة في سياق الأعمال الاعتيادية بإبرام اتفاقيات إعادة شراء، تقوم بموجبها بتحويل الموجودات المالية المعترف بها إلى أطراف أخرى بشكل مباشر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

15 إتفاقيات إعادة الشراء (تابع)

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
55,072,110	39,004,515
2,384	-
<u>55,074,494</u>	<u>39,004,515</u>

إتفاقية إعادة الشراء مع البنوك / المؤسسات المالية
إتفاقية إعادة الشراء مع البنوك المركزية

بلغت القيمة الدفترية المتمثلة أيضاً في القيمة العادلة للموجودات المالية المضمونة في تاريخ التقرير 26.896 مليون درهم (31 ديسمبر 2021: 31.004 مليون درهم)، وبلغت المطلوبات المالية المرتبطة بها 39.005 مليون درهم (31 ديسمبر 2021: 55.074 مليون درهم). يتمثل صافي الفرق بين القيمة العادلة للموجودات المالية المضمونة والقيمة الدفترية لاتفاقيات إعادة الشراء في عجز بمبلغ 12.109 مليون درهم (31 ديسمبر 2021: عجز بمبلغ 24.070 مليون درهم). تتم تغطية هذا العجز من خلال إعادة رهن الموجودات المالية المستلمة كضمان مقابل اتفاقيات إعادة الشراء العكسي أو من خلال ترتيبات اقتراض أوراق مالية من الحافظ الأمين.

16 الأوراق التجارية

يوجد لدى البنك برنامج للأوراق التجارية باليورو و يبلغ الحد الأقصى له 3.5 مليار دولار أمريكي كما أنه لديه برنامج للأوراق التجارية بالدولار الأمريكي و يبلغ الحد الأقصى له 10 مليار دولار أمريكي.

بلغت السندات القائمة كما في نهاية تاريخ التقرير 31,738 مليون درهم (31 ديسمبر 2021: 39.664 مليون درهم) وذات فترة استحقاق أقل من 12 شهراً.

لم يكن لدى المجموعة أي حالات تعثر في سداد أصل المديونية أو الفوائد أو أي انتهاكات أخرى بشأن برامج الأوراق التجارية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 و 31 ديسمبر 2021.

17 حسابات العملاء والودائع الأخرى

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
273,830,659	281,958,476
14,026,161	15,110,748
2,926,361	2,418,348
275,304,837	363,848,794
<u>566,088,018</u>	<u>663,336,366</u>
<u>48,581,872</u>	<u>37,237,005</u>
<u>614,669,890</u>	<u>700,573,371</u>

حسب نوع الحساب:

حسابات جارية
حسابات توفير
حسابات هامشية
ودائع بإشعار ولأجل

شهادات إيداع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

17 حسابات العملاء والودائع الأخرى (تابع)

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
171,768,336	224,394,105
93,421,723	86,309,756
198,830,708	253,762,539
102,067,251	98,869,966
<u>566,088,018</u>	<u>663,336,366</u>
<u>48,581,872</u>	<u>37,237,005</u>
<u>614,669,890</u>	<u>700,573,371</u>

حسب الطرف المقابل:

القطاع الحكومي
القطاع العام
قطاع الشركات/ الخاص
قطاع الأفراد/ التجزئة

شهادات إيداع

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
419,243,333	506,874,227
49,749,480	50,737,901
48,190,482	49,187,336
29,302,184	38,908,437
19,355,325	15,010,897
247,214	2,617,568
<u>566,088,018</u>	<u>663,336,366</u>
<u>48,581,872</u>	<u>37,237,005</u>
<u>614,669,890</u>	<u>700,573,371</u>

حسب الموقع:

الإمارات العربية المتحدة
أوروبا
دول عربية
الأمريكتان
آسيا
دول أخرى

شهادات إيداع

يعتمد التركيز حسب المنطقة الجغرافية على الموطن الحالي للمودعين.

الودائع الإسلامية للعملاء

تشتمل حسابات العملاء والودائع الأخرى أعلاه على الودائع الإسلامية التالية:

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
2,433,099	2,092,064
69,629	72,445
2,730,993	3,904,046
160,907	98,944
2,337,779	6,172,361
<u>7,732,407</u>	<u>12,339,860</u>

ودائع الحسابات الجارية
ودائع هامشية
ودائع المضاربة للتوفير
ودائع المضاربة لأجل
ودائع الوكالة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
18 قروض لأجل (تابع)

31 ديسمبر 2022						31 ديسمبر 2021					
العملة	معدل الفائدة	حتى 3 أشهر	1 إلى 3 أشهر	3 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الاجمالي	أكثر من 5 سنوات	3 إلى 5 سنوات	1 إلى 3 سنوات	3 أشهر	حتى 3 أشهر
درهم	معدل ثابت من 4.00٪ إلى 4.20٪ سنوياً	-	3,647	93,132	-	96,779	-	-	3,798	-	-
إماراتي	معدل ثابت من 1.87٪ إلى 3.17٪ سنوياً	-	950,672	377,789	74,837	1,403,298	-	-	-	-	-
استرالي	3 أشهر من معدل مقايضة أدوات الديون	-	-	145,321	-	145,321	-	-	-	-	66,561
دولار استرالي	معدل ثابت من 0.07٪ إلى 1.062٪ سنوياً	-	1,897,599	2,957,012	-	5,637,884	-	-	2,209,207	806,370	-
فرنك سويسري	معدل ثابت من 4.1٪ إلى 4.1٪ سنوياً	-	4,938,747	991,592	-	6,115,789	-	-	1,736,149	-	40,493
صيني	معدل ثابت من 0.125٪ إلى 3.00٪ سنوياً	-	462,422	4,392,666	140,537	4,995,625	140,537	-	102,075	-	-
يورو	3 أشهر ليور جنيه استرالي 1.138٪ إلى 2.205٪ سنوياً	-	1,667,869	961,069	74,409	4,692,640	74,409	-	2,221,519	-	-
جنيه إسترليني	معدل ثابت من 0.18٪ إلى 0.4٪ سنوياً	-	-	-	-	-	-	-	-	-	99,854
جنيه إسترليني	معدل ثابت من 0.235٪ إلى 0.60٪ سنوياً	-	903,980	408,258	-	1,851,068	-	-	697,116	300,386	223,593
دولار هونج كونج	معدل ثابت من 0.80٪ إلى 3.80٪ سنوياً	-	55,716	277,261	-	332,977	-	-	63,798	-	-
بن بانلي	معدل ثابت من 0.50٪ إلى 0.50٪ سنوياً	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
نيوسيلندي	معدل ثابت من 0.80٪ إلى 3.80٪ سنوياً	-	139,941	-	-	139,941	-	-	159,026	-	-
دولار أمريكي	معدل ثابت من 10.25٪ إلى 10.765٪ سنوياً	3 أشهر ليور + إلى 4.765٪ سنوياً	1,803,350	1,247,648	183,650	8,248,632	183,650	11,964,749	11,964,749	498,150	6,993,272
دولار أمريكي	سعر التمويل المضمون اليوم الواحد بالدولار الأمريكي بقدر ملاحظة تغير ربع سنوية - 5 أيام عمل + 0.049٪ إلى 4.495٪ سنوياً	3 أشهر ليور + إلى 4.765٪ سنوياً	566,937	6,508,779	4,935,790	25,859,117	4,935,790	5,860,341	5,860,341	4,109,023	495,855
			183,638	2,923,697	-	3,107,335	-	-	183,638	-	-
			24,960,125	21,284,224	5,417,950	62,635,133	5,417,950	25,201,416	25,201,416	5,713,929	7,919,628
			3,803,263	7,169,571							

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
71,023,959	62,084,301
619,857	550,832
<u>71,643,816</u>	<u>62,635,133</u>

قامت المجموعة خلال السنة بإصدار العديد من السندات ذات المعدلات الثابتة والمتغيرة. فيما يلي قيم السندات الصادرة خلال السنة:

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
62,437,103	71,643,816
17,148,833	10,625,674
(5,827,560)	(13,431,531)
(2,114,560)	(6,202,826)
<u>71,643,816</u>	<u>62,635,133</u>

كما في بداية السنة
إصدارات جديدة
استردادات
التقييم العادل، الصرف وتعديلات أخرى
كما في نهاية السنة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

18 قروض لأجل

بالتكلفة المطفأة
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

كما في بداية السنة
إصدارات جديدة
استردادات
التقييم العادل، الصرف وتعديلات أخرى
كما في نهاية السنة

18 قروض لأجل (تابع)

قامت المجموعة خلال السنة بإصدار العديد من السندات ذات المعدلات الثابتة والمتغيرة. تقوم المجموعة بالتحوط من التعرضات لمخاطر العملات ومعدلات الفائدة المتعلقة بهذه السندات. فيما يلي القيم الاسمية للسندات الصادرة خلال السنة:

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	سندات ذات معدل ثابت
ألف درهم	ألف درهم	
-	173,018	دولار أسترالي
763,485	1,849,358	فرانك سويسري
475,075	1,186,708	رمنيني صيني
1,773,193	3,104,703	يورو
4,407,106	4,747,037	دولار أمريكي
-	3,194,350	جنيه إسترليني
136,402	550,525	دولار هونج كونج
-	63,798	ين ياباني
-	159,884	بيسو فلبيني
-	404,597	سندات ذات معدل متغير
2,710,663	1,718,964	دولار أسترالي
-	-	دولار أمريكي
10,265,924	17,152,942	

قامت المجموعة بالتحوط من التعرض لمخاطر معدلات الفائدة والعملات الأجنبية المتعلقة بالقروض لأجل. تبلغ القيمة الاسمية للمخاطر الخاضعة للتحوط 57 مليار درهم (31 ديسمبر 2021: 57 مليار درهم)، ويبلغ صافي القيمة العادلة الايجابية للمخاطر الخاضعة للتحوط 6.168 مليون درهم (31 ديسمبر 2021: صافي قيمة عادلة سالبة 896 مليون درهم). لم يكن لدى المجموعة أي حالات تعثر في سداد أصل المبلغ أو الفوائد المترتبة عليه أو أي إخلال آخر متعلق بالقروض لأجل خلال سنتي 2022 و 2021.

19 السندات الثانوية

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
ألف درهم	ألف درهم
420,620	448,908

إصدار 10 ديسمبر 2012 (سندات ذات معدل ثابت بواقع 4.75٪ مستحقة بتاريخ 9 ديسمبر 2027)

قامت المجموعة بالتحوط بشأن التعرضات لمخاطر معدلات الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية من هذه السندات الثانوية. لم يكن لدى المجموعة أي حالات عجز عن سداد القيمة الأصلية أو الفائدة أو أي مخالفات أخرى تتعلق بالسندات الثانوية خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2022 و 31 ديسمبر 2021.

20 المطلوبات الأخرى

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
ألف درهم	ألف درهم
15,955,534	5,013,652
4,867,808	3,298,916
380,489	429,976
15,267,422	12,437,263
577,724	387,240
37,048,977	21,567,047

الفوائد مستحقة الدفع
القبولات - صافية من الخصم (إيضاح 13)
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
الحسابات الدائنة ودائنون متنوعون ومطلوبات أخرى
ضريبة الدخل

20 المطلوبات الأخرى (تابع)

تعويضات نهاية الخدمة للموظفين

التزامات التعويضات المحددة

تقوم المجموعة بدفع تعويضات نهاية الخدمة لموظفيها المستحقين. تم إجراء تقييم اکتواري كما في 31 ديسمبر 2022 للتحقق من القيمة الحالية للالتزامات التعويضات المحددة. تم تعيين شركة تقييم اکتواري مسجلة بدولة الإمارات العربية المتحدة لإجراء هذا التقييم. تم قياس القيمة الحالية للالتزامات التعويضات المحددة وتكاليف الخدمات ذات الصلة الحالية والسابقة باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة.

فيما يلي الافتراضات الرئيسية (معدلات المتوسط المرجح) المستخدمة لتقييم الالتزامات:

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	
% سنوياً	% سنوياً	
2.46%	2.30%	معدل الخصم
2.47%	2.37%	معدل زيادة الرواتب

تم استخدام الافتراضات الديموغرافية لحالات الوفاة والاستقالات والتقاعد عند تقييم الالتزامات والتعويضات ضمن هذه الخطة. نظراً لطبيعة التعويضات، التي تمثل مبلغاً مقطوعاً يُدفع عند إنهاء الخدمة لأي سبب، فقد تم استخدام معدل انخفاض فردي مجمع.

إن أي تغيير في افتراض معدل الخصم بواقع +/- 50 نقطة أساس من شأنه أن يؤثر على الالتزامات بمبلغ 11.633 ألف و 3.273 ألف درهم (31 ديسمبر 2021: 9.771 ألف و 10.295 ألف درهم) على التوالي. وبالمثل، فإن أي تغيير في افتراض زيادة الرواتب بواقع +/- 50 نقطة أساس من شأنه أن يؤثر على الالتزامات بمبلغ 2.842 ألف درهم و 11.254 ألف درهم (31 ديسمبر 2021: 10.278 ألف درهم و 9.850 ألف درهم) على التوالي.

فيما يلي الحركة في الالتزام الخاص بتعويضات نهاية الخدمة للموظفين:

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	
ألف درهم	ألف درهم	
429,976	464,604	الرصيد في بداية السنة
58,432	58,425	صافي المحمل خلال السنة
(34,737)	(17,229)	خسائر إعادة القياس في الدخل الشامل الأخر
(73,182)	(75,824)	المدفوع خلال السنة وتعديلات أخرى
380,489	429,976	الرصيد في نهاية السنة

خطة المساهمات المحددة

تقوم المجموعة بدفع مساهمات عن موظفيها المستحقين، ويتم اعتبار هذه المساهمات على أنها خطط مساهمات محددة. يبلغ مخصص هذه المساهمات للسنة 116,285 ألف درهم (31 ديسمبر 2021: 108.715 ألف درهم). كما في تاريخ التقرير، تم تصنيف المعاشات مستحقة الدفع البالغة 11.355 ألف درهم (31 ديسمبر 2021: 10.515 ألف درهم) ضمن بند المطلوبات الأخرى.

ضريبة الدخل

قامت المجموعة برصد مخصص لضريبة الدخل وفقاً لتقديرات الإدارة لإجمالي المبلغ المستحق وفقاً لمعدلات الضريبة السارية أو السارية بشكل جوهري بتاريخ التقرير. حيثما كان مناسباً، قامت المجموعة بسداد دفعات الضرائب على الحساب فيما يتعلق بهذه المطلوبات المقدرة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

20 المطلوبات الأخرى (تابع)

ضريبة الدخل (تابع)

يتم احتساب مخصص ضريبة الدخل للسنة على أساس صافي أرباح السنة المعدلة. فيما يلي حركة هذا المخصص:

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022	
ألف درهم	ألف درهم	
297,005	387,240	الرصيد في بداية السنة
644,272	967,621	المحتمل للسنة
(589,806)	(869,415)	ضريبة دخل مدفوعة، صافية من الاستردادات
35,769	92,278	استثمارات ضريبية مؤجلة
<u>387,240</u>	<u>577,724</u>	الرصيد في نهاية السنة

بتاريخ 9 ديسمبر 2022، أصدرت وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 بشأن فرض الضرائب على الشركات والأعمال ("القانون")، لفرض وتطبيق ضريبة اتحادية على الشركات ("ضريبة الشركات") في دولة الإمارات العربية المتحدة. تسري فعالية القانون على الفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد تاريخ 1 يونيو 2023.

يتم تطبيق معدل بنسبة 9% على الدخل الخاضع للضريبة الذي يتجاوز حدًا معينًا يتم تحديده عن طريق قرار مجلس الوزراء (بناءً على المعلومات الصادرة عن وزارة المالية فإنه من المتوقع أن يبلغ الحد 375,000 درهم إماراتي)، وسيتم تطبيق معدل بنسبة 0% على الدخل الخاضع للضريبة لا يتجاوز الحد المذكور. علاوةً على ذلك، هناك العديد من القرارات الأخرى التي لم يتم الانتهاء منها بعد عن طريق قرار مجلس الوزراء والتي تعد مهمة حتى تتمكن الكيانات من تحديد وضعها الضريبي ودخلها الخاضع للضريبة. وبناءً عليه، ريثما يتم إصدار مثل هذه القرارات الهامة، فإن المجموعة اعتبرت أن القانون في وضعه الحالي لم يتم تفعيله بشكل جوهري كما في 31 ديسمبر 2022 من منظور المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 - ضرائب الدخل. وستواصل المجموعة مراقبة توقيت إصدار هذه القرارات الحاسمة لمجلس الوزراء لتحديد وضعها الضريبي وتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 - ضرائب الدخل.

تعمل المجموعة حاليًا على تقييم التأثير المحتمل على البيانات المالية الموحدة، من حيث الضرائب الحالية والمؤجلة، بمجرد أن يتم تفعيل القانون بشكل جوهري.

21 رأس المال والاحتياطيات

رأس المال

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022	
ألف درهم	ألف درهم	
10,920,000	11,047,612	رأس المال المصرح به
10,920,000	11,047,612	أسهم عادية بواقع 1 درهم للسهم الواحد
6,430	6,505	أسهم خزينة بواقع 1 درهم للسهم الواحد

وافق مساهمو البنك خلال الاجتماع السنوي للجمعية العمومية الذي عقد بتاريخ 28 فبراير 2022 على توزيعات أرباح نقدية بواقع 0.49 درهم للسهم العادي بمبلغ 5.351 مليون درهم وتوزيعات أرباح في شكل أسهم بواقع 0.21 بمبلغ 2.293 مليون درهم (31 ديسمبر 2021: 0.74 درهم للسهم العادي بمبلغ 8.080 مليون درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

21 رأس المال والاحتياطيات (تابع)

الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص

طبقاً للنظام الأساسي للبنك ومتطلبات القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1980، يتعين تحويل ما لا يقل عن 10% من صافي الأرباح السنوية إلى كل من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص حتى يبلغ رصيد كل منهما 50% من قيمة رأس المال المدفوع. إن الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص غير قابلين للتوزيع على المساهمين. لم يتم إجراء أي تحويلات خلال السنة حيث بلغ رصيد كل من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص 50% من قيمة رأس المال المدفوع.

توزيعات الأرباح

تم دفع توزيع الأرباح التالية من قبل المجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر:

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022	
ألف درهم	ألف درهم	
7,687,738	5,327,691	توزيعات الأرباح على الأسهم العادية المدفوعة خلال السنة

الاحتياطيات الأخرى

تشمل الاحتياطيات الأخرى ما يلي:

الاحتياطي المعيار 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - جماعي	الاحتياطي المعيار 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - محدد	الاحتياطي تحويل العملات الأجنبية	الاحتياطي العم	الاحتياطي القيمة العادلة	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
3,569,185	1,287,759	1,221,969	(535,023)	228,265	1,366,215
(5,264,612)	-	-	(1,640,672)	-	(3,623,940)
872,498	872,498	-	-	-	-
(12,534)	-	-	-	-	(12,534)
<u>(835,463)</u>	<u>2,160,257</u>	<u>1,221,969</u>	<u>(2,175,695)</u>	<u>228,265</u>	<u>(2,270,259)</u>
2,882,421	642,622	1,220,996	(377,851)	228,265	1,168,389
47,376	-	-	(157,172)	-	204,548
646,110	645,137	973	-	-	-
(6,722)	-	-	-	-	(6,722)
<u>3,569,185</u>	<u>1,287,759</u>	<u>1,221,969</u>	<u>(535,023)</u>	<u>228,265</u>	<u>1,366,215</u>

كما في 31 ديسمبر 2021

كما في 1 يناير 2022

الإيرادات/(الخسائر) الشاملة الأخرى للسنة التغيير في احتياطي المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أرباح / (خسائر) محققة من بيع استثمارات بالقيمة العادلة خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

كما في 31 ديسمبر 2022

كما في 1 يناير 2021

الإيرادات/(الخسائر) الشاملة الأخرى للسنة التغيير في احتياطي المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خسائر محققة من بيع استثمارات بالقيمة العادلة خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

21 رأس المال والاحتياطيات (تابع)

الاحتياطيات الأخرى (تابع)

(1) احتياطي القيمة العادلة

يشتمل احتياطي القيمة العادلة:

- صافي التغير المتراكم في القيمة العادلة لسندات الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛
- صافي التغير المتراكم في القيمة العادلة لسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى إلى أن يتم إيقاف الاعتراف بالأصل أو إعادة تصنيفه. يزيد هذا المبلغ بمقدار مخصص الخسائر؛ و
- احتياطيات تحوط التدفقات النقدية.

احتياطي إعادة التقييم - أدوات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	الاحتياطي التحوط - التحوط للتدفقات النقدية	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
1,474,560	(108,345)	1,366,215
(2,927,853)	(650,341)	(3,578,194)
(43,280)	-	(43,280)
(12,534)	-	(12,534)
(2,466)	-	(2,466)
(1,511,573)	(758,686)	(2,270,259)
1,168,324	65	1,168,389
1,152,419	(108,410)	1,044,009
(815,332)	-	(815,332)
(6,722)	-	(6,722)
(24,129)	-	(24,129)
1,474,560	(108,345)	1,366,215

كما في 1 يناير 2022
صافي التغيرات في القيمة العادلة غير المحققة الأرباح/(الخسائر) المحققة من بيع أدوات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى المعاد تدويرها من خلال الأرباح أو الخسائر الأرباح/(الخسائر) المحققة من بيع أدوات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى المعاد تدويرها من خلال حقوق الملكية
تأثير خسائر الائتمان المتوقعة

كما في 31 ديسمبر 2022

كما في 1 يناير 2021
صافي التغيرات في القيمة العادلة غير المحققة الأرباح/(الخسائر) المحققة من بيع أدوات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى المعاد تدويرها من خلال الأرباح أو الخسائر الأرباح/(الخسائر) المحققة من بيع أدوات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى المعاد تدويرها من خلال حقوق الملكية
تأثير خسائر الائتمان المتوقعة

كما في 31 ديسمبر 2021

يشتمل احتياطي التحوط على الجزء الفعال من صافي التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة لأدوات تحوط التدفقات النقدية المتعلقة بمعاملات التحوط. خلال السنة، لم يكن هناك أي تحويل هام من احتياطي تحوط التدفقات النقدية إلى الأرباح أو الخسائر.

(2) الاحتياطي العام

إن الاحتياطي العام قابل للتوزيع على المساهمين بناء على توصية مجلس الإدارة.

(3) احتياطي تحويل العملات الأجنبية

يمثل احتياطي تحويل العملات الأجنبية فروقات الصرف الناشئة عن تحويل صافي الاستثمارات في العمليات الخارجية. خلال السنة، لم يكن هناك أي تحويل جوهري من احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الأرباح أو الخسائر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

21 رأس المال والاحتياطيات (تابع)

الاحتياطيات الأخرى (تابع)

(4) احتياطي المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

وفقاً للتعديل رقم 2010/28 الصادر من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، إذا تجاوز المخصص المكون بموجب توجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن المخصص المكون وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، في أي فترة من الفترات، يجب تحويل أي زيادة إلى احتياطي المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. لا يتم تعديل هذا الاحتياطي عند توفر أي مبالغ إضافية في احتياطي المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. يتم بيان تفاصيل ذلك على النحو التالي:

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
9,372,000	9,683,615
(8,620,212)	(10,299,264)
751,788	(615,649)
1,220,996	1,221,969
973	-
1,221,969	1,221,969
7,159,746	7,440,529
(5,871,987)	(5,322,815)
1,287,759	2,117,714
645,137	872,498
642,622	1,287,759
1,287,759	2,160,257

احتياطي الانخفاض في القيمة - محدد - كما في نهاية السنة
مخصصات محددة طبقاً للتعديل 2010/28 الصادر من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
ناقصاً: مخصصات المرحلة 3 طبقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

(فائض)/عجز
الرصيد المرسل من السنة السابقة
مخصص محدد تم تحويله إلى احتياطي الانخفاض في القيمة

الرصيد الختامي

احتياطي الانخفاض في القيمة - جماعي - كما في نهاية السنة
مخصصات جماعية طبقاً للتعديل 2010/28 الصادر من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
ناقصاً: مخصصات المرحلة 1 والمرحلة 2 طبقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

العجز
مخصص جماعي تم تحويله إلى احتياطي الانخفاض في القيمة
الرصيد المرسل من السنة السابقة

الرصيد الختامي

22 سندات الشق الأول من رأس المال

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
8,000,000	8,000,000
2,754,750	2,754,750
10,754,750	10,754,750

العملة
درهم إماراتي

سندات حكومة أبوظبي
(الإيبور لمدة 6 أشهر زاندا هامش 2.3٪ سنوياً)
سندات بقيمة 750 مليون دولار أمريكي

(50) ٪4 معدل ثابت سنوياً ثم يتم إعادة تحديده في أول تاريخ ثم كل ست سنوات على أساس إجمالي الهامش ومعدل الست سنوات ذات الصلة بتاريخ تحديد السندات بالدولار الأمريكي)

دولار أمريكي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

22 سندات الشق الأول من رأس المال (تابع)

سندات الشق الأول من رأس المال هي سندات دائمة ثانوية غير مضمونة وتتطوي على عائد يتم سداه على أساس نصف سنوي. يحتفظ البنك بحق عدم سداد أي عائد بناءً على تقديره الخاص. لا يحق لحامل تلك السندات المطالبة بالعائد، ولا يعد اختيار البنك عدم سداد العائد حالة من حالات العجز عن السداد، علاوة على تلك الحالات التي لا يُسمح فيها للبنك بسداد العائد في أي تاريخ دفع معين.

في حال اختار البنك عدم السداد أو وقع حدث يستوجب عدم السداد، فإنه لا يحق له: (أ) الإعلان عن أو دفع أي توزيعات أو أرباح، أو (ب) استرداد أو شراء أو إلغاء أو تخفيض أو الاستحواذ بأي وسيلة كانت على أي جزء من رأس المال أو أي أوراق مالية من المجموعة تكون مساوية للسندات أو أقل منها، باستثناء الأوراق المالية التي تنص بنودها على الإلزام بالتعويض أو التحويل إلى حقوق الملكية، في كل الحالات إلا إذا تم، أو لحين أن يتم، سداد دفعتين متتاليتين كاملتين من العوائد.

قام البنك خلال السنة باختيار سداد عوائد سندات الشق الأول بقيمة 376,465 ألف درهم (31 ديسمبر 2021): 356.204 ألف درهم).

23 برنامج الدفعات المرتكزة على الأسهم

قامت المجموعة في عام 2008 بإطلاق برنامج سداد يرتكز على خيارات أسهم ("البرنامج") لخبذة من الموظفين بفترة استحقاق ثلاث سنوات، ويمكن ممارسة هذه الخيارات خلال الثلاث سنوات اللاحقة لفترة الاستحقاق. والشرط الرئيسي للاستحقاق هو أن يستمر حامل الخيار في عمله لدى المجموعة حتى نهاية فترة الاستحقاق. يسقط حق استخدام الخيارات بعد مضي ست سنوات من تاريخ المنح، بصرف النظر عما إذا كان قد تمت ممارسة الخيار أم لا.

قامت المجموعة بتأسيس شركة تابعة لإصدار أسهم عند ممارسة الخيار المكتسب من قبل الموظف. تعامل هذه الأسهم معاملة أسهم الخزينة لحين ممارستها من قبل حاملي خيارات الأسهم.

خلال السنة، لم يتم منح أي أسهم (31 ديسمبر 2021: 2.550 ألف سهم)، وبالتالي تم إعادة التخصيص من أسهم الخزينة المملوكة إلى رأس المال بمبلغ لا شيء (31 ديسمبر 2021: 2.550 ألف درهم) وتم تعديل علاوة إصدار الأسهم بمبلغ لا شيء (31 ديسمبر 2021: 18.997 ألف درهم).

24 إيرادات الفوائد

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
512,261	4,673,109
1,472,703	1,501,489
354,637	1,203,085
274,954	161,463
3,156,647	4,660,793
10,469,366	16,047,982
16,240,568	28,247,921

فوائد من:

مصارف مركزية
بنوك ومؤسسات مالية
اتفاقيات إعادة شراء عكسي
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
استثمارات محتفظ بها لغير أغراض المتاجرة
قروض وسلف (غير متضمنة التمويل الإسلامي)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

25 مصروفات الفوائد

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
1,442,790	2,097,112
225,801	850,870
70,294	436,672
2,312,073	10,376,617
1,489,083	1,007,163
21,175	19,705
5,561,216	14,788,139

فوائد إلى:

بنوك ومؤسسات مالية
اتفاقيات إعادة الشراء
أوراق تجارية
حسابات العملاء وودائع أخرى (غير متضمنة الحسابات والودائع الإسلامية)
قروض لأجل
سندات ثانوية

26 الإيرادات من التمويل الإسلامي والمنتجات الاستثمارية الإسلامية

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
667,873	993,785
420,157	517,629
711,741	500,785
43,408	12,790
1,843,179	2,024,989

مراحة
إجارة
استثمارات الصكوك
أخرى

27 توزيعات الأرباح على الودائع الإسلامية للعملاء

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
397,557	518,515
49,900	98,718
409,979	464,298
6,963	17,337
864,399	1,098,868

تحتفظ المجموعة باحتياطي مخاطر استثمار يمثل جزءاً من حصة المودعين في الأرباح بمبلغ 12.205 ألف درهم (2021: 5,124 ألف درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

28 صافي إيرادات الرسوم والعمولات

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
879,286	836,909
19,885	26,315
132,978	119,399
75,063	79,282
1,704,228	1,847,026
1,731,185	671,052
46,285	69,354
107,810	124,848
197,649	201,684
4,894,369	3,975,869
7,023	22,774
51,310	64,134
1,451,005	665,710
320,176	301,360
28,366	139,862
1,941	1,482
1,859,821	1,195,322
3,034,548	2,780,547

إيرادات الرسوم والعمولات
التمويل التجاري
خدمات التحصيل
إيرادات الوساطة
إدارة الموجودات وخدمات الاستثمار
القروض إلى الأفراد والشركات
البطاقات والخدمات الإلكترونية
الخدمات المتعلقة بالحسابات
العمولة على التحويلات
إيرادات أخرى

إجمالي إيرادات الرسوم والعمولات

مصرفات الرسوم والعمولات

التمويل التجاري
عمولات الوساطة
رسوم بطاقات الائتمان
قروض الأفراد والشركات
عمولات أخرى
مصرفات أخرى

إجمالي مصرفات الرسوم والعمولات

صافي إيرادات الرسوم والعمولات

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

29 صافي أرباح صرف العملات الأجنبية

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
(72,144)	703,922
764,483	1,072,754
692,339	1,776,676

أرباح / (خسائر) المتاجرة وإعادة تحويل العملات
الأجنبية والمشتقات ذات الصلة²
تعاملات مع العملاء

1 نظراً لاستراتيجيات التحوط الفعالة، ينعكس تأثير مقاصة أدوات التحوط في صافي الأرباح من بيع الاستثمارات غير التجارية (إيضاح 30).

2 تشتمل إيرادات فائدة سالبة بمبلغ 90 مليون درهم (31 ديسمبر 2021: 479 مليون درهم) ناتج عن ودائع لدى البنك الأوروبي المركزي.

30 صافي أرباح الاستثمارات والمشتقات

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
5,653,584	2,019,432
815,332	43,280
15,870	86,467
6,484,786	2,149,179

صافي الأرباح المحققة وغير المحققة من الاستثمارات
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والمشتقات
صافي الأرباح من بيع استثمارات لغير أغراض المتاجرة
إيرادات توزيعات الأرباح وإيرادات الاستثمار الأخرى

31 الإيرادات / (الخسائر) التشغيلية الأخرى

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
(743,360)	(326,852)
111,773	156,250
501,268	4,335
(58,231)	(85,822)
(188,550)	(252,089)

(خسائر) / أرباح العقارات الاستثمارية
إيرادات مرتبطة بالتأجير
أرباح من بيع ممتلكات ومعدات
(خسائر) / أرباح أخرى

32 الأرباح من استبعاد حصة في شركة تابعة وأرباح القيمة العادلة من الحصة المحتفظ بها

في 25 فبراير 2022، أبرمت المجموعة اتفاقية بيع وشراء مع بي سي بي في جروث أجريجيتز ال بي ("المشتري") وافقت من خلالها على بيع حصتها المسيطرة البالغة 60% في شركتها التابعة المملوكة بالكامل ماجناتي شركة الشخص الواحد ذ.م.م "ماجناتي" إلى المشتري. قام البنك بتسجيل أرباح بمبلغ 3.1 مليار درهم ضمن نتائج السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 نتيجة لهذا البيع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

33 المصروفات العمومية والإدارية والمصروفات التشغيلية الأخرى

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
3,004,906	3,173,075
1,836,611	2,423,159
735,705	859,338
198,859	202,955
60,393	46,302
<u>5,836,474</u>	<u>6,704,829</u>

تكاليف الموظفين
مصروفات عمومية وإدارية أخرى
الاستهلاك (إيضاح 11)
إطفاء الموجودات غير الملموسة (إيضاح 12)
رسوم رعاية وتبرعات

34 صافي مخصص انخفاض القيمة

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
2,595,358	2,734,892
4,852	32,733
94,172	129,918
-	6,891
(280,716)	(279,287)
244,571	214,211
<u>2,658,237</u>	<u>2,839,358</u>

مخصص الانخفاض في قيمة
القروض والسلف والتمويل الإسلامي
موجودات مالية أخرى
تعرض غير ممول
أدوات غير مالية أخرى
استردادات
شطب موجودات مالية تعرضت لانخفاض في قيمتها

35 مصروفات ضريبة الدخل

بالإضافة إلى التعديلات الخاصة بالضرائب المؤجلة، يتم احتساب الضريبة المحملة للسنة على أساس صافي أرباح السنة المعدل وفقاً لمعدلات الضريبة المطبقة في المناطق الخارجية ذات الصلة.

فيما يلي الضريبة المحملة على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد خلال السنة:

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
644,272	967,621
<u>644,272</u>	<u>967,621</u>

المحمل خلال السنة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

35 مصروفات ضريبة الدخل (تابع)

فيما يلي مطابقة ضرائب المجموعة على الأرباح على أساس المحاسبة والربح وفقاً للقوانين الضريبية:

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
13,186,544	14,389,732
<u>520,220</u>	<u>521,529</u>
(1,738)	20,481
9,079	12,945
3,815	5,488
4,889	3,869
84,007	391,309
24,000	12,000
<u>644,272</u>	<u>967,621</u>

الأرباح قبل الضريبة

تأثير معدلات الضريبة العالية المطبقة على
الأقطار ذات الصلة

التأثير الضريبي لـ:

- مصروفات غير مقتطعة لأغراض ضريبية
- استخدام الضريبة المؤجلة غير المعترف بها سابقاً
- تعديلات متعلقة بالسنوات السابقة - ضريبة تجارية
- تعديلات متعلقة بالسنوات السابقة - ضريبة مؤجلة
- الضريبة المقتطعة من المصدر
- ضريبة الحوالات الإلزامية

36 النقد وما يعادله

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
258,934,979	228,549,209
19,383,306	24,954,813
<u>278,318,285</u>	<u>253,504,022</u>
(5,384,239)	(1,721,036)
(119,926)	(395,977)
<u>272,814,120</u>	<u>251,387,009</u>

النقد والأرصدة لدى المصارف المركزية
المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية

ناقصاً: أرصدة لدى المصارف المركزية تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع
ناقصاً: مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع

37 عقود الإيجار

تقوم المجموعة باستئجار بعض مباني المكاتب والفروع. عادة ما تمتد عقود إيجار لمدة 10 سنوات، مع خيار تجديد عقد الإيجار بعد انتهاء مدة عقد الإيجار. فيما يتعلق ببعض عقود الإيجار يتم التفاوض بشأن الدفعات كل خمس سنوات لتعكس الإيجارات السائدة في السوق. تنطوي بعض عقود الإيجار على بنود لدفعات الإيجار الإضافية نظراً للتغيرات في مؤشرات الأسعار المحلية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

37 عقود الإيجار (تابع)

كما تقوم المجموعة باستئجار معدات تقنية بموجب عقود إيجار تتراوح مدتها من سنة إلى ثلاث سنوات. تعتبر عقود الإيجار هذه قصيرة الأجل و/أو عقود إيجار لموجودات منخفضة القيمة. اختارت المجموعة عدم الاعتراف بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات الإيجار فيما يتعلق بعقود الإيجار هذه.

فيما يلي معلومات حول عقود الإيجار التي تكون المجموعة مستأجراً بموجبها:

المجموعة بصفة مستأجر

موجودات حق الاستخدام

فيما يلي الحركة في موجودات حق الاستخدام خلال السنة:

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
240,571	229,685
59,117	11,432
(70,003)	(43,943)
229,685	197,174

الرصيد كما في بداية السنة
الزيادة خلال السنة
الاستهلاك والتعديلات الأخرى

الرصيد كما في نهاية السنة

التزامات الإيجار

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
140,591	137,443
337,843	231,645
13,828	9,012
492,262	378,100

تحليل فترات الاستحقاق – التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصصة
أقل من سنة واحدة
سنة إلى خمس سنوات
أكثر من خمس سنوات

إجمالي مطلوبات الإيجار غير المخصصة في نهاية السنة

المبالغ المعترف بها ضمن الأرباح أو الخسائر

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
17,057	19,709
86,566	81,925
58,441	50,989
162,064	152,623

الفائدة على التزامات الإيجار
رسوم الاستهلاك للسنة
المصروفات المتعلقة بعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار
الموجودات منخفضة القيمة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

38 الارتباطات والالتزامات المحتملة

تقوم المجموعة في سياق الأعمال الاعتيادية بإبرام العديد من المعاملات التي تتطلب التعهد ببعض الالتزامات مثل خطابات الاعتماد والضمانات والتزامات بقروض غير مسحوبة.

لم تكن هناك أي تغييرات جوهرية أخرى في الارتباطات والالتزامات المحتملة خلال السنة بخلاف تلك الناشئة في سياق الأعمال الاعتيادية.

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022	
ألف درهم	ألف درهم	
63,589,462	54,459,311	خطابات الاعتماد
101,353,201	99,310,954	خطابات ضمان
293,459	824,739	ضمانات مالية
165,236,122	154,595,004	التزامات تجارية محتملة

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022	
ألف درهم	ألف درهم	
51,407,472	77,335,909	التزامات بتقديم تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة
946,604	1,095,254	التزامات متعلقة بمصروفات رأسمالية مستقبلية
1,291,544	1,567,471	التزامات متعلقة باستثمارات مستقبلية في أسهم خاصة
53,645,620	79,998,634	
218,881,742	234,593,638	إجمالي الارتباطات والالتزامات المحتملة

إن خصائص مخاطر الائتمان لهذه التسهيلات غير الممولة شبيهة إلى حد كبير بالتسهيلات الممولة المبينة في الإيضاح رقم 46(أ).

تلتزم المجموعة بموجب خطابات الاعتماد وخطابات الضمان ("الالتزامات التجارية المحتملة") بالدفع نيابة عن عملائها عند تقديم المستندات أو إخفاق العملاء في الوفاء بالتزاماتهم المنصوص عليها بموجب شروط العقد.

تتمثل الالتزامات بتقديم تسهيلات ائتمانية في التزامات تعاقدية بتقديم قروض وسلف وتمويل إسلامي وتسهيلات ائتمانية متجددة. عادة ما يكون لهذه الالتزامات تواريخ صلاحية محددة أو شروط أخرى لإلغائها وقد تتطلب دفع رسوم. نظراً لإمكانية انتهاء صلاحية هذه الالتزامات دون الانتفاع بها، فإن القيم التعاقدية الإجمالية لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

ترتبط عقود الضمانات المالية بصورة رئيسية بالبنوك والمؤسسات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

38 الارتباطات والالتزامات المحتملة (تابع)

التركز حسب المنطقة الجغرافية:

التزامات بتقديم قروض غير مسحوبة		الالتزامات التجارية المحتملة		
31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
48,941,650	32,127,167	106,056,582	107,329,071	الإمارات العربية المتحدة
11,244,710	6,701,190	16,157,918	17,579,937	أوروبا
9,269,282	8,580,025	12,949,928	11,103,438	الدول العربية
4,013,400	2,354,620	9,266,851	10,405,696	الأمريكتان
3,866,867	1,277,170	10,030,910	17,102,422	آسيا
-	367,300	132,815	1,715,558	أخرى
77,335,909	51,407,472	154,595,004	165,236,122	

يعتمد التركيز حسب المنطقة الجغرافية على الموطن الحالي للعميل.

39 الأدوات المالية المشتقة

تقوم المجموعة، في سياق أعمالها الاعتيادية، بإجراء معاملات متنوعة تتضمن أدوات مالية مشتقة. تتمثل المشتقات في أدوات مالية تشتق قيمتها من أسعار الأدوات ذات الصلة مثل الأسهم أو السندات أو معدلات الفائدة أو معدلات صرف العملات الأجنبية أو هوامش الائتمان أو السلع أو حقوق الملكية أو المؤشرات الأخرى. تمكن هذه المشتقات المستخدمين من زيادة أو خفض أو تعديل التعرض لمخاطر الائتمان أو مخاطر السوق. تشتمل الأدوات المالية المشتقة على العقود الآجلة والعقود المستقبلية وعقود المقايضة وعقود الخيارات. تُبرم هذه المعاملات بصورة أساسية مع البنوك والمؤسسات المالية.

العقود الآجلة والعقود المستقبلية

تتمثل العقود الآجلة الخاصة بالعملات في التزامات شراء عملات أجنبية و/ أو محلية، بما في ذلك المعاملات الفورية غير القابلة للتسليم (أي المعاملات التي تتم تسويتها على أساس الصافي). تتمثل العقود الآجلة في معدلات الفائدة المتفاوض بشأنها بصورة فردية التي تتطلب تسوية نقدية في تاريخ مستقبلي للفرق بين معدلات الفائدة المتعاقد عليها ومعدلات السوق الحالية، بناءً على المبالغ الاسمية الأصلية. تعد عقود العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة المستقبلية التزامات تعاقدية بقبض أو دفع مبالغ صافية بناءً على التغيرات في أسعار العملات أو معدلات الفائدة، أو بشراء أو بيع عملات أجنبية أو أدوات مالية في تاريخ مستقبلي مقابل سعر محدد، في الأسواق المالية المنظمة. إن مخاطر الائتمان من العقود المستقبلية ليس لها أهمية تذكر حيث إنها مضمونة بنقد أو أوراق مالية راجعة، بالإضافة إلى أن التغيرات في قيمة العقود المستقبلية تخضع لتسوية يومية مع الأسواق المالية.

عقود المقايضة

تمثل عقود مقايضة العملات ومعدلات الفوائد التزامات بتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. تؤدي عقود المقايضة إلى تبادل اقتصادي للتدفقات النقدية الناتجة من العملات أو معدلات الفوائد (مثل تبادل معدلات محددة بأخرى متغيرة) أو مجموعة منها (أي عقود مقايضة معدلات فائدة بين عملات)؛ وبموجبها لا يتم أي تبادل للمبلغ الأصلي فيما عدا بعض خيارات مقايضات العملات. إن مخاطر الائتمان للمجموعة تمثل الخسارة المحتملة إذا لم تقم الأطراف المقابلة بتنفيذ التزاماتها. وتتم مراقبة هذه المخاطر بصورة مستمرة بالرجوع إلى القيمة العادلة الحالية والقيمة الاسمية للعقود وسيولة السوق. وللتحكم في معدل مخاطر الائتمان المقبولة، تقوم المجموعة بتقييم الأطراف المقابلة باستخدام نفس الأساليب المستخدمة في أنشطة الإقراض.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

39 الأدوات المالية المشتقة (تابع)

عقود الخيارات

الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية يقوم بموجبها البائع (المكنتب) بمنح المشتري (المالك) حقاً، وليس التزاماً، إما لشراء (خيار شراء) أو بيع (خيار بيع)، بتاريخ محدد أو خلال فترة معينة، قدر معين من الأدوات المالية بسعر محدد مسبقاً. يستلم البائع علاوة من المشتري مقابل تحمّل الخطر. وقد تكون الخيارات إما مُتاجر بها في السوق الرسمية أو متفاوض عليها بين المجموعة والعميل في السوق الموازية.

تقاس المشتقات بالقيمة العادلة على أساس عروض الأسعار المعلنة في سوق نشطة. وفي حالة عدم وجود سوق نشطة لأداة من الأدوات، تُشتق القيمة العادلة من أسعار عناصر المشتقات باستخدام نماذج تسعير أو تقييم مناسبة مثل الأسعار المقدمة من الأطراف المقابلة أو طرق التقييم مثل التدفقات النقدية المخصومة وأسعار السوق ومنحنيات العائد وأي بيانات سوقية مرجعية أخرى.

يوضح الجدول المبين أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة والتي تعادل القيم العادلة، بالإضافة إلى القيم الاسمية المصنفة حسب فترة الاستحقاق. تمثل القيمة الاسمية السعر أو المؤشر المرجعي للأداة المشتقة الذي يتم على أساسه قياس التغيرات في قيمة المشتقات. تدل القيمة الاسمية على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعد مؤشراً على مخاطر السوق ولا على مخاطر الائتمان.

إن القيم العادلة الموجبة/ السالبة المتعلقة بالمشتقات تمثل الأرباح/ الخسائر على التوالي، الناتجة عن التقييم العادل لأدوات المتاجرة والتحوط. لا تشير هذه المبالغ إلى أي خسائر حالية أو مستقبلية، حيث تم تعديل القيم الموجبة/ السالبة المماثلة إلى القيم الدفترية للتحوط بشأن القروض والسلف والتمويل الإسلامي والاستثمارات المحتفظ بها لغير المتاجرة والقروض لأجل والسندات الثانوية.

استلمت المجموعة كما في 31 ديسمبر 2022 ضمانات نقدية بمبلغ 18.368 مليون درهم (31 ديسمبر 2021: 6.482 مليون درهم) مقابل قيمة عادلة موجبة لأدوات مشتقة من بعض الأطراف المقابلة. على الجانب الآخر، قامت المجموعة بتقديم ضمانات نقدية بمبلغ 16.289 مليون درهم (31 ديسمبر 2021: 13.802 درهم) مقابل قيمة عادلة سالبة لمطلوبات أدوات مشتقة.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المشتقة

تقتصر مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة على القيمة العادلة الموجبة للأدوات التي تكون في صالح المجموعة. تتم هذه المعاملات بشكل رئيسي مع البنوك والمؤسسات المالية.

المشتقات المحتفظ بها للمتاجرة

تستخدم المجموعة المشتقات، غير المصنفة كعلاقات تحوط مؤهلة، لإدارة تعرضها لمخاطر العملات الأجنبية وأسعار الفائدة ومخاطر الائتمان أو تبادل بأخذ مراكز يتوقع منها تحقيق أرباح من الحركة الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. تشمل الأدوات المستخدمة بصورة رئيسية على عقود مقايضة أسعار الفائدة والعملات والعقود الأجلة. تم بيان القيم العادلة لتلك المشتقات في الجدول أعلاه.

المشتقات المحتفظ بها كتحوط للقيمة العادلة

تستخدم المجموعة أدوات مالية مشتقة لأغراض التحوط كجزء من استراتيجية إدارة الموجودات والمطلوبات الخاصة بها من خلال إجراء عمليات مقاصة للحد من تعرضها لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات ومعدلات الفائدة. كما تستخدم المجموعة عقود مقايضة أسعار الفائدة للتحوط من التغيرات في القيمة العادلة الناتجة عن الموجودات التي يترتب عليها فائدة والمحددة بصفة خاصة مثل القروض والسلف والتمويل الإسلامي والاستثمارات المحتفظ بها لغير المتاجرة والقروض لأجل والسندات الثانوية. تستخدم المجموعة عقود صرف العملات الأجنبية الأجلة وعقود مقايضة العملات للتحوط من مخاطر العملات المحددة بصفة خاصة.

المشتقات المحتفظ بها كتحوط للتدفقات النقدية

تستخدم المجموعة العقود الأجلة للتحوط لمخاطر العملات الأجنبية الناتجة عن أدواتها المالية. قامت المجموعة بشكل فعلي بمطابقة الشروط الهامة الخاصة بالأدوات المشتقة لتحصل على علاقة تحوط فعالة.

يتألف الهيكل التشغيلي من أربعة قطاعات أعمال رئيسية موزعة على قطاعات جغرافية أساسية تقود استراتيجية الأعمال، والعروض القيمة للعملاء، وتطوير المنتجات وقنوات التواصل، وبناء علاقة مع العملاء بالإضافة إلى دعم الأداء المالي للمجموعة.

خلال السنة الماضية، قامت المجموعة بإعادة تنظيم نموذج أعمالها بهدف إعادة تقسيم مجموعات الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار والخدمات المصرفية للأفراد إلى أربع مجموعات أعمال منفصلة؛ تتمثل في الخدمات المصرفية للاستثمار، والخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية، والخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة. الأمر الذي سيؤول إلى تمكين أعمالنا من التركيز بشكل أكثر على العملاء، فضلاً عن التمكن من مواصلة عروض المنتجات والخدمات المتخصصة مع قواعد العملاء ذات الصلة التي نخدمها بهدف دفع القدرة التنافسية وتعزيز مقومات إنتاج الإيرادات.

قطاعات الأعمال

الخدمات المصرفية للاستثمار

يقدم هذا القطاع الخدمات المصرفية للاستثمار حلولاً مصرفية وتمويلية، بما في ذلك خدمات تمويل الشركات والتمويل الإسلامي، وأسواق المال، والمعاملات المصرفية، والتجارة، وخدمات إدارة السيولة والنقد إلى جانب مجموعة واسعة من حلول إدارة المخاطر عبر منتجات الائتمان، والأسعار، والعملات الأجنبية، وأسواق المال. يركز فريق الخدمات المصرفية للاستثمار على العملاء من المؤسسات، ويعزز تقديم المنتجات المتخصصة في مختلف قطاعات العملاء والتي تشمل القطاعات الحكومية والقطاع السيادي والقطاع العام وصناديق الثروة السيادية والرعاة الماليين والموارد الطبيعية والصناعات العالمية المتنوعة ومجموعة المؤسسات المالية والشركات التابعة العالمية.

الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية

يركز هذا القطاع على الشركات الكبيرة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة ذات المنتجات المتنوعة التي تقدم عبر القطاعات الفرعية التي تشمل الخدمات المصرفية للشركات والمقاولات والخدمات المصرفية التجارية ومجموعة العملاء المتميزين.

الخدمات المصرفية للأفراد

يستهدف شريحة المستهلكين والنخبة عبر القطاعين التقليدي والإسلامي. تشمل نطاقات المنتجات المعروضة المنتجات المصرفية اليومية مثل الحسابات الجارية والودائع وبطاقات الائتمان والقروض ومنتجات الثروة وما إلى ذلك. توفر مجموعة الأعمال عدد من قنوات التوزيع والمبيعات المختلفة، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإنترنت والفروع ووكلاء المبيعات المباشرة ومن خلال الشركات المصرفية التابعة وهي شركة أبوظبي الأول للتمويل الإسلامي.

الخدمات المصرفية الخاصة الدولية

تستهدف هذه الأعمال العملاء الأثرياء وذوي الثروات الكبيرة عبر القطاعين التقليدي والإسلامي. تشمل نطاقات المنتجات المعروضة منتجات مصرفية يومية بالإضافة إلى حلول استثمارية متطورة وخدمات الوساطة والأوراق المالية. توفر مجموعة الأعمال عدد من قنوات التوزيع والمبيعات المختلفة، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإنترنت والفروع ومديري العلاقات ومن خلال الشركات المصرفية التابعة لها بما في ذلك شركة أبوظبي الأول للأوراق المالية.

قطاع الجغرافي		قطاع الأرصدة				
الإجمالي	الدولي	الإمارات العربية المتحدة	الإجمالي	الخدمات المصرفية للأفراد	مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية	الخدمات المصرفية للاستثمار
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
14,385,903	3,072,356	11,313,547	14,385,903	3,523,841	3,617,718	4,926,581
6,454,313	1,950,075	4,504,238	6,454,313	603,990	1,373,843	3,921,412
20,840,216	5,022,431	15,817,785	20,840,216	4,127,831	4,991,561	8,847,993
3,093,703	-	3,093,703	3,093,703	3,093,703	-	-
23,933,919	5,022,431	18,911,488	23,933,919	7,221,534	4,991,561	8,847,993
6,704,829	1,715,387	4,989,442	6,704,829	2,146,157	1,065,077	1,606,489
2,839,358	1,169,811	1,669,547	2,839,358	294,022	1,814,653	429,776
14,389,732	2,137,233	12,252,499	14,389,732	4,781,355	2,111,831	6,811,728
967,621	775,355	192,266	967,621	(687)	49,152	345,527
13,422,111	1,361,878	12,060,233	13,422,111	4,782,042	2,062,679	6,466,201
1,281,376,725	368,517,284	912,859,441	1,150,513,047	68,877,986	158,420,836	774,393,713
(171,320,630)	-	-	(40,456,952)	-	-	-
1,110,056,095	1,110,056,095	-	1,110,056,095	-	-	-
1,166,326,482	346,138,703	820,187,779	1,035,462,804	75,962,631	155,379,818	664,339,672
(171,320,630)	-	-	(40,456,952)	-	-	-
995,005,852	995,005,852	-	995,005,852	-	-	-

للجنة المتبقي في 31 ديسمبر 2022

صافي إيرادات القادة والإيرادات من التمويل الإسلامي والمنتجات الاستثمارية الإسلامية

صافي الإيرادات باستثناء إيرادات القادة

الإيرادات التشغيلية

أرباح من استبعاد حصة في شركة تابعة وأرباح القيمة العادلة للحصة المتبقية

إجمالي الأرباح متضمنة الأرباح من استبعاد حصة في شركة تابعة وأرباح القيمة العادلة للحصة المتبقية

مصرفات عمومية وإدارية ومصرفات تشغيلية أخرى

صافي خسائر انخفاض القيمة

الأرباح قبل الضريبة

مصرفات ضريبة الدخل

أرباح السنة

كما في 31 ديسمبر 2022

إجمالي موجودات القطاع

أرصدة بين القطاعات

إجمالي الموجودات

إجمالي مطلوبات القطاع

أرصدة بين القطاعات

إجمالي المطلوبات

المكتب الرئيسي

توفر المجموعة الدعم المركزي من خلال أقسام الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والعمليات والتمويل والخدمات الاستراتيجية وعلاقات المستثمرين وإدارة المخاطر وإدارة الائتمان والاتصالات المؤسسية والشؤون القانونية والالتزام والتدقيق الداخلي والمشتريات وعمليات الخزينة والدعم الإداري لكافة وحدات الأعمال بالمجموعة.

كجزء من نموذج الأعمال المتنوع للمجموعة، يشمل المكتب الرئيسي أيضاً بعض الشركات التابعة المملوكة جزئياً أو كلياً للمجموعة، تقدم خدمات مصرفية وعروض تكميلية أخرى على مستوى العقارات وخدمات إدارة الممتلكات. تتضمن هذه الشركات بنك أبوظبي الأول للعقارات وشركة أبوظبي الوطنية للعقارات وشركة مسماك العقارية ومصرف الخليج الأول الليبي. تم إدراج بنك أبوظبي الأول مصر بشكل مؤقت تحت المكتب الرئيسي، بينما تتم موازنة قطاعات المنتجات والأعمال مع معايير المجموعة.

القطاعات الجغرافية

تدير المجموعة قطاعات أعمالها المختلفة من خلال شبكة من الفروع والشركات التابعة والمكاتب التمثيلية ضمن قطاعين جغرافيين محددتين وهما قطاع الإمارات العربية المتحدة والقطاع الدولي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

41 ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم بقسمة صافي أرباح السنة بعد اقتطاع دفعات سندات الشق 1 من رأس المال على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة خلال السنة كما هو موضح أدناه:

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
12,531,111 (356,204)	13,411,198 (376,465)
12,174,907	13,034,733
10,911,020 127,537 1,256	10,913,570 127,537 -
11,039,813	11,041,107
1.10	1.18
12,174,907	13,034,733
11,039,813 650	11,041,107 -
11,040,463	11,041,107
1.10	1.18

ربحية السهم الأساسية:
صافي أرباح السنة (ألف درهم)
ناقصاً: دفعات سندات الشق 1 من رأس المال (ألف درهم)

صافي الأرباح بعد خصم دفعات سندات الشق 1 من رأس المال (ألف درهم)

المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية:
عدد الأسهم المصدرة/ القائمة اعتباراً من بداية السنة (بالآلاف)
تأثير توزيعات الأرباح في شكل أسهم صادرة خلال الفترة (بالآلاف)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم التي تمت ممارستها ضمن برنامج الدفعات المرتكزة على الأسهم (ألف درهم)

المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية (بالآلاف)

ربحية السهم الأساسية (بالدرهم)

ربحية السهم المخفضة:
صافي أرباح السنة لغرض احتساب ربحية السهم المخفضة (ألف درهم)

المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية (بالآلاف)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم المخفضة ضمن برنامج الدفعات المرتكزة على الأسهم (بالآلاف)

المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية قيد الإصدار لغرض احتساب ربحية السهم المخفضة (بالآلاف)

ربحية السهم المخفضة (بالدرهم)

40 معلومات حول القطاعات (تابع)

القطاعات الجغرافية	القطاعات الأعمال		القطاعات المصرفية		القطاعات التأمينية		القطاعات الاستثمارية		القطاعات الخدمية		القطاعات الأخرى	
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الإجمالي	11,658,132	11,658,132	727,418	3,950,443	2,189,595	2,189,595	4,175,220	4,175,220	179,233	179,233	10,435,480	10,435,480
الإجمالي	10,023,123	10,023,123	223,332	847,567	1,202,636	1,202,636	7,860,505	7,860,505	299,163	299,163	10,136,317	10,136,317
الإجمالي	21,681,255	21,681,255	950,750	4,798,010	3,392,231	3,392,231	12,035,725	12,035,725	1,421,012	1,421,012	676,669,939	676,669,939
الإجمالي	5,836,474	5,836,474	340,320	2,165,854	953,732	953,732	1,421,012	1,421,012	179,233	179,233	10,435,480	10,435,480
الإجمالي	2,658,237	2,658,237	47,277	822,664	1,463,407	1,463,407	7,860,505	7,860,505	299,163	299,163	10,136,317	10,136,317
الإجمالي	13,186,544	13,186,544	563,153	1,809,492	975,092	975,092	10,435,480	10,435,480	299,163	299,163	10,136,317	10,136,317
الإجمالي	644,272	644,272	42,884	3,092	46,416	46,416	10,136,317	10,136,317	10,136,317	10,136,317	10,136,317	10,136,317
الإجمالي	12,542,272	12,542,272	520,269	1,806,400	928,676	928,676	10,136,317	10,136,317	10,136,317	10,136,317	10,136,317	10,136,317
الإجمالي	1,147,090,477	1,020,360,970	126,085,379	75,737,783	109,881,860	109,881,860	676,669,939	676,669,939	10,136,317	10,136,317	10,136,317	10,136,317
الإجمالي	(145,994,374)	(19,264,867)										
الإجمالي	1,001,096,103	1,001,096,103										
الإجمالي	1,034,443,046	907,713,539	106,065,086	60,945,124	136,067,738	136,067,738	579,702,541	579,702,541				
الإجمالي	(145,994,374)	(19,264,867)										
الإجمالي	888,448,672	888,448,672										

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

صافي إيرادات القادة والإيرادات من التمويل الإسلامي والمنتجات الاستثمارية الإسلامية

صافي الإيرادات باسثناء إيرادات القادة

الإيرادات التشغيلية

مصرفات عمومية وإدارية ومصرفات تشغيلية أخرى

صافي خسائر انخفاض القيمة

الأرباح قبل الضريبة

مصرفات ضريبة الدخل

أرباح السنة

كما في 31 ديسمبر 2021

إجمالي موجودات القطاع

أرصدة بين القطاعات

إجمالي الموجودات

إجمالي مطلوبات القطاع

أرصدة بين القطاعات

إجمالي المطلوبات

تعتبر الأطراف أنها أطراف ذات علاقة إذا كان لأحد الأطراف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه عند اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية. تشمل الأطراف ذات العلاقة على المساهمين الأساسيين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين بالمجموعة. يتألف موظفي الإدارة الرئيسيين من أعضاء اللجنة التنفيذية بالمجموعة الذين يشاركون في عملية التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات بالمجموعة. تقوم إدارة المجموعة باعتماد شروط هذه المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، ويتم تنفيذها وفقاً للشروط المتفق عليها من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة.

تعمل المجموعة في سوق تسيطر عليه جهات تخضع لحكومة أبوظبي بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الهيئات الحكومية والوكالات والشركات التابعة والمؤسسات الأخرى الخاصة بها، ويشار إليها مجتمعة باسم "الجهات ذات العلاقة بالحكومة". يوجد لدى المجموعة معاملات مع جهات أخرى ذات العلاقة بالحكومة ويتم إجراء هذه المعاملات في سياق أعمالها الاعتيادية ووفقاً للشروط المعتمدة من مجلس الإدارة.

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022				
	أعضاء مجلس الإدارة	المساهمين الرئيسيين	الإدارة العليا	الشركات الزميلة	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم

فيما يلي الأرصدة لدى الأطراف ذات العلاقة في تاريخ التقرير:

موجودات مالية	11,552,967	36,004,061	62,536	970,387	48,589,951	34,282,642
مطلوبات مالية	13,927,523	36,481,734	25,285	417,982	50,852,524	57,779,565
مطلوبات محتملة	328,725	8,698,101	-	184	9,027,010	21,702,546

فيما يلي المعاملات المبرمة خلال السنة مع الأطراف ذات العلاقة:

إيرادات الفائدة والإيرادات الأخرى	387,169	876,773	1,638	80,237	1,345,817	793,581
مصروفات الفائدة ومصروفات أخرى	199,718	330,321	412	100,577	631,028	315,934

فيما يلي تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مدفوعة خلال السنة	45,000	48,000

فيما يلي تفاصيل تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين:

امتيازات طويلة الأجل	46,624	51,051
امتيازات قصيرة الأجل	2,752	2,538

يتم تخصيص الأرصدة لدى الأطراف ذات علاقة ضمن المرحلة 1 من نموذج خسائر الائتمان المتوقعة. كما في 31 ديسمبر 2022، بلغ مخصص خسائر الائتمان المتوقعة المحتفظ به مقابل أرصدة الأطراف ذات علاقة مبلغ 3.911 ألف درهم.

احتفظت المجموعة بموجودات بقيمة 12.413 مليون درهم تتم إدارتها على سبيل الأمانة أو بصفة الحفظ الأمين عن عملاتها كما في 31 ديسمبر 2022 (31 ديسمبر 2021: 8.453 مليون درهم). بالإضافة إلى ذلك، تقدم المجموعة خدمات الحفظ الأمين لبعض عملاتها.

لا يتم إدراج الموجودات المعنية المحتفظ بها بصفة الحفظ الأمين أو على سبيل الأمانة ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

قامت المجموعة بإنشاء شركات ذات أغراض خاصة وبأهداف محددة لكي تقوم بمزاولة أنشطة إدارة الأموال والاستثمار بالإنابة عن العملاء. إن حقوق الملكية والاستثمارات التي تقوم بإدارتها هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة لا تخضع لسيطرة المجموعة، وبالتالي لا تنتفع المجموعة من عملياتها بخلاف إيرادات العمولات والرسوم. إضافة إلى ذلك، لا تقدم المجموعة أي ضمانات ولا تتحمل مسؤولية أي مطلوبات مستحقة على هذه الشركات. نتيجة لذلك، لم يتم إدراج موجودات ومطلوبات ونتائج عمليات الشركات ذات الأغراض الخاصة ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة. فيما يلي تفاصيل الشركات ذات الأغراض الخاصة:

الاسم القانوني	الأنشطة	بلد التأسيس	نسبة الملكية
وان شير بي ال سي	شركة استثمار	جمهورية أيرلندا	100%

في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقتضي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قيام الإدارة باختيار السياسات المحاسبية المناسبة وتطبيقها بصورة متسقة ووضع التقديرات والأحكام المعقولة والمحكمة التي يترتب عليها معلومات ملائمة وموثوق بها. استناداً إلى توجيهات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وإطار مجلس المعايير المحاسبية الدولية حول إعداد وعرض البيانات المالية، قامت الإدارة بوضع الأحكام والتقديرات المبينة أدناه والتي لها التأثير الأكبر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة.

(أ) مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بتقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، وهي على قناعة بأن المجموعة لديها الموارد اللازمة لمواصلة أعمالها في المستقبل المنظور. عند إجراء هذا التقييم، وضعت الإدارة في الاعتبار الكثير من المعلومات بما فيها توقعات الربحية والمتطلبات الرأسمالية والتنظيمية واحتياجات التمويل. يتضمن التقييم أيضاً دراسة السيناريوهات الاقتصادية السلبية المحتملة بشكل معقول وأثارها المحتملة على ربحية المجموعة ورأس مالها والسيولة لديها. عند إجراء هذا التقييم، وضعت المجموعة في الاعتبار آثار المسائل المناخية وتقييم استمراريته.

علاوة على ذلك، ليس لدى الإدارة عدم يقين مادي قد يلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وبناء عليه، يستمر إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

(ب) خسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية

يتم تقييم خسائر انخفاض القيمة كما هو مبين في السياسة المحاسبية رقم 3(ك) (5).

إن قياس خسائر الانخفاض في القيمة طبقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لجميع فئات الموجودات المالية يتطلب وضع أحكام وخاصة عند تقدير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيمة الضمانات عند تحديد خسائر انخفاض القيمة وتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. تخضع هذه التقديرات لعدة عوامل ويترتب على التغيرات في تلك العوامل مستويات مختلفة من المخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

45 استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

(ب) خسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية (تابع)

تمثل حسابات المجموعة لخسائر الائتمان المتوقعة مخرجات للنماذج المتعددة التي تنطوي على مجموعة من الافتراضات بشأن اختيار مدخلات متغيرة ومدى الترابط بينها. تشتمل عناصر نماذج خسائر الائتمان المتوقعة التي تعتبر أحكاماً وتقديرات محاسبية على ما يلي:

- معايير المجموعة لتقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وكذلك مخصصات الموجودات المالية التي يجب قياسها على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية والتقييم النوعي.
- تقسيم الموجودات المالية عندما يتم تقييم خسائر الائتمان المتوقعة لهم بصورة جماعية.
- وضع نماذج خسائر الائتمان المتوقعة، بما فيها الأنماط المختلفة واختيار المدخلات.
- تحديد آثار المدخلات الاقتصادية، أسعار النفط وإجمالي الناتج المحلي وقيم الضمانات وغيرها على احتماليات التعثر وحالات التعرض عند التعثر والخسائر المحتملة عند التعثر.
- اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي الاستشرافية، ومدى احتمال حدوثها، للحصول على المدخلات الاقتصادية المستخدمة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. إن المجموعة بصدد تقييم تأثير مخاطر التغيير المناخي على نموذج المخاطر الخاص بالمجموعة.

تتمثل سياسة المجموعة في المراجعة المنتظمة للنماذج الخاصة بها في سياق خبرات الخسائر الفعلية ويتم تعديلها عند الضرورة.

(ج) خسائر انخفاض قيمة الممتلكات والمعدات

يتم تقييم خسائر انخفاض القيمة كما هو مبين في السياسة المحاسبية رقم 3(ج)(7).

عند تحديد صافي القيمة القابلة للتحقيق، تستخدم المجموعة أسعار بيع محددة من قبل شركات تقييم مستقلة خارجية تتمتع بمؤهلات مهنية مناسبة معترف بها ولديها خبرة حديثة في تقييم ممتلكات تنتمي إلى نفس موقع وفئة العقارات المطلوب تقييمها. يتم تحديد أسعار البيع على أساس القيمة السوقية، وهي القيمة المقدرة التي يمكن في مقابلها نقل ملكية العقار في تاريخ التقييم فيما بين مشتري ورائع يرغبان في إتمام المعاملة وفقاً لظروف السوق.

(د) المطالبات الطارئة الناشئة عن الدعاوى القضائية

تزاوّل المجموعة أعمالها في ظل بيئة تنظيمية وقانونية، تنطوي بطبيعتها على عنصر هام خاص مخاطر التقاضي الكامن في عملياتها. وبالتالي، فإنها تكون خصماً في العديد من الدعاوى القضائية والتحكيم والتحقيقات والإجراءات القضائية التي تنشأ في السياق الأعمال الاعتيادية للمجموعة.

عندما تستطيع المجموعة قياس التدفقات الخارجة للمنافع الاقتصادية فيما يتعلق بقضية معينة بشكل موثوق وتعتبر أن هذه التدفقات الخارجة محتملة، تسجل المجموعة مخصص مقابل القضية، ولا يتم رصد مخصص عندما تكون احتمالية التدفقات الخارجة مستبعدة، أو محتملة، أو من غير الممكن تقديرها بشكل موثوق. بالنظر إلى عدم الموضوعية وعدم اليقين بشأن تحديد احتمالية وقيمة الخسائر، تأخذ المجموعة في الاعتبار عدداً من العوامل بما في ذلك المشورة القانونية والمرحلة التي وصل إليها الأمر والأدلة التاريخية السابقة من أحداث مماثلة. يتطلب هذا الأمر وضع أحكام جوهرية لاستنتاج هذه التقديرات.

(هـ) الدفعات المرتكزة على الأسهم

يتم تحديد القيمة العادلة لبرنامج الدفعات المرتكزة على الأسهم باستخدام نموذج بلاك سكولز. وتشتمل مدخلات النموذج على سعر السهم وسعر الممارسة وتقلبات أسعار الأسهم والفترات التعاقدية للخيارات وعائدات توزيعات الأرباح ومعدلات الفائدة الخالية من المخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

45 استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

(و) تقييم الأدوات المالية

قد تتطلب نماذج تقييم الأدوات المالية من الإدارة تقدير بعض المعطيات غير الملحوظة من قبل الإدارة. يتم بيان هذه النماذج بالتفصيل في الإيضاح 3 ج (6) والإيضاح 47.

إضافة إلى ذلك، ونتيجة لتعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك، يؤثر أي تغيير في أسعار الفائدة المرجعية على التدفقات النقدية للأداة المالية ومن ثم على قيمتها العادلة وذلك عند تحول الأداة المالية إلى معدل خالي من المخاطر. قد يترتب أيضاً على التحول تغيير سعر الفائدة المستخدم لغرض تخفيض التدفقات النقدية، مما يؤثر بدوره على القيمة العادلة للأداة المالية. وعليه، تضع المجموعة، في سبيل قياس القيم العادلة للأدوات المالية باستخدام صافي القيمة الحالية ونماذج التدفقات النقدية المخصومة، أحكاماً لاختيار معدل الخصم الأكثر ملاءمة للأداة المالية نظراً لأن تعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك يؤثر على مختلف المعايير المرجعية المحتملة لأسعار الفائدة والتي يمكن اختيارها.

(ز) خطة التعويضات المحددة

تستند القيمة الحالية للالتزام خطة التعويضات المحددة على بعض العوامل التي يتم تحديدها على أساس اكتواري باستخدام عدد من الافتراضات. تشتمل الافتراضات المستخدمة في تحديد صافي تكلفة (إيرادات) الالتزامات على معدل الخصم. إن أي تغييرات تطرأ على هذه الافتراضات سيكون لها تأثير على القيمة الدفترية للالتزام المنافع المحددة.

تحدد المجموعة معدل الخصم المناسب في نهاية كل سنة، وهو معدل الفائدة الذي يجب استخدامه لتحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المتوقع طلبها لتسوية الالتزامات المستقبلية. عند تحديد معدل الخصم المناسب، تضع المجموعة في اعتبارها معدل الفائدة على السندات التجارية عالية الجودة المقومة بالعملة التي سيتم دفع المنافع بها والتي لها فترات استحقاق تقارب فترات التزام والمنافع ذات الصلة.

تعتمد الافتراضات الرئيسية الأخرى الخاصة بالالتزامات المنافع المحددة، بصورة جزئية على ظروف السوق الحالية. يتضمن الإيضاح رقم 20 مزيداً من المعلومات حول هذه الافتراضات.

تشتمل الأحكام المحاسبية الهامة المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة على ما يلي:

(ح) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

تقدم السياسات المحاسبية للمجموعة نطاق لتصنيف وتقييم نموذج الأعمال للموجودات والمطلوبات المالية في بدايتها ضمن الفئات المحاسبية المختلفة. يتم ذكر معايير التصنيف في السياسة المحاسبية 3(ج)(2).

(ط) المنشآت المهيكلة

تحدد السياسات المحاسبية للمجموعة نطاق تصنيف وتوحيد المنشآت المهيكلة في السياسة المحاسبية رقم 3 (ب)(3).

بالنسبة لكافة الصناديق التي تديرها المجموعة، يمكن للمستثمرين سحب إدارة الصناديق من المجموعة عن طريق التصويت بالأغلبية، كما أن إجمالي المنفعة الاقتصادية للمجموعة في كل صندوق ليست مادية. وبالتالي، خلصت المجموعة إلى أنها تعمل كوكيل للمستثمرين في هذه الصناديق، وعليه لم يتم توحيدها ضمن هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

45 استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

(ي) القطاعات التشغيلية

عند إعداد الإفصاحات حول معلومات القطاعات، قامت الإدارة بوضع بعض الافتراضات لوضع التقرير حول القطاعات. سوف يعاد تقييم هذه الافتراضات بصورة دورية من قبل الإدارة. يتضمن الإيضاح رقم 39 مزيداً من التفاصيل حول القطاعات التشغيلية.

(ك) طريقة معدل الفائدة الفعلي

في ظل طريقة معدل الفائدة الفعلي للمجموعة، كما هو موضح في الإيضاح 3 (ر)، يعترف بإيرادات الفائدة باستخدام معدل يخصم المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على نحو دقيق خلال الفترة المتوقعة للأداة المالية إلى إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي أو التكلفة المطفأة للالتزام المالي مع الاعتراف بتأثير تكاليف ورسوم المعاملات والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يقتضي هذا التقدير بطبيعته أحكاماً عن السلوك المتوقع ودورة الأنوات المعنية، بالإضافة إلى التغييرات المتوقعة على معدل الأساس وإيرادات / مصروفات الرسوم الأخرى التي تعد جزءاً لا يتجزأ من الأداة.

يقتضي تطبيق المرحلة الثانية من تعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك وسيلة عملية لتغيير أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية الناتجة مباشرة عن تعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك على أنها تغييرات في سعر الفائدة المتغير لتلك الأداة، بشرط أن يكون الانتقال من أسعار الفائدة السائدة بين البنوك إلى المعدل الخالي من المخاطر البديل تم على أساس معادل اقتصادياً. أما بالنسبة للتغييرات غير المطلوبة بمقتضى تعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك، يضع البنك أحكاماً لتحديد ما إذا كانت هذه التغييرات ناتجة عن أداة مالية يتم إيقاف الاعتراف بها أو تعديل القيمة الدفترية على النحو المبين في الإيضاح 44 (ل).

وعليه، عند التحول من أسعار الفائدة السائدة بين البنوك إلى معدلات خالية من المخاطر، تضع المجموعة أحكاماً لتقييم ما إذا كان تم التحول على أساس معادل اقتصادياً. وعند إجراء هذا التقييم، تضع المجموعة في الاعتبار مدى التغييرات على التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التحول والعوامل التي أدت إلى هذه التغييرات مع مراعاة كل من العوامل الكمية والنوعية.

(ل) إيقاف الاعتراف بالأدوات المالية

كما هو موضح في الإيضاح 3 (ج) (3 و 4)، تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية إذا كان هناك تعديل جوهري في الأحكام والشروط الخاصة بها. في سياق تعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك، تم بالفعل تعديل العديد من الأدوات المالية خلال عام 2022 عند تحولها من أسعار الفائدة السائدة بين البنوك إلى المعدلات الخالية من المخاطر. إضافة إلى تغير معدل الفائدة للأدوات المالية، قد تكون هناك تغيرات أخرى في شروط الأداة المالية في وقت التحويل. بالنسبة للأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، تقوم المجموعة أولاً بتطبيق الوسيلة العملية كما هو مبين في الإيضاح 44 (ك) أعلاه لبيان التغير في سعر الفائدة المرجعي من أسعار الفائدة السائدة بين البنوك إلى المعدلات الخالية من المخاطر. ثانياً، تطبق المجموعة بشأن أي تغيرات غير مشمولة في الوسيلة العملية أحكاماً لتقييم ما إذا كانت التغييرات جوهرياً، وإذا كانت كذلك، يتم إيقاف الاعتراف بالأداة المالية ويتم الاعتراف بأداة مالية جديدة. إذا كانت التغييرات غير جوهرياً، تقوم المجموعة بتعديل إجمالي القيمة الدفترية للأداة المالية بالقيمة الحالية للتغييرات غير المشمولة في الوسيلة العملية، مخصصة باستخدام معدل الفائدة الفعلي المعدل.

(م) محاسبة التحوط

قامت المجموعة بتصنيف علاقات التحوط حسب كل من القيمة العادلة وتحولت التدفقات النقدية. تتضمن السياسات المحاسبية للتحوط لدى المجموعة عنصر الأحكام والتقدير الوارد في الإيضاح 3 (أ).

يستمر إدراج بنود التحوط وأدوات التحوط لدى المجموعة (التي لم تخضع للتحويل) وفقاً للأسعار المرجعية للفائدة المعروضة بين البنوك، لدى بنوك لندن للجنبيه الإسترليني والدولار الأمريكي. يتم عرض هذه الأسعار المرجعية للفائدة السائدة لدى هذه البنوك على أساس يومي ويتم تبادل التدفقات النقدية لأسعار الفائدة السائدة لدى البنوك مع الأطراف المقابلة كالمعتاد. تمتد علاقات التحوط الخاصة بالتدفقات النقدية لدى المجموعة فيما يتعلق بمخاطر أسعار الفائدة السائدة لدى بنوك لندن للدولار الأمريكي إلى ما بعد التواريخ المتوقعة لإيقاف التعامل بأسعار الفائدة السائدة لدى بنوك لندن للدولار الأمريكي. تتوقع المجموعة أن يتم استبدال أسعار الفائدة السائدة لدى بنوك لندن للجنبيه الإسترليني والدولار الأمريكي بمتوسط سعر التمويل المضمون لليوم الواحد، ولكن هناك عدم يقين بشأن توقيت وحجم التدفقات النقدية من معدل الاستبدال. قد يؤثر عدم اليقين هذا على علاقة التحوط - على سبيل المثال تقييم فعاليتها وتقييم الاحتمالات المرجحة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

45 استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تابع)

(م) طريقة معدل الفائدة الفعلي (تابع)

تطبق المجموعة الإعفاءات المطبقة المتاحة بموجب تعديلات المرحلة الأولى من تعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك، مما يمكنها من الاستمرار في محاسبة التحوط لديها خلال فترة عدم اليقين، وذلك قبل استبدال سعر الفائدة المرجعي الحالي بسعر الفائدة البديل الخالي تقريباً من المخاطر. لتحديد ما إذا كانت المعاملة المتوقعة محتملة بشكل كبير، تقتضي الإعفاءات الافتراض بأن سعر الفائدة السائدة بين البنوك الذي تستند إليه التدفقات النقدية المتحوط لها لا يتم تغييرها نتيجة تعديل سعر الفائدة السائد بين البنوك. تنتهي الإعفاءات عندما ترى المجموعة أن عدم اليقين الناتج عن تعديل سعر الفائدة السائدة بين البنوك لم يعد موجوداً لعلاقات التحوط المرتبطة بأسعار الفائدة السائدة بين البنوك. ينطبق هذا الأمر عندما يكون قد تم تحويل البند المتحوط له بالفعل من سعر الفائدة السائدة بين البنوك إلى معدل خالي من المخاطر وكذلك إلى التعرضات التي تنتقل بالرجوع إلى معدل خالي من المخاطر عند توقف بعض معدلات الفائدة السائدة لدى بنوك لندن في 1 يناير 2022.

تقدم تعديلات المرحلة الثانية من تعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك إعفاءات مؤقتة تسمح بالاستمرار في محاسبة التحوط للمجموعة عند استبدال سعر الفائدة السائدة بين البنوك بمعدل خالي من المخاطر.

قد تختار المجموعة بموجب أحد الإعفاءات للمعدلات الخالية من المخاطر الفردية، بمثابة استيفاء لمتطلبات المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لمكونات البند المتحوط بشأنه المقرر تحديده بشكل منفصل. بالنسبة لكل معدل خالي من المخاطر الذي تم تطبيق الإعفاء له، تضع المجموعة أحكاماً بشأن كل من حجم الأداة والسيولة السوقية لها، ومرجع المعدل الخالي من المخاطر ويتم تسعيرها باستخدام معدل خالي من المخاطر بحيث تكون كافية بالفعل وستزداد خلال فترة 24 شهراً وأن يكون مكون المخاطر للمعدل الخالي من المخاطر المتحوط له قابل للتحديد بصورة منفصلة عند التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له.

(ن) الانخفاض في قيمة الشهرة التجارية:

تقدر المجموعة أن التغييرات المحتملة بشكل معقول في هذه الافتراضات المستخدمة لتحديد انخفاض القيمة لن تتسبب في انخفاض القيمة القابلة للاسترداد للوحدات المنتجة للنقد عن القيمة الدفترية.

(ق) تأثير مخاطر التغير المناخي على الأحكام والتقديرات المحاسبية

تستخدم المجموعة معلومات معقولة ومدعومة لوضع الأحكام والتقديرات المحاسبية، وتتضمن معلومات عن الآثار الملحوظة لمخاطر التغير المناخي الفعلية والانتقالية. ستكون العديد من الآثار الناتجة عن التغير المناخي ذات طبيعة طويلة المدى وعلى قدر من عدم اليقين وذات تأثير محدود على الأحكام والتقديرات المحاسبية.

46 إدارة المخاطر المالية

الإطار العام لإدارة المخاطر

مقدمة ونظرة عامة

إن الهدف الرئيسي للمجموعة هو إدارة المخاطر وتقديم عوائد معدلة في ضوء المخاطر للمساهمين موائمة لمستوى المخاطر المقبولة. تتعرض المجموعة في سياق أعمالها الاعتيادية إلى العديد من المخاطر أبرزها مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التمويل ومخاطر معدلات الفائدة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أخرى مثل المخاطر المتعلقة بالالتزام والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة ومخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ومخاطر أمن المعلومات واستمرارية الأعمال. إن وجود هيكل مُحكم لإدارة المخاطر والملكية يضمن عملية الإشراف على والمسألة عن فعالية إدارة المخاطر التي تواجهها المجموعة. هذا ويتم تحديد هذا التوجه من قبل مجلس الإدارة ويتم تطبيقه من خلال هيكل وإطار مُحكم لإدارة المخاطر.

يكون مجلس الإدارة مسؤول عن التوجيه العام والإشراف والرقابة على المجموعة. وقد قام مجلس الإدارة بتفويض السلطة إلى لجان متخصصة والتي تقوم بدعم مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياته. وقد قام مجلس الإدارة بتفويض إدارة العمليات اليومية للمجموعة إلى الرئيس التنفيذي واللجنة التنفيذية للمجموعة. يتولى مجلس الإدارة كامل المسؤولية عن المجموعة بما في ذلك الاعتماد والإشراف على تنفيذ أهدافه الاستراتيجية واستراتيجية المخاطر والحوكمة والقيم المؤسسية ضمن إطار العمل المتفق عليه وفقاً للهيكل القانونية والتنظيمية ذات الصلة. وفقاً لبنود عقد تأسيس المجموعة، يتألف مجلس الإدارة من أحد عشر عضواً. يشغل كل عضو منصب في المجلس لمدة ثلاث سنوات، وقد يتم تجديدها لمدة ثلاثة سنوات أخرى. كما أن مجالس إدارة الشركات التابعة للبنك يقع على عاتقها نفس المسؤوليات الموكلة تجاه شركاتهم ذات الصلة كما هو حال أعضاء مجلس إدارة المجموعة تجاه المجموعة.

تطبق المجموعة نظام شامل للحوكمة يتضمن الأحكام والعمليات والسياسات التي يقوم من خلالها مجلس الإدارة والإدارة العليا بإدارة المجموعة. يقوم مجلس الإدارة بتوجيه عملية تطبيق معايير الحوكمة كما أنه له دور رقابي وفقاً لميثاقه يتمثل في الإشراف على نظام الحوكمة المطبق في المجموعة. تحدد معايير الحوكمة لدى المجموعة أعلى المعايير المهنية وتقتضي من الشركات التابعة والفروع الدولية وضع أطر حوكمة خاصة بها تتوافق مع إطار حوكمة المجموعة لتنظيمها. كما يتولى رئيس قسم الحوكمة مسؤولية حفظ دليل الحوكمة.

يقوم مجلس الإدارة باعتماد خطط إدارة المخاطر الخاصة بالبنك وشركاته التابعة وشركاته الزميلة والمكاتب الدولية بما في ذلك مكاتب التمثيل والفروع الخارجية. وفقاً للصلاحيات الممنوحة من قبل مجلس الإدارة، تقوم لجنة إدارة المخاطر والالتزام من خلال اجتماعات إدارة المخاطر التي تعقدتها بشكل منفصل بإعداد سياسة عامة لإدارة المخاطر التي تواجهها المؤسسة، وتمارس الصلاحيات المسندة لها بشأن إدارة المخاطر، وتشرف على تطبيق نظام إدارة المخاطر والضوابط الرقابية ذات الصلة. يقوم رئيس قسم إدارة المخاطر بالمجموعة بتقديم تقاريره إلى هذه اللجنة من الناحية الوظيفية.

تتولى لجنة الإدارة مسؤولية اعتماد خطة عمل المجموعة والإشراف على تنفيذها وفقاً للاستراتيجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة بالإضافة إلى الإشراف على جوانب العمل الهامة لدى المجموعة ومراجعتها. تجتمع اللجنة 4 مرات سنوياً أو أكثر حيثما تقتضي الضرورة. يتضمن ميثاق لجنة الإدارة المنبثقة عن المجلس تشكيل اللجنة والمبادئ الإرشادية والمهام والمسؤوليات التفصيلية للجنة.

تتولى لجنة إدارة المخاطر والممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة المتابعة وتقديم الاستشارات إلى مجلس إدارة المجموعة فيما يتعلق بالمخاطر الحالية والمحتملة في المستقبل والمخاطر المرتبطة بالالتزام التي تتعرض لها مجموعة بنك أبوظبي الأول. على وتقوم أيضاً بدراسة وإعداد استراتيجية إدارة المخاطر في المستقبل بما في ذلك تحديد مستوى تقبل المخاطر، كما تعمل على تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر والالتزام لدى المجموعة. تقوم اللجنة أيضاً بالإشراف وتقديم المشورة لمجلس الإدارة بشأن الأمور الهامة البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة. تجتمع اللجنة بصورة ربع سنوية أو أكثر حيثما تقتضي الضرورة. يخضع قسم إدارة المخاطر في المجموعة للتبعية المباشرة للجنة إدارة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة من خلال الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر بالمجموعة. كما يقوم قسم الالتزام برفع تقارير مباشرة بشأن الأمور ذات الصلة بواسطة رئيس قسم الالتزام، الذي يحضر اجتماعات اللجنة. يتضمن ميثاق لجنة إدارة المخاطر والممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة المنبثقة عن المجلس تشكيل اللجنة والمبادئ الإرشادية والمهام والمسؤوليات التفصيلية للجنة.

تتولى لجنة التدقيق مسؤولية الإشراف على فعالية نظم الرقابة الداخلية وجودة ونزاهة البيانات المالية وإعداد التقارير المالية. بالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة بمراجعة واعتماد والإشراف على برامج التدقيق الداخلي والخارجي، وتضمن التنسيق بين المدققين الداخليين والخارجيين. تشرف اللجنة أيضاً على امتثال المجموعة بالقوانين واللوائح المطبقة؛ ويقوم المسؤول الرئيسي عن أعمال التدقيق لدى المجموعة بتقديم تقارير إلى اللجنة بشأن الأنظمة الرقابية الداخلية. كما يقدم رئيس قسم التدقيق تقارير إلى اللجنة بشأن الأمور المتعلقة بالالتزام مثل الإبلاغ عن المخالفات. تجتمع اللجنة 4 مرات سنوياً أو أكثر حيثما تقتضي الضرورة. يتضمن ميثاق لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس تشكيل اللجنة والمبادئ الإرشادية والمهام والمسؤوليات التفصيلية للجنة.

تقوم لجنة المكافآت والترشحات بتقديم التوصيات والإشراف على تعيين وعزل أعضاء مجلس الإدارة وتخطيط التعاقب الوظيفي لأعضاء اللجنة التنفيذية لدى المجموعة، ويشمل ذلك تقييم مهاراتهم ومعرفةهم وخبراتهم لضمان تنفيذهم لمسؤولياتهم بما يعود بالمصلحة على المساهمين والمجموعة. تقوم اللجنة أيضاً بمراجعة سياسة المكافآت وتقديم توصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة. كما تقوم اللجنة باعتماد والإشراف على إجراءات تحديد المكافآت وضمان مواءمتها وتوافقها مع ثقافة وقيم المجموعة وأداء الأعمال واستراتيجية إدارة المخاطر. تجتمع اللجنة مرتين على الأقل سنوياً أو أكثر حيثما تقتضي الضرورة. يتضمن ميثاق لجنة المكافآت والترشحات تشكيل اللجنة والمبادئ الإرشادية والمهام والمسؤوليات التفصيلية للجنة.

يوجد عشرة لجان على مستوى الإدارة. فيما يلي المهام الرئيسية للجان الإدارية العشر:

تمثل اللجنة التنفيذية بالمجموعة أعلى لجنة على مستوى الإدارة تعمل بموجب الصلاحيات الممنوحة لها من قبل مجلس الإدارة. تتولى هذه اللجنة مسؤولية تحديد الأمور التي يلزم أو ينبغي تصعيدها إلى مجلس إدارة المجموعة أو اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. تعمل اللجنة التنفيذية لدى المجموعة على دعم الرئيس التنفيذي للمجموعة في تحديد وتنفيذ استراتيجية المجموعة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

تشتمل المسؤوليات الرئيسية للجنة على إصدار القرارات المتعلقة باستراتيجية المجموعة والموازنات السنوية وإدارة رأس المال وإدارة المخاطر والسياسات والإجراءات الأكثر أهمية بالنسبة للمجموعة. قد تقوم اللجنة التنفيذية لدى المجموعة بمنح بعض صلاحياتها وسلطاتها إلى اللجان الإدارية والموظفين، ولكنها تحتفظ بصلاحيات التعامل مع الاستراتيجية والموازنات السنوية والهيكل والتقارير المالية والنظم الرقابية وإدارة رأس المال والمخاطر والرقابة الداخلية والعقود والأموال المتعلقة بالحوكمة المؤسسية وسياسات مكافآت المدراء التنفيذيين والموارد البشرية، وسياسات المجموعة بشكل عام، وأي أمور أخرى تقع ضمن اختصاصاتها خلاف الأمور المكفولة لمجلس الإدارة. تتكون اللجنة التنفيذية لدى المجموعة من فريق الإدارة التنفيذية، ويترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة. يتضمن ميثاق اللجنة التنفيذية للمجموعة تشكيل اللجنة والمبادئ الإرشادية والمهام والمسؤوليات التفصيلية للجنة.

لجنة الانتماء بالمجموعة

تقوم لجنة الانتماء بالمجموعة بالمساهمة في وضع وتنفيذ استراتيجية المجموعة للاستثمار والانتماء والسياسات والإجراءات ذات الصلة. تتمثل أهداف لجنة الانتماء بالمجموعة في الإشراف الانتمائي العام للمجموعة واتخاذ القرارات بشأن السياسة الانتمائية والأمور المتعلقة بالحوكمة. يتضمن ميثاق لجنة الانتماء بالمجموعة تشكيل اللجنة والمبادئ الإرشادية والمهام والمسؤوليات التفصيلية للجنة.

لجنة إدارة المخاطر لدى المجموعة

تقوم لجنة إدارة المخاطر لدى المجموعة بمساعدة لجنة إدارة المخاطر والممارسات البيئية والمجتمعية والمتعلقة بالحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية في الإشراف على استراتيجية المخاطر والتعرضات على مستوى المجموعة لضمان الإدارة المتكاملة للمخاطر بطريقة فعالة. تتمثل الأهداف الأساسية للجنة في تحديد ووضع ومراقبة مستوى تقبل المخاطر لدى المجموعة بشكل دوري، بالإضافة إلى المنهجية والمعايير والأهداف ذات الصلة مع مراعاة استراتيجية المجموعة وخطة الأعمال. تقوم اللجنة بتقديم تقارير بشأن الأمور ذات الصلة إلى اللجنة التنفيذية لدى المجموعة وحيثما تقتضي الضرورة إلى لجنة إدارة المخاطر والممارسات البيئية والمجتمعية والمتعلقة بالحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة، لإخطارهم عند الضرورة بمستوى والإطار العام لتقبل المخاطر لدى المجموعة. يتضمن ميثاق لجنة إدارة المخاطر لدى المجموعة تشكيل اللجنة والمبادئ الإرشادية والمهام والمسؤوليات التفصيلية للجنة.

لجنة الالتزام لدى المجموعة

تقوم لجنة الالتزام لدى المجموعة بمساعدة لجنة إدارة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة في تحقيق هدفها المتمثل في الإشراف على المسؤوليات التنظيمية لدى المجموعة بالإضافة إلى ضمان التزام المجموعة بالقوانين واللوائح المعمول بها الصادرة عن مختلف السلطات التنظيمية على مستوى المجموعة. تقوم اللجنة أيضاً بالإشراف على السياسات والإجراءات ذات الصلة، بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر، الالتزام بقواعد السلوك الوظيفي داخل المجموعة. يتضمن ميثاق لجنة الالتزام لدى المجموعة تشكيل اللجنة والمبادئ الإرشادية والمهام والمسؤوليات التفصيلية للجنة.

تعتبر لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات هي القوة المحركة والجهة الرئيسية المسؤولة عن اتخاذ القرارات بشأن هيكل ونوعية الميزانية العمومية. تكون لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات مسؤولة بشكل مباشر أمام لجنة إدارة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة عن الإدارة الرشيدة للمخاطر الكامنة في مركز الموجودات والمطلوبات لدى المجموعة. يتضمن ميثاق لجنة إدارة موجودات ومطلوبات لدى المجموعة تشكيل اللجنة والمبادئ الإرشادية والمهام والمسؤوليات التفصيلية للجنة.

لجنة توجيه الموارد البشرية

تقوم لجنة توجيه الموارد البشرية بمساعدة اللجنة التنفيذية لدى المجموعة ولجنة المكافآت والترشيحات في تنفيذ المبادرات الاستراتيجية والتشغيلية المتعلقة بالموارد البشرية لإضافة قيمة للمساهمين على المدى الطويل. ستكون اللجنة هي الراعي الرسمي لجميع مبادرات الموارد البشرية الهامة على مستوى المجموعة بما يتوافق مع القيمة المرجوة من موظفي البنك. يتضمن ميثاق لجنة توجيه الموارد البشرية تشكيل اللجنة والمبادئ الإرشادية والمهام والمسؤوليات التفصيلية للجنة.

لجنة إدارة المخاطر التشغيلية ومخاطر الاحتيال بالمجموعة

تعمل لجنة إدارة المخاطر التشغيلية ومخاطر الاحتيال بالمجموعة على مساعدة اللجنة التنفيذية بالمجموعة و لجنة إدارة المخاطر والممارسات البيئية والمجتمعية والمتعلقة بالحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة في تنفيذ الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية ومخاطر الاحتيال بالمجموعة. تتمثل المسؤوليات الرئيسية لهذه اللجنة في تحديد التوجيهات لتحديد وإدارة المخاطر التشغيلية ومخاطر الاحتيال في جميع المنتجات والعمليات والأنشطة الجديدة فضلا عن تحديد النطاق والسياسة والأهداف والافتراضات والأدوار / المسؤوليات الخاصة بسياسات إدارة المخاطر التشغيلية ومخاطر الاحتيال بالمجموعة. يتضمن ميثاق لجنة إدارة المخاطر التشغيلية ومخاطر الاحتيال بالمجموعة تشكيل اللجنة والمبادئ الإرشادية والمهام والمسؤوليات التفصيلية للجنة.

لجنة مخاطر التكنولوجيا وأمن المعلومات بالمجموعة

تعمل لجنة مخاطر التكنولوجيا وأمن المعلومات بالمجموعة على مساعدة اللجنة التنفيذية بالمجموعة لجنة إدارة المخاطر والممارسات البيئية والمجتمعية والمتعلقة بالحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة في تحقيق أهدافها المتعلقة بالإشراف والمراجعة واتخاذ القرارات المعنية بوضع وسلامة إدارة المخاطر المتعلقة بالتكنولوجيا وأمن المعلومات وخصوصية البيانات وإدارة استمرارية الأعمال، بما في ذلك مواءمتها مع تقبل المجموعة للمخاطر. يتضمن ميثاق لجنة مخاطر التكنولوجيا وأمن المعلومات بالمجموعة تشكيل اللجنة والمبادئ الإرشادية والمهام والمسؤوليات التفصيلية للجنة.

لجنة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

تعمل لجنة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة على مساعدة اللجنة التنفيذية بالمجموعة و لجنة إدارة المخاطر والممارسات البيئية والمجتمعية والمتعلقة بالحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة في جميع الأمور المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة بالمجموعة. يتمثل الهدف الأساسي للجنة في الإشراف على استراتيجية وثقافة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وتعزيز الوعي بشأنها على مستوى المجموعة. يتضمن ميثاق لجنة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة تشكيل اللجنة والمبادئ الإرشادية والمهام والمسؤوليات التفصيلية للجنة.

اللجنة التوجيهية التكنولوجية بالمجموعة

تعمل اللجنة التوجيهية التكنولوجية بالمجموعة على المساعدة في تحقيق حوكمة اللجنة التنفيذية بالمجموعة وتتكفل بالمهام الإشرافية لجميع أنظمة التكنولوجيا والمعلومات على مستوى المجموعة وتدعم لجنة الإدارة التابعة لمجلس الإدارة في دورها الإشرافي على إطار حوكمة تكنولوجيا المعلومات بالمجموعة. يتضمن ميثاق اللجنة التوجيهية التكنولوجية بالمجموعة تشكيل اللجنة والمبادئ الإرشادية والمهام والمسؤوليات التفصيلية للجنة.

لدى المجموعة أقسام مركزية مسؤولة عن إدارة المخاطر يترأسها المسؤول الرئيسي عن إدارة المخاطر لدى المجموعة. يتكون قسم إدارة المخاطر من وحدة إدارة مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ووحدة إدارة مخاطر الائتمان ووحدة إدارة المخاطر التشغيلية ومخاطر الاحتيال والتحقق ووحدة إدارة مخاطر السوق والسيولة ووحدة إدارة أمن المعلومات واستمرارية الأعمال وقسم الحوكمة المؤسسية.

يهدف إطار سياسة إدارة المخاطر المؤسسية في المجموعة إلى تحقيق قيمته الأساسية وأهدافه ليكون مؤسسة عالمية تحرص على زيادة عوائد المساهمين المعدلة في ضوء المخاطر من خلال وضع إطار لإدارة المخاطر على مستوى المجموعة بما في ذلك الفروع المحلية والدولية والشركات التابعة والشركات الزميلة ومكاتب التمثيل الأجنبية. إن الهدف الرئيسي من سياسة إدارة المخاطر المؤسسية هو التأكيد بدرجة معقولة إلى مجلس الإدارة بأن المخاطر التي تهدد تحقيق المجموعة لأهدافه الرئيسية قد تم تحديدها وقياسها ومراقبتها وإدارتها من خلال نظام إدارة مخاطر فعال ومتكامل. يتكون إطار سياسة إدارة المخاطر المؤسسية من وثائق سياسة محددة تغطي جميع المخاطر الجوهرية في المجموعة؛ ويشمل ذلك، سياسة إدارة المخاطر المؤسسية وسياسة تقبل المخاطر والسياسة الائتمانية للمجموعة المتعلقة بالخدمات المصرفية للمؤسسات والاستثمار والسياسة الائتمانية بالمجموعة للأفراد والسياسة الائتمانية للرهونات المتعلقة بالخدمات المصرفية للمستهلكين والسياسة الائتمانية المتعلقة بالخدمات المصرفية الخاصة وسياسة انخفاض القيمة وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وإطار وسياسة مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والسياسات المتعلقة بمخاطر السوق ومخاطر السيولة وسياسة المخاطر التشغيلية وسياسة مخاطر الاحتيال والتحقق والسياسات المتعلقة بمخاطر الالتزام والسياسات المتعلقة بمخاطر أمن المعلومات وسياسة إدارة استمرارية الأعمال وسياسة عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي وسياسة اعتماد المنتجات الجديدة وسياسة التعهيد وإطار الحوكمة الشرعية وسياسة إدارة المخاطر النموذجية وسياسة إدارة المخاطر الاستراتيجية وسياسة إدارة مخاطر السمعة وسياسة وإطار الحوكمة المؤسسية وغيرها. بالإضافة إلى هذه السياسات المتبعة لإدارة المخاطر، قامت المجموعة كذلك بتطبيق سياسات وإجراءات وبرامج تشغيلية مفصلة حيثما تقتضي الضرورة.

تقوم المجموعة بإدارة المخاطر باستخدام ثلاثة خطوط دفاعية تشمل وحدات الأعمال وأقسام التمكين ووحدات الرقابة وقسم التدقيق الداخلي. تمثل وحدات الأعمال وأقسام التمكين خط الدفاع الأول وتعمل على تحديد وإدارة المخاطر في أنشطته اليومية من خلال التأكد أن المخاطر التي تتعرض لها تلك الأنشطة تقع ضمن النطاق الذي يقبله البنك، وأن تلك الأنشطة تلتزم بكافة السياسات والإجراءات الداخلية ذات الصلة. ثم يأتي خط الدفاع الثاني المتمثل في قسم الائتمان لدى المجموعة وقسم إدارة المخاطر وقسم الشؤون القانونية وقسم الالتزام التي تضع ضوابط رقابية على المخاطر بما في ذلك السياسات والإجراءات، التي تقوم بالإشراف والتقييم المستقل لخط الدفاع الأول. يتبع المسؤول الرئيسي عن إدارة المخاطر بالمجموعة مباشرة لجنة إدارة المخاطر والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لضمان استقلالية قسم إدارة المخاطر بالمجموعة عن الأعمال. يقوم قسم التدقيق الداخلي بدور خط الدفاع الثالث ويقدم تأكيدات إلى الإدارة ومجلس الإدارة حول فعالية ممارسات إدارة المخاطر المطبقة بواسطة خطي الدفاع الأول والثاني. يتبع رئيس قسم التدقيق بالمجموعة مباشرة لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر إخفاق العميل أو الطرف مقابل في أداة مالية في الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يؤدي إلى تكبد المجموعة خسارة مالية. تنشأ مخاطر الائتمان بصورة رئيسية من الموجودات المالية مثل القروض والسلف والتمويل الإسلامي والمبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية واتفاقيات إعادة الشراء العكسي والاستثمارات في الدين لغير أغراض المتاجرة والأدوات المالية المشتقة، وبعض الموجودات الأخرى.

يتم تحديد وتقييم مخاطر الائتمان التي تواجهها المجموعة من خلال آلية شاملة تتضمن ثلاثة مستويات للدفاع. يقع مستوى الدفاع الأول على عاتق وحدات الأعمال التي تتولى مسؤولية الحفاظ على الجودة الائتمانية للموجودات بما يتماشى مع استراتيجية الأعمال المعتمدة ومستوى تحمل مخاطر الائتمان. يتمثل المستوى الثاني للدفاع في وحدة الائتمان لدى المجموعة والتي تقوم بتقييم المخاطر على مستوى العميل والتسهيلات والضمانات لدى وحدة إدارة المخاطر لدى المجموعة بشكل دقيق بالتنسيق مع وحدة إدارة المخاطر لدى المجموعة التي تقوم بتقييم مخاطر الائتمان على أساس المحفظة وتطبيق سياسات إدارة مخاطر الائتمان وتحديث نماذج تصنيف مخاطر الائتمان. يقوم التدقيق الداخلي بدور المستوى الثالث للدفاع من خلال إجراء مراجعة منتظمة للتحليلات الائتمانية وأعمال إدارة المخاطر للتحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية من قبل المجموعة. كما تقوم الوحدة بمراجعة وثائق السياسات بشكل منتظم.

ضمن إطار متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان، يتم إجراء مراقبة منتظمة للمخاطر على مستوى الأفراد والمحافظ استناداً إلى عدة معايير تشمل جودة الائتمان ومستويات المخصصات وحدود التعرض من مختلف الأبعاد والأداء المالي والتشغيلي والاستخدام النهائي للأموال ومدى كفاية إجراءات الحد من مخاطر الائتمان والالتزام بالتعهدات المالية وغير المالية، وأداء عمليات الاسترداد وأداء نظام التصنيف وغيرها.

توضح الجداول التالية معلومات حول الجودة الائتمانية للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات في الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى دون مراعاة ضمانات أو أدوات أخرى تستخدم في الحد من مخاطر الائتمان. ما لم يتم تحديد ذلك بشكل واضح، بالنسبة للموجودات المالية، تمثل المبالغ الواردة في الجدول إجمالي القيم الدفترية. بالنسبة لالتزامات القروض وعقود الضمان المالي، تمثل المبالغ الواردة في الجدول المبالغ المتعهد بها أو المضمونة، على التوالي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

تحليل جودة الائتمان (تابع)

المخصص ألف درهم	إجمالي	المشترأة أو الناشئة التي تعرضت لإخفاض ائتماني ⁴		المرحلة 3		المرحلة 2		المرحلة 1		كما في 31 ديسمبر 2021
		التعرض ألف درهم	المخصص ألف درهم	التعرض ألف درهم	المخصص ألف درهم	التعرض ألف درهم	المخصص ألف درهم	التعرض ألف درهم	المخصص ألف درهم	
202,203	257,031,822	-	-	-	118,064	1,495,763	84,139	255,536,059	الأرصدة لدى البنوك المركزية	
64,459	19,383,306	-	-	-	40,637	874,716	23,822	18,508,590	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية	
27,360	46,288,005	-	-	-	-	-	27,360	46,288,005	اتفاقيات إعادة الشراء العكسي	
13,849,613	428,840,162	1,028,379	5,692,979	16,807,188	3,488,808	18,324,871	1,800,998	388,015,124	القروض والسلف والتأمين الإسلامي ¹	
599	4,504,205	-	-	-	-	-	599	4,504,205	الاستثمارات لغير أغراض المتاجرة	
108,911	139,980,556	-	-	-	7,522	72,941	101,389	139,907,615	التكاليف المطفاة الدين بالقيمة العادلة من خلال	
194,516	13,550,479	-	-	399	1,222	344,746	192,895	13,205,066	الإيرادات الشاملة ²	
843,792	216,643,594	10,512	15,724	421,352	255,848	4,687,188	156,080	210,751,733	الأخرى ²	
15,291,453	1,126,222,129	1,038,891	5,708,703	17,996,804	3,912,101	25,800,225	2,387,282	1,076,716,397	موجودات أخرى ³	
									التعرض غير الممول ³	

1 التعرض يمثل إجمالي القروض والسلف والتمويل الإسلامي.

2 المخصص للأدوات المالية المصنفة على أنها بالقيمة العادلة بعد تسويته مقابل احتياطي القيمة العادلة.

3 تم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة بطريقة مبسطة لبعض الموجودات المدرجة كجزء من الموجودات الأخرى، وتم بيانها كجزء من المرحلة 1.

4 قامت المجموعة، بناءً على تقييمها الداخلي لجودة الائتمان باحتساب مبلغ 5.563 مليون درهم على قدم المساواة مع معاملات القروض والسلف والتمويل الإسلامي المتعثر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

تحليل جودة الائتمان (تابع)

المخصص ألف درهم	إجمالي	الموجودات المالية المشترأة أو الناشئة التي تعرضت لإخفاض ائتماني ⁴		المرحلة 3		المرحلة 2		المرحلة 1		كما في 31 ديسمبر 2022
		التعرض ألف درهم	المخصص ألف درهم	التعرض ألف درهم	المخصص ألف درهم	التعرض ألف درهم	المخصص ألف درهم	التعرض ألف درهم	المخصص ألف درهم	
180,380	226,732,663	-	-	-	118,066	1,030,231	62,314	225,702,432	الأرصدة لدى البنوك المركزية	
67,857	24,954,813	-	-	-	41,250	968,818	26,607	23,985,995	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية	
21,958	69,128,050	-	-	-	-	-	21,958	69,128,050	اتفاقيات إعادة الشراء العكسي	
13,879,987	479,724,466	746,263	4,007,217	9,088,489	20,898,190	2,577,553	1,467,682	441,557,544	القروض والسلف والتمويل الإسلامي ¹	
659	4,688,298	-	-	-	-	-	659	4,688,298	الاستثمارات لغير أغراض المتاجرة	
106,445	166,591,291	-	-	-	3,936	40,578	102,509	166,550,713	التكاليف المطفاة الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة	
407,282	15,905,863	-	-	668	330	5,338	406,525	15,899,857	الأخرى ²	
957,512	231,930,913	9,205	10,949	495,462	1,340,630	4,698,776	206,377	225,880,558	موجودات أخرى ³	
15,622,080	1,219,656,357	755,468	4,018,166	9,584,378	22,239,488	2,987,603	2,294,631	1,173,393,447	التعرض غير الممول ³	

1 التعرض يمثل إجمالي القروض والسلف والتمويل الإسلامي.

2 المخصص للأدوات المالية المصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى بعد تسويته مقابل احتياطي القيمة العادلة.

3 تم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة بطريقة مبسطة لبعض الموجودات المدرجة كجزء من الموجودات الأخرى، وتم بيانها كجزء من المرحلة 1.

4 قامت المجموعة، بناءً على تقييمها الداخلي لجودة الائتمان باحتساب مبلغ 3.870 مليون درهم على قدم المساواة مع معاملات القروض والسلف والتمويل الإسلامي المتعثر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

تحليل جودة الائتمان (تابع)

فيما يلي الحركة في إجمالي التعرض:

القروض والسلف والتمويل الإسلامي	المشترأة أو الناشئة التي تعرضت لانخفاض ائتماني				
	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم	المشترأة أو الناشئة التي تعرضت لانخفاض ائتماني ألف درهم
الرصيد كما في 1 يناير 2022	388,015,124	18,324,871	16,807,188	428,840,162	5,692,979
التحويلات:					
المحول من المرحلة 1 إلى المرحلة 2	(3,464,539)	3,464,539	-	-	-
المحول من المرحلة 1 إلى المرحلة 3	(1,354,932)	-	1,354,932	-	-
المحول من المرحلة 2 إلى المرحلة 1	2,075,805	(2,075,805)	-	-	-
المحول من المرحلة 2 إلى المرحلة 3	-	(5,213,887)	5,213,887	-	-
المحول من المرحلة 3 إلى المرحلة 2	-	611,917	(611,917)	-	-
المحول من المرحلة 3 إلى المرحلة 1	282,362	-	(282,362)	-	-
	(2,461,304)	(3,213,236)	5,674,540	-	-
صافي الحركات غير المرحلية	56,038,576	(1,823,426)	822,758	53,528,777	(1,509,131)
صافي المبالغ المشطوبة	(34,852)	(26,694)	(2,406,296)	(2,644,473)	(176,631)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022	441,557,544	13,261,515	20,898,190	479,724,466	4,007,217

التعرض غير الممول

التعرض غير الممول	المشترأة أو الناشئة التي تعرضت لانخفاض ائتماني				
	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم	المشترأة أو الناشئة التي تعرضت لانخفاض ائتماني ألف درهم
الرصيد كما في 1 يناير 2021	210,751,733	4,687,188	1,188,949	216,643,594	15,724
التحويلات:					
المحول من المرحلة 1 إلى المرحلة 2	(1,285,235)	1,285,235	-	-	-
المحول من المرحلة 1 إلى المرحلة 3	(89,763)	-	89,763	-	-
المحول من المرحلة 2 إلى المرحلة 1	189,652	(189,652)	-	-	-
المحول من المرحلة 2 إلى المرحلة 3	-	(302,849)	302,849	-	-
المحول من المرحلة 3 إلى المرحلة 2	-	3,291	(3,291)	-	-
المحول من المرحلة 3 إلى المرحلة 1	(1,185,346)	796,025	389,321	-	-
صافي الحركات غير المرحلية	16,314,171	(784,437)	(237,640)	15,287,319	(4,775)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022	225,880,558	4,698,776	1,340,630	231,930,913	10,949

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

تحليل جودة الائتمان (تابع)

فيما يلي الحركة في إجمالي التعرض:

القروض والسلف والتمويل الإسلامي	المشترأة أو الناشئة التي تعرضت لانخفاض ائتماني				
	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم	المشترأة أو الناشئة التي تعرضت لانخفاض ائتماني ألف درهم
الرصيد كما في 1 يناير 2021	362,778,965	20,275,910	15,166,539	403,288,746	5,067,332
الزيادة نتيجة الاستحواذ	5,831,168	1,221,716	-	7,485,670	432,786
التحويلات:					
المحول من المرحلة 1 إلى المرحلة 2	(3,994,898)	3,994,898	-	-	-
المحول من المرحلة 1 إلى المرحلة 3	(1,852,162)	-	1,852,162	-	-
المحول من المرحلة 2 إلى المرحلة 1	4,829,791	(4,829,791)	-	-	-
المحول من المرحلة 2 إلى المرحلة 3	-	(3,031,690)	3,031,690	-	-
المحول من المرحلة 3 إلى المرحلة 2	-	872,279	(872,279)	-	-
المحول من المرحلة 3 إلى المرحلة 1	75,247	-	(75,247)	-	-
صافي الحركات غير المرحلية	20,368,101	(139,181)	8,409	20,577,450	340,121
صافي المبالغ المشطوبة	(21,088)	(39,270)	(2,304,086)	(2,511,704)	(147,260)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021	388,015,124	18,324,871	16,807,188	428,840,162	5,692,979
التعرض غير الممول					
الرصيد كما في 1 يناير 2021	234,823,309	5,379,356	1,132,552	241,335,217	-
الزيادة نتيجة الاستحواذ	842,918	105,823	-	964,465	15,724
التحويلات:					
المحول من المرحلة 1 إلى المرحلة 2	(2,082,209)	2,082,209	-	-	-
المحول من المرحلة 1 إلى المرحلة 3	(17,761)	-	17,761	-	-
المحول من المرحلة 2 إلى المرحلة 1	630,618	(630,618)	-	-	-
المحول من المرحلة 2 إلى المرحلة 3	-	(266,546)	266,546	-	-
المحول من المرحلة 3 إلى المرحلة 2	-	56,791	(56,791)	-	-
المحول من المرحلة 3 إلى المرحلة 1	12	-	(12)	-	-
صافي الحركات غير المرحلية	(23,445,154)	(2,039,827)	(171,107)	(25,656,088)	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021	210,751,733	4,687,188	1,188,949	216,643,594	15,724

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

تحليل جودة الائتمان (تابع)

فيما يلي التصنيفات الخارجية للأوراق المالية لأغراض المتاجرة والاستثمارات لغير أغراض المتاجرة:

استثمارات لغير أغراض المتاجرة		استثمارات بأقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	
31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
48,671,797	30,281,925	722,673	367
85,179,548	79,096,748	17,189,979	15,221,548
34,775,195	32,414,292	17,725,908	12,648,673
145,062	142,508	82,479	39
5,138,178	3,552,617	9,851,213	3,946,170
		45,572,252	31,816,797
		-	-
		45,572,252	31,816,797
		145,488,090	145,487,491
		(599)	(659)
		173,909,780	173,909,121
		173,909,121	173,909,121

AAA
AA إلى A
BBB إلى B
CCC فأقل
غير مصنفة

ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

الإطار العام لإدارة المخاطر (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

تحليل جودة الائتمان (تابع)

الضمانات المحتفظ بها والأدوات الأخرى المستخدمة في الحد من مخاطر الائتمان (تابع)

تحتفظ المجموعة بضمانات وأدوات أخرى تستخدم في الحد من مخاطر الائتمان التي تتعرض لها. فيما يلي تقدير لنسبة تغطية الضمانات (بعد خصم الفرق بين القيمة السوقية والقيمة المستخدمة لاحتساب تغطية الضمان) لصافي القروض والسلف والتمويل الإسلامي التي تعرضت لانخفاض ائتماني:

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022	
ألف درهم	ألف درهم	
11,205,953	12,372,115	نسبة تغطية قيمة الضمان
3,999,618	4,457,912	0 – 50%
1,763,711	1,686,910	51 – 100%
		أكثر من 100%
		صافي القروض والسلف والتمويل الإسلامي الذي تعرض لانخفاض ائتماني
16,969,282	18,516,937	

تتمثل سياسة المجموعة في مصادرة الضمانات بطريقة منتظمة في الوقت المناسب. لا تستخدم المجموعة بشكل عام الضمانات غير النقدية في عملياتها الخاصة.

رغم أن المجموعة لم تسترد قدر كبير من الضمانات في عامي 2021 و2022، إلا أن حق استرداد هذه الضمانات يساعد المجموعة على إعادة هيكلة وتسوية القروض والسلف والتمويل الإسلامي الذي تعرض لانخفاض ائتماني.

المشتقات، واتفاقيات البيع وإعادة الشراء العكسي واقتراض الأوراق المالية

تعمل المجموعة على الحد من مخاطر ائتمان المشتقات واتفاقيات البيع وإعادة الشراء العكسي واقتراض الأوراق المالية من خلال إبرام اتفاقيات تسوية رئيسية والاحتفاظ بضمانات في شكل نقد وأوراق مالية رانجة.

يتم التعامل مع المعاملات المشتقة في البورصات مع أطراف مقابلة وسيطة، أو يتم الدخول فيها بموجب اتفاقيات رئيسية ضمن الجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات. يتم بشكل عام بموجب هذه الاتفاقيات، في ظروف معينة - على سبيل المثال عندما يكون هناك حدث ائتماني مثل العجز عن السداد - يتم إنهاء جميع المعاملات القائمة بموجب الاتفاق مع الطرف المقابل، ويتم تقييم قيمة الإنهاء وفقاً لقواعد التصفية المعمول بها والمبلغ (المستحق أو مستحق الدفع) قيد التسوية مع الطرف المقابل، وعادةً ما تُدرج المجموعة ملحق للدعم الائتماني بالتزام مع اتفاقية الجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات، التي تُلزم المجموعة وأطرافها المقابلة بإضافة ضمانات للحد من مخاطر الائتمان المتعلقة بالطرف المقابل. يتم أيضاً إضافة ضمانات بشكل يومي فيما يتعلق بالمشتقات التي يتم التعامل بها في البورصات ومع أطراف مقابلة وسيطة.

تقوم المجموعة بإبرام عقود إعادة الشراء وإعادة الشراء العكسي ومعاملات استعارة وإقتراض الأوراق المالية بموجب اتفاقيات رئيسية مع شروط مماثلة لتلك الخاصة باتفاقيات جمعية المقايضات والمشتقات الدولية.

الضمانات المحتفظ بها والأدوات الأخرى المستخدمة في الحد من مخاطر الائتمان

قامت المجموعة بوضع إطار للحد من مخاطر الائتمان كوسيلة للحد من التعرض لمخاطر الائتمان على مستوى المنشأة عن طريق ضمانات صافية من الأوراق المالية الملموسة والقابلة للتحقيق بما في ذلك الضمانات المعتمدة من طرف ثالث. وتشمل أنواع الحد من مخاطر الائتمان اتفاقيات التسوية والضمانات والمشتقات الائتمانية والاعتمادات المستندية. تتأكد المجموعة من أن جميع الوثائق المستخدمة في المعاملات المضمونة وتوثيق عمليات التسوية والضمانات والمشتقات الائتمانية ملزمة لجميع الأطراف وملزمة قانونياً في جميع المحاكم المختصة. كما تتأكد المجموعة من أنه يتم مراجعة كافة الوثائق من قبل السلطة المختصة ولديها الاستشارات القانونية المناسبة للتحقق من إمكانية تنفيذها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

القروض والسلف والتمويل الإسلامي المقدم للعملاء

تعتبر الجدارة الائتمانية العامة للعملاء من الشركات أفضل مؤشر على الجودة الائتمانية للقروض والسلف والتمويل الإسلامي المقدم. إلا أن الضمان يوفر حماية إضافية، ولذلك تطلب المجموعة بشكل عام من الشركات المقترضة تقديم ضمانات. قد تحصل المجموعة على ضمان في شكل رهن من الدرجة الأولى على العقارات ورهونات عائمة على كافة موجودات الشركات وغيرها من الرهونات والضمانات الأخرى.

نظراً لتركيز المجموعة على الجدارة الائتمانية للعملاء من الشركات، تقوم المجموعة بتقييم الرهن العقاري مرة واحدة كل سنتين، في حين يتم إجراء تقييم للموجودات التي تعرضت لانخفاض في القيمة بصورة أكثر تكراراً.

البنود خارج الميزانية العمومية

تطبق المجموعة نفس سياسات إدارة المخاطر لمخاطر البنود خارج الميزانية العمومية على غرار ما تفعله بالنسبة لمخاطر بنود الميزانية العمومية. في حال التزامات الإقراض، يخضع العملاء والأطراف المقابلة لنفس سياسات إدارة الائتمان المطبقة على القروض والسلف والتمويل الإسلامي. قد يتم الحصول على ضمان حسب جدارة الطرف المقابل وطبيعة المعاملة.

المبالغ الناشئة عن خسائر الائتمان المتوقعة

المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة

راجع السياسة المحاسبية 3(ج)(7).

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر لأداة مالية قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي، تأخذ المجموعة بالاعتبار المعطيات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتاحة دون تكلفة أو مجهود زائد. تشمل هذه المعطيات على المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية بناءً على الخبرة السابقة للمجموعة وتقييم الخبراء بشأن الجدارة الائتمانية والمعلومات الاستشرافية.

بالنسبة لتعرض غير الأفراد، يتمثل الهدف من هذا التقييم في تحديد ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان من خلال مقارنة:

- احتمالية التعثر عند البدء والمعدلة وفقاً لفترة استحقاق القرض.
- احتمالية التعثر في تاريخ التقرير الحالي والمعدلة وفقاً للعمر المتبقي للقرض.

وبالمثل، بالنسبة لمحفظة الخدمات المصرفية للأفراد، يتم استخدام الأداء الحالي والسابق للحساب لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

يمكن اعتبار أن مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي استناداً إلى عوامل نوعية مرتبطة بعمليات إدارة مخاطر الائتمان لدى المجموعة والتي قد لا تظهر بشكل كامل في تحليلها الكمي في الوقت المناسب. تعكس هذه التقييمات عادةً وضع هذه التعرضات ضمن فئات معينة، مثل وضعها على قائمة المراقبة. وفي هذه الحالات يتم احتساب احتمالية التعثر على مدى العمر الإنتاجي.

إذا كان هناك دليل على أنه لم تعد هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، في هذه الحالة تتم معاودة قياس مخصص خسائر الأداة المعنية على أساس نموذج خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر. قد تشير بعض المؤشرات النوعية على الزيادة في مخاطر الائتمان، مثل التعثر أو إعادة الجدولة، إلى زيادة مخاطر التعثر لما بعد تلاشي المؤشر نفسه. في هذه الحالات، تحدد المجموعة فترة اختبار يجب أن يُظهر خلالها الأصل المالي سلوكاً جيداً كدليل على انخفاض مخاطر الائتمان المرتبطة به بشكل كافي. كما تلتزم المجموعة بكافة متطلبات فترة الاختبار المنصوص عليها من قبل البنوك المركزية في الولايات ذات الصلة.

بالإضافة إلى الاختبار الكمي القائم على التغيير في احتمالية التعثر، تقوم المجموعة أيضاً بوضع أحكام ائتمانية موثوقة بغرض بيان التأثير المقدر للعوامل التي لم يتم رصدها في نتائج نموذج خسائر الائتمان المتوقعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

المبالغ الناشئة عن خسائر الائتمان المتوقعة (تابع)

درجات مخاطر الائتمان

تقوم المجموعة بتخصيص كل تعرض من تعرضات خلاف خدمات الأفراد لدرجة من درجات مخاطر الائتمان استناداً إلى مجموعة متنوعة من البيانات التي تعتبر مؤشر على مخاطر التعثر مع تطبيق أحكام ائتمانية موثوقة. يتم تعريف درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى مخاطر التعثر عن السداد. تختلف هذه العوامل بحسب طبيعة التعرض وفئة المقترض.

يتم تعريف وتحديد درجات مخاطر الائتمان بحيث تزيد مخاطر حدوث التعثر بشكل تصاعدي كلما تفاقمت مخاطر الائتمان.

يتم تخصيص كل تعرض لدرجة من درجات مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي استناداً إلى المعلومات المتاحة عن المقترض. تخضع حالات التعرض لمراقبة مستمرة وقد يترتب على ذلك انتقال تعرض ما من درجة إلى درجة أخرى من درجات مخاطر الائتمان.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي متعثر السداد عندما:

- فيما يتعلق بالخدمات المصرفية للأفراد، يتم اعتبار أن هناك تعثر في السداد من قبل مدين ما عندما ترى المجموعة أنه من غير المحتمل أن يفي المقترض بكامل التزاماته الائتمانية تجاه المجموعة، دون لجوء المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل مصادرة الضمان (إن وجد)؛

يجب اعتبار بعض التعرضات خارج الميزانية العمومية مثل الضمانات المصرفية والاعتمادات المستندية وغيرها على أنها تعرضت لانخفاض في القيمة في حال اعتقدت المجموعة أنه من المرجح طلب سدادها ولم يتمكن العميل من الوفاء بهذه الالتزامات. في حال كان التعرض خارج الميزانية العمومية في شكل عقود في السوق العالمية وكان هناك شكل بأنه سيتم استلام كافة التدفقات النقدية المستقبلية التعاقدية من الطرف المقابل يجب على المجموعة تقييم صافي تعرض السوق من الطرف المقابل مع الوضع بعين الاعتبار ترتيبات التصفية واجبة النفاذ. سوف يتم اعتبار صافي المركز (إذا كان مستحق من) الذي تم الوصول إليه على أنه تعرض لانخفاض في القيمة.

- فيما يتعلق بالخدمات المصرفية للأفراد، يكون التسهيل أو أي التزام ائتماني مادي تجاه المجموعة متأخر السداد لفترة تزيد عن 90 يوماً.

قد تتغير المدخلات المستخدمة في تقييم ما إذا كانت الأداة المالية متعثرة السداد، كما قد يتغير مدى أهميتها بمرور الوقت لتعكس التغييرات في الظروف. يتوافق تعريف التعثر بشكل كبير مع التعريف المستخدم من قبل المجموعة لأغراض رأس المال النظامي (انظر الإيضاح 45(ه)).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

المبالغ الناشئة عن خسائر الائتمان المتوقعة (تابع)

استخدام المعلومات الاستشرافية

تقوم المجموعة بإدراج المعلومات الاستشرافية في تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأداة ما قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي، وكذلك في قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

تقوم المجموعة بوضع ثلاثة سيناريوهات اقتصادية: حالة أساسية، وهو السيناريو الوسيط الذي يحدد احتمال حدوث بواقع 40٪، وسيناريوهين أقل احتمالية صعوداً وهبوطاً، حيث كل منها يحدد احتمال حدوث بواقع 30٪. تتضمن المعلومات الخارجية التي تتم مراعاتها البيانات الاقتصادية والتوقعات التي تنشرها الهيئات الحكومية والسلطات المالية في البلدان التي تزاوّل فيها المجموعة نشاطها، والمنظمات العالمية مثل مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي، وبعض خبراء التوقعات في القطاع الخاص والأكاديميين.

قامت المجموعة بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل محافظة من محافظ الأدوات المالية، وقامت بناءً على تحليل البيانات التاريخية بتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان.

تتضمن السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة كما في 31 ديسمبر 2022 المؤشرات الرئيسية التالية للسنوات التي تنتهي في 31 ديسمبر 2023 حتى 2027:

الإقليم	المتغير الكلي ²⁻¹	السيناريو	2023	2024	2025	2026	2027
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	سعر النفط	أساسي	-17.94%	-20.03%	1.26%	2.29%	1.39%
		تصاعد	-11.69%	-18.47%	1.09%	2.07%	1.39%
		هبوط	-53.38%	31.64%	4.93%	2.29%	2.11%
	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بالإمارات	أساسي	3.27%	2.10%	2.52%	2.39%	2.39%
		تصاعد	5.56%	2.58%	2.52%	2.39%	2.39%
		هبوط	-2.32%	0.22%	4.20%	3.55%	2.50%
	مؤشر سعر الإسكان بالإمارات	أساسي	2.15%	1.56%	1.43%	2.22%	2.92%
		تصاعد	4.48%	2.25%	1.08%	2.06%	2.87%
		هبوط	-3.34%	0.95%	3.94%	4.08%	3.20%
	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بمصر	أساسي	6.35%	4.60%	4.21%	4.02%	4.22%
تصاعد		8.83%	4.66%	4.21%	4.02%	4.22%	
هبوط		-0.07%	4.66%	5.12%	4.93%	4.71%	
مؤشر الأسهم بمصر	أساسي	8.13%	5.61%	5.53%	2.87%	3.05%	
	تصاعد	21.17%	0.62%	4.05%	2.87%	3.05%	
	هبوط	-30.41%	35.77%	17.68%	3.88%	3.05%	
معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بالمملكة المتحدة	أساسي	0.03%	1.41%	1.46%	1.11%	1.25%	
	تصاعد	2.77%	1.40%	1.18%	1.11%	1.46%	
	هبوط	-6.09%	1.58%	2.55%	1.11%	1.16%	
مؤشر الأسهم بالمملكة المتحدة	أساسي	4.01%	2.54%	4.38%	4.69%	4.55%	
	تصاعد	14.56%	0.12%	1.64%	2.88%	4.85%	
	هبوط	-16.20%	11.47%	10.68%	6.60%	3.81%	

¹ يمثل متوسط الزيادة/النقص السنوي على مدى الفترة.

² هناك عوامل كلية متغيرة إضافية تستخدم لمناطق أخرى ذات صلة بسوقها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

المبالغ الناشئة عن خسائر الائتمان المتوقعة (تابع)

الموجودات المالية المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية لقرض ما لعدة أسباب، منها تغير ظروف السوق والاحتفاظ بالعملاء وعوامل أخرى لا تتعلق بالتراجع الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم إيقاف الاعتراف بالقرض القائم الذي تم تعديل شروطه، بحيث يتم الاعتراف بالقرض المعدل كقرض جديد بالقيمة العادلة وفقاً للسياسة المحاسبية الواردة في الإيضاح 3(ج) (4).

عندما يتم تعديل شروط الأصل المالي، ولا يسفر التعديل عن إيقاف الاعتراف، فإن تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان من الأصل قد زادت بصورة جوهرية تتضح من خلال مقارنة:

- احتمالية التعثر على مدى العمر المتبقي كما في تاريخ التقرير بناءً على الشروط المعدلة؛ مع
- احتمالية التعثر على مدى العمر المتبقي المقدر بناءً على المعطيات المتاحة وقت الاعتراف المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض بشأن القروض المقدمة للعملاء الذين يواجهون صعوبات مالية (يشار إليها بـ "أنشطة إعادة الجدولة") لزيادة فرص التحصيل وتقليل مخاطر التعثر. وفقاً لسياسة إعادة الجدولة لدى المجموعة، تتم إعادة جدولة القرض على أساس انتقائي إذا كان المدين يواجه صعوبة في الوفاء بدينه في الوقت الراهن أو إذا كانت مخاطر التعثر عالية، وكان هناك دليل على قيام المدين ببذل كافة الجهود المعقولة للسداد وفقاً للشروط التعاقدية الأصلية، ويُتوقع أن يكون المدين قادر على الوفاء وفقاً للشروط المعدلة.

عادةً ما تتضمن الشروط المعدلة مد فترة الاستحقاق وتغيير توقيت دفعات الفائدة وتعديل شروط التعهدات الخاصة بالقرض. تخضع قروض الأفراد وغير الأفراد لسياسة إعادة الجدولة. تقوم لجنة الائتمان لدى المجموعة بمراجعة التقارير حول أنشطة إعادة الجدولة.

بالنسبة للموجودات المالية التي تم تعديلها كجزء من سياسة إعادة الجدولة لدى المجموعة، فإن تقدير احتمالية التعثر يعكس ما إذا كان التعديل قد أسفر عن تحسين أو استعادة قدرة المجموعة على تحصيل الفائدة والمبلغ الأصلي، وكذلك تجربة المجموعة السابقة بشأن إجراءات إعادة الجدولة المماثلة. كجزء من هذه العملية، تقوم المجموعة بتقييم حالة السداد للمقترض وفقاً للشروط التعاقدية المعدلة، كما تراعي مختلف مؤشرات نمط السداد.

بصفة عامة، تعتبر إعادة الجدولة مؤشر نوعي على الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وقد يكون توقع إعادة الجدولة بمثابة دليل على أن التعرض لانخفاض ائتماني (الإيضاح 3(ج) (7)). يتعين على العميل إظهار نمط سداد جيد على مدى فترة زمنية قبل أن يُستدل على تلاشي التعرض للانخفاض الائتماني/تلاشي حالة التعثر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

المبالغ الناشئة عن خسائر الائتمان المتوقعة (تابع)

قروض بشروط معاد جدولتها

تتمثل القروض التي تنطوي على شروط معاد جدولتها في القروض التي تم إعادة جدولتها بسبب تدهور المركز المالي للمقترض، حيث تكون المجموعة قد قدمت تنازلات هامة لم تكن لتقدمها في ظروف أخرى. بمجرد إعادة جدولة القرض، فإنه يبقى في هذه الفئة لفترة اثني عشر شهراً على الأقل لحين التأكد من أن نمط السداد يتوافق مع اتفاقية إعادة الجدولة. تحدد المجموعة فترة الاثني عشر شهراً تبدأ من تاريخ توقيع اتفاقية إعادة الجدولة. كما في تاريخ التقرير، قامت المجموعة بإعادة التفاوض بشأن التعرضات التالية:

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022	قروض بشروط معاد جدولتها
ألف درهم	ألف درهم	
11,221,153	10,644,491	إجمالي القيمة الدفترية
3,277,389	5,818,785	مخصص انخفاض القيمة
2,612,235	3,007,972	مخصص انخفاض القيمة

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

إن المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس خسائر الائتمان المتوقعة هي:

- احتمالية التعثر؛
- الخسارة المحتملة عند التعثر؛ و
- التعرض عند التعثر.

يتم تحديد احتمالية التعثر على مدى عمر الأداة استناداً إلى سجل الاستحقاق. ينظر هذا السجل في كيفية تطور حالات التعثر في المحفظة على مدى الفترة المتبقية للقروض.

احتمالية التعثر هي تقدير مدى احتمال التعثر على مدار فترة زمنية محددة، ويتم تقديره في وقت زمني معين. يركز الاحتساب على نماذج إحصائية المصممة لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات. تستند النماذج الإحصائية إلى البيانات الداخلية متضمنة كل من العوامل الكمية والنوعية وبيانات السوق (حيثما تكون متاحة). تقدر احتمالية التعثر مع مراعاة الاستحقاقات التعاقدية للتعرضات يركز التقييم على الظروف الراهنة والعدلة لمراعاة تقييمات الأوضاع المستقبلية التي ستؤثر على احتمالية التعثر.

تتمثل الخسارة المحتملة عند التعثر في حجم الخسارة المحتملة في حالة حدوث تعثر. تقوم المجموعة بتقدير الهيكل الزمني للخسارة المحتملة عند التعثر بناءً على الضمانات الحالية وقطاع العمل الذي يزاول فيه الطرف المقابل نشاطه والبلد المحتمل فيه التعرض للمخاطر وتكاليف الاسترداد التي تعتبر جزء لا يتجزأ من الأصل المالي. تتم إعادة قياس الخسارة المحتملة عند التعثر وفقاً لسيناريوهات اقتصادية مختلفة تتضمن تأثير التغيير في أسعار النفط وأسعار العقارات وغيرها من العوامل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

المبالغ الناشئة عن خسائر الائتمان المتوقعة (تابع)

قياس خسائر الائتمان المتوقعة (تابع)

يتمثل التعرض عند التعثر في التعرض المتوقع في حالة حدوث تعثر. تحدد المجموعة التعرض عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب الالتزامات التعاقدية. فيما يتعلق بالالتزامات غير المسحوبة والتسهيلات غير الممولة مثل خطابات الائتمان والاعتمادات المستندية، يتمثل التعرض عند التعثر في مبلغ التعرض عندما يصبح التسهيل مستحق الدفع ويرتكز التحويل الممول على العوامل المحددة في بازل.

إلا أنه بالنسبة لتسهيلات بطاقات الائتمان التي تتضمن قرض وعنصر التزام غير مسحوب، تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الفترة التعاقدية ويتم احتساب التعرض عند التعثر باستخدام نموذج داخلي. يمكن للمجموعة إلغاء هذه الحدود فوراً، إلا أن هذا الحق التعاقدية لا يتم تطبيقه خلال الأعمال الإدارية اليومية، ولكن يمكن تطبيقه فقط عندما تكون المجموعة على دراية بوجود زيادة في مخاطر الائتمان على مستوى المنشأة.

عندما يتم تحديد مؤشر على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية التي تنطوي على سمات مخاطر مماثلة، والتي تشمل:

- نوع الأداة؛
- الأداء التاريخي السابق؛
- قطاع العمل؛ و
- الموقع الجغرافي للمقترض.

تخضع عملية التجميع لمراجعة منتظمة لضمان أن تبقى التعرضات التي توجد في مجموعة محددة متجانسة بشكل مناسب.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

المبالغ الناشئة عن خسائر الائتمان المتوقعة (تابع)

مخصص الخسائر

توضح الجداول التالية مطابقات الرصيد الافتتاحي مع الرصيد الختامي لمخصص الخسائر حسب فئة الأداة المالية. تم تحديد أساس تحديد التحويلات بسبب التغييرات في مخاطر الائتمان في سياسة المجموعة المحاسبية؛ انظر إيضاح 3 (ج)(7).

الموجودات المشتركة التي تعرضت لانخفاض الإجمالي ألف درهم	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	المرحلة 1 ألف درهم	الرصيد كما في 1 يناير 2022
15,291,453	2,387,282	3,912,101	7,953,179	1,038,891	الرصيد كما في 1 يناير 2022
					التحويلات:
					المحول من المرحلة 1 إلى المرحلة 2
	(55,302)	55,302	-	-	المحول من المرحلة 1 إلى المرحلة 3
	(65,455)	-	65,455	-	المحول من المرحلة 2 إلى المرحلة 1
	151,013	(151,013)	-	-	المحول من المرحلة 2 إلى المرحلة 3
	-	(1,508,638)	1,508,638	-	المحول من المرحلة 3 إلى المرحلة 1
	-	106,377	(106,377)	-	المحول من المرحلة 3 إلى المرحلة 2
	61,618	-	(61,618)	-	المحول من المرحلة 3 إلى المرحلة 1
	91,874	(1,497,972)	1,406,098	-	تأثير التغيير في المخصص مشطوبات وتعديلات أخرى
	(244,121)	664,764	2,498,585	(21,685)	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022
	59,596	(91,290)	(2,273,484)	(261,738)	
	2,294,631	2,987,603	9,584,378	755,468	
	2,897,543	2,897,543	2,897,543	2,897,543	
	(2,566,916)	(2,566,916)	(2,566,916)	(2,566,916)	
	15,622,080	15,622,080	15,622,080	15,622,080	

1 فيما يتعلق ببعض الموجودات المدرجة على أنها جزء من الموجودات الأخرى، يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لمنهجية مبسطة ويتم إدراجها على أنها جزء من المرحلة 1.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

المبالغ الناشئة عن خسائر الائتمان المتوقعة (تابع)

مخصص الخسائر (تابع)

الموجودات المشتركة التي تعرضت لانخفاض الإجمالي ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 1 ألف درهم	الرصيد كما في 1 يناير 2021
13,601,664	6,308,890	3,446,374	3,150,926	الرصيد كما في 1 يناير 2021
1,266,479	176,789	230,433	387,162	الزيادة نتيجة الاستحواذ
				التحويلات:
				المحول من المرحلة 1 إلى المرحلة 2
	-	109,271	(109,271)	المحول من المرحلة 1 إلى المرحلة 3
	-	71,619	(71,619)	المحول من المرحلة 2 إلى المرحلة 1
	-	(141,390)	141,390	المحول من المرحلة 2 إلى المرحلة 3
	-	445,836	(445,836)	المحول من المرحلة 3 إلى المرحلة 1
	-	(185,139)	185,139	المحول من المرحلة 3 إلى المرحلة 2
	-	(13,647)	13,647	المحول من المرحلة 3 إلى المرحلة 1
	318,669	(292,816)	(25,853)	تأثير التغيير في المخصص مشطوبات وتعديلات أخرى
	3,246,413	553,062	(1,123,060)	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021
	(2,097,582)	(24,952)	(1,893)	
	7,953,179	3,912,101	2,387,282	
	17,967	17,967	17,967	
	(146,645)	(146,645)	(146,645)	
	1,038,891	1,038,891	1,038,891	
	15,291,453	15,291,453	15,291,453	

1 يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على بعض الموجودات المدرجة كجزء من موجودات أخرى، على أساس منهج مبسط، ويتم تسجيلها كجزء من المرحلة 1.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

ترقب المجموعة تركيزات مخاطر الائتمان على مستوى القطاع الاقتصادي والطرف المقابل والمنطقة الجغرافية. فيما يلي تحليل تركيزات مخاطر الائتمان في تاريخ التقرير:

التركيزات بحسب القطاع الاقتصادي

التركيزات بحسب القطاع الاقتصادي	التزامات قروض غير مسجوبة		إتفاقيات إعادة شراء عكسي		الاستثمارات		القروض والسلف والتمويل الإسلامي	
	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
الزراعة	63	153,426	-	-	-	-	1,533,714	2,679,359
الطاقة	17,905,281	17,986,173	7,696,822	5,903,063	7,696,822	5,903,063	37,916,788	32,056,358
التصنيع	3,216,565	3,961,004	1,066,722	899,410	1,066,722	899,410	23,584,325	22,808,173
الإشاعات	1,415,292	838,086	376,120	995,513	376,120	995,513	11,992,473	11,332,923
العقارات	7,224,316	7,211,121	1,576,742	1,360,627	1,576,742	1,360,627	93,387,686	89,696,672
التجارة	1,229,184	4,677,329	120,681	117,764	120,681	117,764	25,374,643	25,606,349
النقل والاتصالات	4,706,375	17,876,434	4,514,107	4,518,113	4,514,107	4,518,113	37,330,136	42,895,098
البنوك	-	-	37,678,291	55,656,317	37,678,291	55,656,317	11,700,842	7,920,375
المؤسسات المالية الأخرى	8,396,129	15,756,617	2,970,536	10,345,007	2,970,536	10,345,007	40,076,241	77,283,322
الخدمات	2,856,405	4,873,501	6,276,410	1,629,837	6,276,410	1,629,837	26,685,073	34,709,356
القطاع الحكومي	4,391,362	3,976,650	5,639,178	3,126,726	5,639,178	3,126,726	41,254,574	55,910,901
شخصية - قروض وإتفاقيات الائتمان	66,500	25,568	-	-	-	-	52,740,445	49,891,748
شخصية - رهن تجاري	-	-	-	-	-	-	25,263,222	26,933,832
	51,407,472	77,335,909	46,288,005	69,128,050	191,060,342	205,726,577	428,840,162	479,724,466

يتم عرض المبالغ أعلاه على أساس الإجمالي ولم يتم تعديلها بناء على المخصصات أو الفوائد المعلقة، إن وجدت.

يتم إدراج أدوات حقوق الملكية ضمن الاستثمارات حيث أن مخاطر الائتمان لا تنطبق عليها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

أقصى تعرض لمخاطر الائتمان بدون مراعاة أي ضمانات أو أدوات أخرى لتخفيف مخاطر الائتمان

يوضح الجدول أدناه أقصى تعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود داخل الميزانية العمومية، بما فيها المشتقات. تم بيان إجمالي أقصى تعرض، قبل بيان أثر التخفيف من خلال استخدام ترتيبات التسوية والضمانات الرئيسية:

إيضاح	إجمالي أقصى تعرض للمخاطر 31 ديسمبر 2022	إجمالي أقصى تعرض للمخاطر 31 ديسمبر 2021
4	226,732,663	257,031,822
5	27,954,342	36,650,351
6	24,954,813	19,383,306
7	69,128,050	46,288,005
8	479,724,466	428,840,162
9	171,279,589	144,484,761
	30,216,153	18,277,278
الإجمالي	1,029,990,076	950,955,685
39	51,162,442	22,305,976
39	7,711,401	1,967,790
الإجمالي	58,873,843	24,273,766
38	154,595,004	165,236,122
38	77,335,909	51,407,472
الإجمالي	231,930,913	216,643,594
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	1,320,794,832	1,191,873,045

حيثما يتم تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان، ولكنها لا تمثل أقصى تعرض للمخاطر التي قد تنشأ مستقبلاً نتيجة للتغير في القيم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

تصنيف الاستثمارات وفقاً للأطراف المقابلة:

استثمارات غير أغراض المتاجرة		استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	
31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
119,907,304	93,954,390	25,726,513	28,835,932
536,497	634,136	779,326	2,065,942
15,529,732	15,337,453	786,919	737,753
27,916,727	28,062,492	1,030,472	4,461,755
10,019,520	7,499,619	3,493,567	9,470,870
173,909,780	145,488,090	31,816,797	45,572,252
(659)	(599)	-	-
173,909,121	145,487,491	31,816,797	45,572,252

القطاع الحكومي
المؤسسات الدولية
القطاع العام
القطاع المصرفي
قطاع الشركات / القطاع الخاص

ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
(خسائر الائتمان المتوقعة) من الأوراق
المالية بالتكلفة المطفأة

مخاطر التسوية

قد يترتب على أنشطة المجموعة ظهور مخاطر وقت تسوية المعاملات والعمليات التجارية. تتعلق مخاطر التسوية بالخسائر الناجمة عن إخفاق الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته من خلال تقديم مبالغ نقدية أو ضمانات أو غيرها من الموجودات بحسب شروط التعاقد المتفق عليها. إن أي تأخير في التسوية يعد نادر الحدوث ويخضع للمراقبة.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات

تنشأ مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة من احتمال إخلال الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وهي تقتصر على القيمة السوقية الإيجابية للأدوات التي تكون في صالح المجموعة. يشار إلى القيمة السوقية الإيجابية أيضاً باسم "تكلفة الاستبدال" باعتبارها تقديراً لتكلفة استبدال المعاملات بأسعار السوق السائدة في حالة إخفاق الطرف المقابل. تيرم المجموعة معظم عقود المشتقات مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

التركيز بحسب المنطقة الجغرافية:

الإجمالي ألف درهم	أخرى ألف درهم	آسيا ألف درهم	الأمريكتان ألف درهم	الدول العربية ألف درهم	أوروبا ألف درهم	الإمارات العربية المتحدة ألف درهم
228,549,209	-	139,327	182,469,183	14,482,802	1,378,373	30,079,524
31,816,797	16,108	2,282,333	1,629,911	12,865,134	1,806,724	13,216,587
24,954,813	160,423	3,743,931	650,202	6,475,368	12,870,427	1,054,462
69,128,050	2,585,950	5,582,610	23,244	29,534,900	25,845,595	5,555,751
58,873,843	102,356	1,286,409	76,299	1,477,805	52,620,274	3,310,700
479,724,466	4,533,284	16,593,039	25,819,384	45,418,453	36,274,357	351,085,949
173,909,780	1,738,779	43,877,003	33,911,226	30,823,478	25,361,564	38,197,730
1,066,956,958	9,136,900	73,504,652	244,579,449	141,077,940	156,157,314	442,500,703
258,934,979	-	86,465	117,307,999	23,080,192	76,500,164	41,960,159
45,572,252	713,134	6,120,215	2,467,166	16,220,924	3,061,200	16,989,613
19,383,306	178,115	724,995	550,678	1,973,668	15,595,686	360,164
46,288,005	3,197,220	6,906,115	48,350	21,792,403	11,772,481	2,571,436
24,273,766	171,151	932,912	159,507	1,764,170	17,806,558	3,439,468
428,840,162	3,390,907	18,238,829	20,208,219	47,158,094	40,962,981	298,881,132
145,488,090	2,030,924	28,060,049	18,045,215	30,602,192	24,043,688	42,706,022
968,780,560	9,681,451	61,069,580	158,787,134	142,591,643	189,742,758	406,907,994

كما في 31 ديسمبر 2022
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية
تقارير إعادة شراء عكسي
أدوات مالية مشتقة
فروض و سلف وتمويل إسلامي
استثمارات لغير أغراض المتاجرة

كما في 31 ديسمبر 2021
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية
تقارير إعادة شراء عكسي
أدوات مالية مشتقة
فروض و سلف وتمويل إسلامي
استثمارات لغير أغراض المتاجرة

يتم قياس التركيز حسب المنطقة للاستثمارات وفقاً لموقع المصدر للجهة المصدرة للأوراق المالية، في حين يقاس التركيز بحسب المنطقة الجغرافية للبنود الأخرى بناءً على موطن المقرض. يتم عرض المبالغ أعلاه على أساس إجمالي ولم يتم تعديلها بالمخصصات أو الفوائد المعلقة، إن وجدت. يتم بيان التركيز من حيث المنطقة الجغرافية للاتزامات غير المسحوبة في الإيضاح رقم 38 من هذه البيانات المالية الموحدة.

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر التي قد تنتج عن عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها أو يمكنها الوفاء بهذه الالتزامات ولكن بتكلفة مرتفعة.

تنشأ مخاطر السيولة من التدفقات النقدية التي تنتج من الموجودات والمطلوبات، بما في ذلك الأدوات المشتقة والالتزامات الأخرى غير المدرجة في الميزانية العمومية، والتي لا تتوافق من حيث العملة والحجم والفترة. يعمل البنك على ضمان الوفاء بكافة الالتزامات عند استحقاقها في ظل الظروف الاعتيادية والحرية للأعمال دون تكبد تكاليف أعلى.

إدارة مخاطر السيولة

حددت المجموعة قابلية تحمّل مخاطر السيولة عند مستوى معين وذلك للتأكد من أن المجموعة لديها القدرة على التحكم في مخاطر السيولة وتوفر النقد أو ما يعادله الكافي للوفاء بالتزاماتها المالية في ظل كافة الظروف المستقبلية دون تكبد تكاليف إضافية كبيرة لفترة ثلاثة أشهر متعاقبة. يتم دعم سياسة تحمّل المخاطر من خلال إطار إدارة المخاطر الشامل الذي يتضمن الحدود المعتمدة من لجنة الموجودات والمطلوبات لدى المجموعة بشأن المقاييس الرئيسية للتمويل والسيولة، واختبار الضغط المالي، وخطة التمويل في حالة الطوارئ.

يتم كذلك تحديد مدى قابلية تحمّل مخاطر السيولة عند مستوى معين لضمان الالتزام المستمر بلوائح السيولة الحالية والمقترحة من الجهات التنظيمية المحلية والدولية، وهي موضوعة لدعم أهداف التصنيف الائتماني الخارجي للمجموعة.

تعد نسبة تغطية السيولة أحد الوسائل الهامة لقياس مدى كفاية السيولة بموجب النظم العالمية الحالية. وقد اعتادت المجموعة الالتزام باللوائح الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بإطار بازل 3 وقام بإعداد تقارير داخلية حول أرقام نسبة تغطية السيولة وفقاً لإطار بازل 3 لفترة زمنية طويلة. وبالتالي قامت المجموعة بضخ استثمارات كبيرة لتطبيق إطار عمل يتضمن أنظمة وضوابط تضمن الامتثال لكافة الجوانب النوعية والكمية لمتطلبات السيولة وفقاً لإطار بازل 3. تواصل المجموعة أيضاً قياس معدل الموجودات السائلة المؤهلة والتقرير عنها وفقاً لما حدده مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بشأن العائدات المصرفية.

تم تحديد حدود السيولة على مستوى المجموعة وتعميمها على جميع وحدات المؤسسة بما يضمن التزام المجموعة بدرجة تحمّل مخاطر السيولة المحددة. وبالمثل، يتم وضع الحدود الدولية لضمان الالتزام بأي متطلبات تنظيمية محلية إضافية عند إدارة السيولة.

تخضع كافة السياسات والإجراءات الخاصة بالسيولة لمراجعة وموافقة لجنة الموجودات والمطلوبات لدى المجموعة.

التعرض لمخاطر السيولة

فيما يلي تقرير مفصل حول عدم التوافق بين الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات دون الأخذ بالاعتبار المحتجزات السابقة لدى المجموعة.

فترة استحقاق غير محددة	أكثر من 5 سنوات	3 سنوات	1 إلى 3 سنوات	3 أشهر إلى ستة أشهر	حتى 3 أشهر	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
3,862,455	680,340	829,273	9,405,184	228,368,829	228,368,829	228,368,829
-	5,509,500	9,056,324	25,635,985	16,644,294	16,644,294	31,816,797
-	12,039,210	12,222,893	4,368,204	24,886,956	24,886,956	24,886,956
-	91,926,009	116,723,716	57,307,559	28,904,283	28,904,283	69,106,092
-	36,448,860	35,702,399	21,502,193	3,057,711	3,057,711	58,873,843
2,630,191	-	-	-	67,208,857	67,208,857	459,593,327
7,168,089	-	-	-	36,480,423	36,480,423	173,909,121
5,795,207	-	-	-	7,168,089	7,168,089	7,168,089
20,332,179	-	-	7,551,414	5,795,207	5,795,207	5,795,207
-	-	-	-	22,654,241	22,654,241	20,332,179
-	-	-	-	-	-	30,205,655
39,788,121	146,603,919	174,534,605	125,770,539	428,205,594	428,205,594	1,110,056,095
-	-	3,673,000	3,032,371	54,854,969	54,854,969	61,560,340
-	-	16,323,592	8,516,896	14,164,027	14,164,027	39,004,515
-	-	-	776,635	30,961,721	30,961,721	31,738,356
-	11,681,781	11,824,864	4,687,064	3,940,128	3,940,128	62,024,540
-	710,687	5,118,485	157,829,862	531,533,489	531,533,489	700,573,371
-	20,435,359	23,812,000	3,486,363	7,588,148	7,588,148	62,635,133
-	420,620	-	9,262,244	-	-	420,620
115,050,243	-	-	-	27,786,733	27,786,733	37,048,977
-	-	-	-	-	-	115,050,243
115,050,243	33,248,447	60,751,941	187,591,435	670,829,215	670,829,215	1,110,056,095
-	407	871,410	36,581,724	39,560,238	39,560,238	77,335,909
-	23,064,804	16,879,437	20,528,575	80,159,980	80,159,980	154,595,004

التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة
التزامات طرحة تجارية

1 لدى المجموعة خيار تسيل الأدوات المشتقة في أي وقت.

المطلوبات وحقوق الملكية
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية
التقاييم إعادة الشراء
أوراق تجارية
أدوات مالية مشتقة 1
حسابات العملاء ودائع أخرى
قروض لأجل
سندات ثلثوية
مطلوبات أخرى
حقوق الملكية

الموجودات
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية
التقاييم إعادة شراء عكسي
أدوات مالية مشتقة 1
قروض وبنوك وتمويل إسلامي
استثمارات لغير أغراض المتاجرة
استثمارات عقارية
ممتلكات ومعدات
الموجودات غير الملموسة
موجودات أخرى

فيما يلي فترات استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر 2022:

(ب) مخاطر السيولة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في مخاطر حدوث تقلبات في إيرادات أو رأسمال المجموعة على إثر التغيرات في قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في عوامل السوق مثل أسعار الفائدة وهوامش الائتمان وأسعار صرف العملات الأجنبية والأسعار السوقية للأسهم والسلع.

إدارة مخاطر السوق

تقوم المجموعة بتصنيف تعرضها لمخاطر السوق إلى محافظ استثمارية وتجارية ومحافظ غير تجارية. تتم إدارة المحافظ الاستثمارية والتجارية على أساس القيمة العادلة.

تكون لجنة إدارة الاستثمارات مسؤولة عن مراقبة وتوجيه الأنشطة الاستثمارية والتجارية في الأسواق العالمية. كما تعمل على ضمان الإدارة الفعالة لمخاطر السوق وفقاً للمبادئ المحددة في سياسة إدارة مخاطر السوق. كما تمثل هذه اللجنة فرعية عن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة المكفول لها الصلاحية والمسؤولية الكاملة لإدارة مخاطر السوق.

إن لجنة إدارة مخاطر السوق بالمجموعة مسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسات والطرق التفصيلية الخاصة بإدارة المخاطر ومدى قابلية مخاطر السوق بما في ذلك إطار الرقابة الذي يخضع للمراجعة من قبل لجنة إدارة الاستثمارات وتقديمها لاعتمادها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة ولجنة إدارة المخاطر والامتثال بمجلس الإدارة.

التعرض لمخاطر السوق – المحافظ التجارية

تعد القيمة المعرضة للمخاطر هي الأداة التحليلية الرئيسية المستخدمة في قياس ومراقبة التعرض لمخاطر السوق داخل المحافظ التجارية لدى المجموعة والتي تشمل الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والمشتقات التجارية. تتمثل القيمة المعرضة للمخاطر للمحفظة التجارية في الخسائر المقدرة التي سوف تتعرض لها المحفظة على مدى فترة زمنية محددة (فترة الاحتفاظ) نتيجة لتغيرات السوق السلبية ولاحتمالية محددة (مستوى الثقة). يستخدم نموذج القيمة المعرضة للمخاطر المحاكاة التاريخية على أساس مستوى ثقة 99٪ بافتراض أن فترة الاحتفاظ هي يوم واحد. ومن خلال استخدام بيانات السوق من الإثني عشر شهراً السابقين 1، والعلاقات الملحوظة بين الأسعار والأسواق المختلفة، يستخرج النموذج عدداً من السيناريوهات المستقبلية المقبولة للتغيرات في أسعار السوق. تشمل الرسوم والأسعار السوقية التاريخية عوامل المخاطر المرتبطة بفئات الموجودات التالية: صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والائتمان والسلع وحقوق الملكية العامة.

وضعت حدود القيمة المعرضة للمخاطر تشمل جميع مكاتب التداول. يخضع الهيكل العام لحدود القيمة المعرضة للمخاطر الخاص بالمحافظ التجارية لمراجعة وموافقة لجنة إدارة الاستثمارات ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة. ويتم تقليص هذه الحدود بعد ذلك للمحافظ التجارية.

تستند القيمة المعرضة للمخاطر على الملاحظات التاريخية الفعلية، ومن ثم فهي لا تمثل تقديراً للحد الأقصى من الخسائر التي قد تتعرض لها المجموعة في ظروف السوق الحرجة. ونتيجة لهذه القيود، يتم دعم القيمة المعرضة للمخاطر بهيكل حدود الحساسية، وإجراءات المخاطر بما في ذلك القيمة المعرضة للمخاطر الحرجة والعجز المتوقع لمعالجة مخاطر التركيز المحتملة في كل محفظة تجارية. وعلاوة على ذلك، يخضع النشاط التجاري بالمجموعة وعلى المستوى التنفيذي لمحددات عمل الإدارة التي تمثل الحد الأقصى للخسائر التي تستدعي اتخاذ إجراءات من جانب الإدارة. وفيما يلي القيمة المعرضة للمخاطر:

31 ديسمبر 2022			
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في	متوسط	حد أقصى	حد أدنى
49,405	44,646	62,720	22,194
48,667	24,674	49,953	8,746
13,471	19,908	42,549	8,248
6,704	17,996	47,008	4,735
3,297	2,445	5,834	242
793	1,168	8,202	19
(23,527)	(21,545)	(90,826)	204

القيمة المعرضة للمخاطر – المحافظ التجارية

الكل
معدل الفائدة
الائتمان
صرف العملات الأجنبية
حقوق الملكية
السلع
امتيازات التنويع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

التعرض لمخاطر السوق – المحافظ التجارية (تابع)

31 ديسمبر 2021			
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في	متوسط	حد أقصى	حد أدنى
71,793	67,540	102,425	50,797
66,738	60,682	93,610	39,666
49,273	37,759	100,567	21,455
25,429	19,517	27,530	11,357
558	1,589	5,699	268
13	1,010	7,405	13
(70,218)	(53,017)	(132,386)	(21,962)

القيمة المعرضة للمخاطر – المحافظ التجارية

الكل
معدل الفائدة
الائتمان
صرف العملات الأجنبية
حقوق الملكية
السلع
امتيازات التنويع

التعرض لمخاطر السوق – المحافظ البنكية

إن التعرض لمخاطر السوق في المحافظ البنكية التي تتألف من استثمارات غير تجارية، واتفاقيات إعادة شراء عكسي وبعض الأدوات المشتقة التي تم تحديدها على أنها أدوات تحوط، ينشأ بصورة رئيسية من المحافظ الاستثمارية وفجوات معدلات الفائدة في المحفظة البنكية والمراكز العامة للعملات الأجنبية لدى المجموعة.

تعد القيمة المعرضة للمخاطر هي الأداة التحليلية الرئيسية المستخدمة في قياس ومراقبة التعرض لمخاطر الاستثمار لدى المجموعة. إن نموذج القيمة المعرضة للمخاطر هو نفس النموذج المستخدم للمحافظ التجارية. تستخدم المجموعة حدود القيمة المعرضة للمخاطر لمراقبة مخاطر الاستثمار بشكل عام بما في ذلك صرف العملات الأجنبية ومعدل الفائدة والأسهم وهوامش الائتمان. ويخضع الهيكل العام لحدود القيمة المعرضة للمخاطر الخاص بالمحافظ البنكية لمراجعة وموافقة لجنة إدارة الاستثمارات ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة. ويتم تقليص هذه الحدود بعد ذلك للمحافظ الاستثمارية المختلفة. وفيما يلي القيمة المعرضة لمخاطر للاستثمار:

31 ديسمبر 2022			
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في	متوسط	حد أقصى	حد أدنى
316,418	228,550	317,105	156,074
156,276	142,034	237,113	103,304
299,477	243,445	302,574	135,816
15,404	10,243	27,641	4,108
17,940	17,164	22,566	8,794
(172,679)	(184,336)	(272,789)	(95,948)

كما في 31 ديسمبر 2022

القيمة المعرضة للمخاطر – المحافظ المصرفية

الكل
معدل الفائدة
الائتمان
صرف العملات الأجنبية
حقوق الملكية
امتيازات التنويع

31 ديسمبر 2021			
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في	متوسط	حد أقصى	حد أدنى
521,783	517,181	607,180	430,650
123,169	74,282	130,899	26,325
543,064	485,521	549,289	429,835
7,944	8,921	16,675	7,326
20,331	17,923	20,704	15,472
(172,725)	(69,466)	(110,387)	(48,308)

كما في 31 ديسمبر 2021

القيمة المعرضة للمخاطر – المحافظ المصرفية

الكل
معدل الفائدة
الائتمان
صرف العملات الأجنبية
حقوق الملكية
امتيازات التنويع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية بمخاطر تقلب أسعار الأدوات المالية نظراً للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وتنشأ من الأدوات المالية بالعملات الأجنبية. إن العملة التشغيلية المعتمدة لدى المجموعة هي الدرهم الإماراتي. قام مجلس الإدارة بوضع حدود للمراكز حسب العملة. وتتم مراقبة المراكز عن كثب مع استخدام استراتيجيات التحوط لإبقاء هذه المراكز ضمن الحدود الموضوعه. فيما يلي صافي التعرضات الهامة بالعملات الأجنبية للمجموعة:

صافي المركز الفوري (قصير / طويل) ألف درهم	المركز الآجل (قصير / طويل) ألف درهم	الإجمالي (قصير / طويل) ألف درهم
36,418,533	14,166,986	50,585,519
(6,087,696)	5,987,604	(100,092)
6,494,186	(5,268,504)	1,225,682
(261,244)	338,652	77,408
1,497,762	(44,272)	1,453,490
4,659,046	(4,671,459)	(12,413)
(5,286,379)	5,245,329	(41,050)
9,071,533	(3,972,014)	5,099,519
9,419,923	(9,720,529)	(300,606)
1,166,757	(108,076)	1,058,681
157,243	-	157,243
3,873,670	(5,168,276)	(1,294,606)

في 31 ديسمبر 2022 العملة

الدولار الأمريكي
الجنيه الإسترليني
اليورو
الدينار الكويتي
الريال السعودي
الين الياباني
الفرنك السويسري
الدينار البحريني
الجنيه المصري
الروبية الهنديه
دينار ليبي
عملات أخرى

في 31 ديسمبر 2021 العملة

الدولار الأمريكي
الجنيه الإسترليني
اليورو
الدينار الكويتي
الريال السعودي
الين الياباني
الفرنك السويسري
الدينار البحريني
الجنيه المصري
الروبية الهنديه
دينار ليبي
عملات أخرى

(8,096,034)	44,131,826	36,035,792
(2,936,366)	2,763,058	(173,308)
29,681,838	(28,504,576)	1,177,262
(922,720)	738,262	(184,458)
7,821,997	(6,216,212)	1,605,785
5,156,323	(4,979,452)	176,871
(5,778,987)	5,755,665	(23,322)
5,659,444	(2,709,651)	2,949,793
11,263,576	(11,534,347)	(270,771)
2,105,547	(340,838)	1,764,709
146,099	-	146,099
(721,458)	1,157,682	436,224

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر صرف العملات الأجنبية (تابع)

إن أسعار صرف الدرهم الإماراتي والريال السعودي والدينار البحريني مثبتة أمام سعر صرف الدولار الأمريكي، وبذلك تكون تعرضات المجموعة لمخاطر هذه العملات محدودة إلى هذا المدى. تتعرض المجموعة لمخاطر غير جوهرية من باقي العملات الأجنبية.

يشير الجدول أدناه إلى العملات الأجنبية التي تتعرض المجموعة من خلالها لمخاطر عملات أجنبية جوهرية كما في 31 ديسمبر 2022 و 2021 من موجوداتها ومطلوباتها النقدية وصافي المركز الآجل للمشتقات. يقدر التحليل تأثير الحركة المعقولة والمحتملة للدرهم الإماراتي مقابل العملات الأجنبية الأخرى، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة في بيان الدخل الموحد.

العملة الأجنبية	الجنيه مصري	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	الروبية الهنديه
التغير المفترض في معدلات الصرف	%1	%1	%1	%1	%1
التأثير على صافي الإيرادات من معدلات الصرف:					
31 ديسمبر 2022 (ألف درهم)	± 3,006	± 12,257	± 1,001	± 124	± 10,587
31 ديسمبر 2021 (ألف درهم)	± 2,708	± 11,773	± 1,733	± 1,769	± 17,649

كما في 31 ديسمبر 2022 و 2021، كان تأثير التغييرات المفترضة في معدلات صرف العملات على حقوق المساهمين غير جوهرية.

مخاطر أسعار الأسهم

إن المجموعة معرضة لمخاطر أسعار الأسهم من استثمارات الأسهم سواء من خلال الاحتفاظ بأسهم في منشأة أخرى أو من خلال مشتقات الأسهم مثل العقود الآجلة أو عقود الخيارات أو عقود المقايضة. سوف تتعرض القيمة العادلة لهذه الأدوات للتقلبات نتيجة للتغيرات في الأسعار السوقية لأدوات الملكية ذات الصلة. تُدير المجموعة هذه المخاطر من خلال وضع حدود دلتا وفيجا وجاما للأسهم، كما تقوم المجموعة بتنويع الاستثمارات من حيث التوزيع الجغرافي والتركيزات الخاصة بالقطاع.

يعرض الجدول التالي تقديرات الحساسية تجاه التغير المحتمل في أسواق الأسهم على بيان دخل المجموعة. إن حساسية بيان الدخل تتمثل بتأثير التغير المفترض في المقارنة المرجعية للأسهم على القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

مستوى التغير المفترض	التأثير على صافي الدخل	التأثير على صافي الدخل
%	31 ديسمبر 2022 ألف درهم	31 ديسمبر 2021 ألف درهم
الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		
المقارنات المرجعية للأسهم:		
مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية	± 5%	340,222
مؤشر سوق دبي المالي	± 5%	2,053
صافي القيمة العادلة للصناديق المُدارة والأسهم الخاصة	± 5%	108,893
أسواق أسهم أخرى	± 5%	1,219
	± 193,122	452,387

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر أسعار الأسهم (تابع)

فيما يلي التأثير على الأسهم الناتج عن التغيير في القيمة العادلة لأدوات الملكية المحتفظ بها للبيع في 31 ديسمبر 2022 و 2021، نظراً للتغيير المعقول المحتمل في مؤشرات الأسهم، مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى:

التأثير على صافي الإيرادات 31 ديسمبر 2021 ألف درهم	التأثير على صافي الإيرادات 31 ديسمبر 2022 ألف درهم	مستوى التغيير المفترض %
14,787	16,456	%5
21,335	26,881	%5
10,258	10,207	%5
46,380	53,544	

الاستثمارات لغير أغراض المتاجرة (باستثناء الاستثمار في الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة) المقارنات المرجعية للأسهم: مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية أسواق أسهم أخرى غير متداولة

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من الأدوات المالية المُحمَّلة بالفائدة، وتعكس احتمال التأثير السلبي للتغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية والإيرادات ذات الصلة. تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر بصورة رئيسية من خلال مراقبة فجوات أسعار الفائدة ومطابقة آجال إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات. تتم إدارة المراكز الكلية لمخاطر أسعار الفائدة باستخدام الأدوات المشتقة من أجل إدارة المركز العام الذي ينشأ من الأدوات المالية المُحمَّلة بفائدة لدى المجموعة. إن استخدام المشتقات لإدارة مخاطر أسعار الفائدة مبين في الإيضاح رقم 39.

يتم كذلك تقييم مخاطر أسعار الفائدة من خلال قياس تأثير التغيير المعقول المحتمل في حركات أسعار الفائدة. تفترض المجموعة تقلباً في أسعار الفائدة استناداً إلى 50 نقطة أساس (31 ديسمبر 2021: 50 نقطة أساس) وتستخدم نماذج داخلية خاصة بها / رؤية الإدارة لتقييم التأثير التالي على صافي أرباح السنة وحقوق الملكية بذلك التاريخ:

حقوق الملكية 31 ديسمبر 2021 ألف درهم	صافي أرباح السنة 31 ديسمبر 2022 ألف درهم		31 ديسمبر 2021 ألف درهم	31 ديسمبر 2022 ألف درهم
	31 ديسمبر 2022 ألف درهم	31 ديسمبر 2021 ألف درهم		
1,091,348	659,590	582,784	685,219	
868,039-	(603,224)	(469,517)	(724,449)	

ارتفاع بمقدار 50 نقطة أساس
انخفاض بمقدار 50 نقطة أساس

إن حساسية أسعار الفائدة الموضحة أعلاه مبنية على أساس موجودات تخضع لفائدة بقيمة 730,469 مليون درهم (31 ديسمبر 2021: 694,852 مليون درهم) ومطلوبات مُحمَّلة بفائدة بقيمة 639,419 مليون درهم (31 ديسمبر 2021: 530,220 مليون درهم) مع إعادة تسعير للفائدة لأقل من سنة، لتقييم التأثير على صافي الأرباح. يركز التأثير على حقوق الملكية كما هو مبين في الجدول أعلاه على حساسية الموجودات والمطلوبات المُحمَّلة بفائدة في السجلات البنكية. لا تتضمن الحساسية أي إجراءات يمكن أن تتخذها الإدارة للحد من تأثير حركات أسعار الفائدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
46 إدارة المخاطر المالية (تابع)
(ج) مخاطر السوق (تابع)
مخاطر أسعار الفائدة (تابع)

فيما يلي فروق أسعار الفائدة ومركز حساسية أسعار الفائدة لدى المجموعة وفقاً لترتيبات التدفق النقدي التعاقدية كما في 31 ديسمبر 2022:

الموجودات	الإجمالي ألف درهم	حتى 3 أشهر ألف درهم	3 أشهر إلى سنة واحدة ألف درهم	1 إلى 3 سنوات ألف درهم	3 إلى 5 سنوات ألف درهم	أكثر من 5 سنوات ألف درهم	غير محملة بالفائدة ألف درهم
تقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	228,368,829	204,494,879	138,020	-	239	23,735,691	
استثمارات بأقلية العادة من خلال الأرباح أو الخسائر	31,816,797	18,311,815	9,393,433	822,248	395,251	2,213,710	
مبالغ مستحقة من البنوك ومؤسسات مالية	24,886,956	21,456,922	37,545	-	113,719	3,278,770	
التقديرات إعادة شراء عكسي	69,106,092	28,926,241	25,635,985	9,056,324	5,487,542	-	
أدوات مالية مشتقة	58,873,843	-	-	-	-	58,873,843	
قروض وشيك وتمويل إسلامي	459,593,327	314,333,511	72,446,033	35,604,724	31,176,979	6,032,080	
استثمارات لغير أغراض المتاجرة	173,909,121	41,313,933	21,686,320	32,437,867	35,473,128	40,269,817	
استثمارات عقارية	7,168,089	-	-	-	-	-	7,168,089
ممتلكات ومعاداة	5,795,207	-	-	-	-	-	5,795,207
موجودات غير ملموسة	20,332,179	-	-	-	-	-	20,332,179
موجودات أخرى	30,205,655	-	-	-	-	-	30,205,655
	1,110,056,095	628,837,301	129,337,336	77,921,163	72,931,708	46,697,387	154,331,200
المطلوبات وحقوق الملكية							
مبالغ مستحقة للبنوك ومؤسسات مالية	61,560,340	48,279,949	3,110,268	-	3,911,329	-	6,258,794
التقديرات إعادة الشراء	39,004,515	13,768,730	8,516,896	16,718,889	-	-	-
أوراق تجارية	31,738,356	30,962,208	776,148	-	-	-	-
أدوات مالية مشتقة	62,024,540	-	-	-	-	62,024,540	
حسابات العملاء ودائع أخرى	700,573,371	360,350,394	157,465,046	7,279,965	175,439,565	38,401	
قروض لأجل	62,635,133	13,969,224	2,219,929	20,484,853	18,096,432	7,864,695	
سندات ثابتية	420,620	-	-	-	420,620	-	
مطلوبات أخرى	37,048,977	-	-	-	-	37,048,977	
حقوق الملكية	115,050,243	-	-	-	-	115,050,243	
	1,110,056,095	467,330,505	172,088,287	44,483,707	197,867,946	7,903,096	220,382,554
فرق البنوك المدرجة في بيان المركز المالي							
فرق البنوك غير المدرجة في بيان المركز المالي							
إجمالي فرق حساسية أسعار الفائدة							
حساسية أسعار الفائدة المتراكمة							
		161,506,796	(42,750,951)	33,437,456	(124,936,238)	38,794,291	(66,051,354)
		6,800,753	40,111,769	(17,696,737)	(19,383,796)	(9,831,989)	-
		168,307,549	(2,639,182)	15,740,719	(144,320,034)	28,962,302	(66,051,354)
		168,307,549	165,668,367	181,409,086	37,089,052	66,051,354	-

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر أسعار الفائدة (تابع)

تعديل معيار سعر الفائدة

يتم حالياً على المستوى العالمي إجراء تعديل أساسي على معيار سعر الفائدة الرئيسي، ليحل محل بعض أسعار الفائدة السائدة بين البنوك ومعدلات بديلة خالية من المخاطر تقريباً. لدى المجموعة تعرضات جوهرية لبعض معدلات الفائدة المعروضة بين البنوك على الأدوات المالية التي تخضع للتعديل كجزء من المبادرات على مستوى السوق.

تعلب معدلات الفائدة المعروضة بين البنوك مثل معدل الفائدة السائدة بين بنوك لندن ("ليبور") دوراً مهماً في الأسواق المالية العالمية، حيث تعمل كمعدلات مرجعية للمشتقات والقروض والسلف والتمويل الإسلامي، وكمعايير في تقييم الأدوات المالية.

إن عملية التحول من سعر الايبور، بما في ذلك تحول العقود القديمة المرتبطة بالايبور، تعرض المجموعة لمخاطر تنفيذ جوهرية، وتزيد من بعض المخاطر المالية وغير المالية التي يديرها فريق المشروع ويراقبها عن كثب. تشمل هذه المخاطر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- مخاطر السلوك الناشئة عن المناقشات مع العملاء والأطراف المقابلة في السوق بسبب التعديلات اللازمة على العقود الحالية لتفعيل تعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك؛
- المخاطر المالية التي تتعرض لها المجموعة وعملاتها بسبب تعطل الأسواق في أعقاب تعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك على نحو يسفر عن خسائر مالية. علاوة على ذلك، فإن المخاطر المالية الناتجة عن توقف أسعار الفائدة السائدة بين البنوك وتطورات سيولة السوق بالنسبة للمعدلات الخالية من المخاطر ستؤثر أيضاً على المجموعة طوال فترة التحول. إن الاختلافات في أسعار الفائدة السائدة بين البنوك والمعدلات الخالية من المخاطر ستخلق مخاطر أسعار الفائدة ستدار بشكل فعال من خلال التحوط المالي المناسب. قد تنشأ مخاطر أسعار الفائدة في محفظة التداول وفي محفظة الأعمال المصرفية نتيجة التطبيق غير المتماثل للمعدلات الخاصة من المخاطر على مستوى الموجودات والمطلوبات والعملاء والمنتجات. بالإضافة إلى ذلك، قد يحد هذا من القدرة على فعالية التحوط.
- مخاطر التسعير الناتجة عن النقص المحتمل في معلومات السوق في حال انخفاض سيولة أسعار الفائدة السائدة بين البنوك حيث تصبح المعدلات الخالية من المخاطر غير سائلة وغير قابلة للرصد.
- مخاطر التشغيل الناتجة عن التغييرات في أنظمة وعمليات تكنولوجيا المعلومات لدى المجموعة، وكذلك مخاطر تعطل المدفوعات في حال عدم توفر أسعار الفائدة السائدة بين البنوك؛ و
- المخاطر المحاسبية في حالة فشل علاقات التحوط لدى المجموعة، إن وجدت، ومن التغييرات التي تطرأ على نحو لا يمثل بيان الإيرادات عند تحول الأدوات المالية إلى معدلات مرجعية خالية من المخاطر.

منهجية المجموعة نحو التحول إلى أسعار الفائدة المرجعية البديلة

بدأت المجموعة مشروع التحول إلى أسعار الفائدة السائدة بين البنوك في 2019. ويشرف على المشروع المدير المالي للمجموعة ويخضع للإدارة من قبل ممثلين رئيسيين من أقسام على مستوى المجموعة بما في ذلك الفرق التي تتعامل مع العملاء، والشؤون القانونية والمالية والعمليات والتكنولوجيا. حافظت المجموعة على زخمها في تتبع تعرضها لمخاطر من معدلات الفائدة المعروضة بين البنوك، وإعداد أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها لاستيعاب المعدلات القادمة الخالية من المخاطر، وتعديل أو إعداد نماذج تعاقدية والإعلان عن مدى إنجازها مع كل من الجهات المنظمة وعملاتها.

في عام 2021، انتهت المجموعة بنجاح من تحويل جزء كبير من تعرض الفائدة السائدة بين البنوك إلى معدلات العائد الخالي من المخاطر المرتبط بسعر التمويل المضمون لليوم الواحد ومتوسط سعر الفائدة السائد للجنة الاسترليني لليوم الواحد ومتوسط سعر الفائدة قصير الأجل باليورو. كما في 31 ديسمبر 2022، كان لدى المجموعة خطاً تفصيلية وعمليات وإجراءات تفصيلية موضوعة لدعم عملية تحول التعرض المتبقي الخاص بأسعار الفائدة السائدة بين البنوك المرتبط بأسعار الفائدة السائدة بين بنوك لندن بالدولار الأمريكي مع تحديد أسعار الفائدة السائدة بين بنوك لندن ليوم واحد وشهر وثلاثة أشهر وستة أشهر واثنى عشر شهراً قبل 30 يونيو 2023. ستوقف هذه التحديدات أو لن تصبح تمثيلية بعد 30 يونيو 2023، حسبما أعلنته هيئة السلوك المالي وسيكون السعر المرجعي البديل للأسعار الفائدة السائدة بين بنوك لندن للدولار الأمريكي هو سعر التمويل المضمون لليوم الواحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر أسعار الفائدة (تابع)

فيما يلي فروق أسعار الفائدة ومركز حساسية أسعار الفائدة لدى المجموعة وفقاً لتريتيبات التدفق التقدي التعاقدية كما في 31 ديسمبر 2021:

الموجودات	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم
تقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	258,732,776	232,205,744	51,935	-	-	-	-	-	-
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	45,572,252	25,467,500	15,872,160	637,619	-	-	-	-	-
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	19,318,847	15,700,209	-	-	-	-	-	-	-
التقائبات إعادة شراء عكسي	46,260,645	26,771,159	12,388,106	7,101,380	-	-	-	-	-
أدوات مالية مشتقة	24,273,766	-	-	-	-	-	-	-	-
قروض وبنك وتمويل إسلامي	409,589,936	304,851,616	59,568,350	23,587,659	16,642,502	4,939,809	49,917,447	318,764	9,334,251
استثمارات لغير أغراض المتاجرة	145,487,491	29,120,470	14,194,777	30,531,426	27,227,146	44,022,340	-	448,908	-
استثمارات عقارية	6,962,576	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	20,535,134	-	-	-	-	-	-	-	-
ممتلكات ومعدلات	5,965,261	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	18,397,419	-	-	-	-	-	-	-	-
المطلوبات وحقوق الملكية	1,001,096,103	634,116,698	102,075,328	61,858,084	44,439,318	49,817,447	49,817,447	108,789,228	4,214,830
مبالغ مستحقة بنوك ومؤسسات مالية	56,985,180	47,991,035	4,772,924	6,391	-	-	-	-	-
التقائبات إعادة الشراء	55,074,494	46,317,898	284,728	8,471,868	-	-	-	-	-
أوراق تجارية	39,664,252	21,479,026	18,185,226	-	-	-	-	-	-
أدوات مالية مشتقة	28,395,085	-	-	-	-	-	-	-	-
حسابات العملاء وودائع أخرى	614,669,890	297,455,801	71,320,668	7,472,014	238,102,643	318,764	318,764	318,764	318,764
قروض لأجل	71,643,816	20,811,593	1,600,825	18,980,943	20,916,204	9,334,251	9,334,251	9,334,251	9,334,251
سندات ثانوية	448,908	-	-	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	21,567,047	-	-	-	-	-	-	-	-
حقوق الملكية	112,647,431	434,055,353	96,164,371	34,931,216	259,018,847	10,101,923	10,101,923	166,824,393	166,824,393
فرق النود المدرجة في بيان المركز المالي	1,001,096,103	434,055,353	96,164,371	34,931,216	259,018,847	10,101,923	10,101,923	166,824,393	166,824,393
فرق النود غير المدرجة في بيان المركز المالي	56,985,180	47,991,035	4,772,924	6,391	-	-	-	-	-
إجمالي فرق حساسية أسعار الفائدة	55,074,494	46,317,898	284,728	8,471,868	-	-	-	-	-
حساسية أسعار الفائدة المتراكمة	39,664,252	21,479,026	18,185,226	-	-	-	-	-	-
	28,395,085	-	-	-	-	-	-	-	-
	614,669,890	297,455,801	71,320,668	7,472,014	238,102,643	318,764	318,764	318,764	318,764
	71,643,816	20,811,593	1,600,825	18,980,943	20,916,204	9,334,251	9,334,251	9,334,251	9,334,251
	448,908	-	-	-	-	-	-	-	-
	21,567,047	-	-	-	-	-	-	-	-
	112,647,431	434,055,353	96,164,371	34,931,216	259,018,847	10,101,923	10,101,923	166,824,393	166,824,393
	1,001,096,103	434,055,353	96,164,371	34,931,216	259,018,847	10,101,923	10,101,923	166,824,393	166,824,393
	56,985,180	47,991,035	4,772,924	6,391	-	-	-	-	-
	55,074,494	46,317,898	284,728	8,471,868	-	-	-	-	-
	39,664,252	21,479,026	18,185,226	-	-	-	-	-	-
	28,395,085	-	-	-	-	-	-	-	-
	614,669,890	297,455,801	71,320,668	7,472,014	238,102,643	318,764	318,764	318,764	318,764
	71,643,816	20,811,593	1,600,825	18,980,943	20,916,204	9,334,251	9,334,251	9,334,251	9,334,251
	448,908	-	-	-	-	-	-	-	-
	21,567,047	-	-	-	-	-	-	-	-
	112,647,431	434,055,353	96,164,371	34,931,216	259,018,847	10,101,923	10,101,923	166,824,393	166,824,393
	1,001,096,103	434,055,353	96,164,371	34,931,216	259,018,847	10,101,923	10,101,923	166,824,393	166,824,393
	56,985,180	47,991,035	4,772,924	6,391	-	-	-	-	-
	55,074,494	46,317,898	284,728	8,471,868	-	-	-	-	-
	39,664,252	21,479,026	18,185,226	-	-	-	-	-	-
	28,395,085	-	-	-	-	-	-	-	-
	614,669,890	297,455,801	71,320,668	7,472,014	238,102,643	318,764	318,764	318,764	318,764
	71,643,816	20,811,593	1,600,825	18,980,943	20,916,204	9,334,251	9,334,251	9,334,251	9,334,251
	448,908	-	-	-	-	-	-	-	-
	21,567,047	-	-	-	-	-	-	-	-
	112,647,431	434,055,353	96,164,371	34,931,216	259,018,847	10,101,923	10,101,923	166,824,393	166,824,393
	1,001,096,103	434,055,353	96,164,371	34,931,216	259,018,847	10,101,923	10,101,923	166,824,393	166,824,393
	56,985,180	47,991,035	4,772,924	6,391	-	-	-	-	-
	55,074,494	46,317,898	284,728	8,471,868	-	-	-	-	-
	39,664,252	21,479,026	18,185,226	-	-	-	-	-	-
	28,395,085	-	-	-	-	-	-	-	-
	614,669,890	297,455,801	71,320,668	7,472,014	238,102,643	318,764	318,764	318,764	318,764
	71,643,816	20,811,593	1,600,825	18,980,943	20,916,204	9,334,251	9,334,251	9,334,251	9,334,251
	448,908	-	-	-	-	-	-	-	-
	21,567,047	-	-	-	-	-	-	-	-
	112,647,431	434,055,353	96,164,371	34,931,216	259,018,847	10,101,923	10,101,923	166,824,393	166,824,393
	1,001,096,103	434,055,353	96,164,371	34,931,216	259,018,847	10,101,923	10,101,923	166,824,393	166,824,393
	56,985,180	47,991,035	4,772,924	6,391	-	-	-	-	-
	55,074,494	46,317,898	284,728	8,471,868	-	-	-	-	-
	39,664,252	21,479,026	18,185,226	-	-	-	-	-	-
	28,395,085	-	-	-	-	-	-	-	-
	614,669,890	297,455,801	71,320,668	7,472,014	238,102,643	318,764	318,764	318,764	318,764
	71,643,816	20,811,593	1,600,825	18,980,943	20,916,204	9,334,251	9,334,251	9,334,251	9,334,251
	448,908	-	-	-	-	-	-	-	-
	21,567,047	-	-	-	-	-	-	-	-
	112,647,431	434,055,353	96,164,371	34,931,216	259,018,847	10,101,923	10,101,923	166,824,393	166,824,393
	1,001,096,103	434,055,353	96,164,371	34,931,216	259,018,847	10,101,923	10,101,923	166,824,393	166,824,393
	56,985,180	47,991,035	4,772,924	6,391	-	-	-	-	-
	55,074,494	46,317,898	284,728	8,471,868	-	-	-	-	-
	39,664,252	21,479,026	18,185,226	-	-	-	-	-	-
	28,395,085	-	-	-	-	-	-	-	-
	614,669,890	297,455,801	71,320,668	7,472,014	238,102,643	318,764	318,764	318,764	318,764
	71,643,816	20,811,593	1,600,825	18,980,943	20,916,204	9,334,251	9,334,251	9,334,251	9,334,251
	448,908	-	-	-	-	-	-	-	-
	21,567,047	-	-	-	-	-	-	-	-
	112,647,431	434,055,353	96,164,371	34,931,216	259,018,847	10,101,923	10,101,923	166,824,393	166,824,393
	1,001,096,103	434,055,353	96,164,371	34,931,216	259,018,847	10,101,923	10,101,923	166,824,393	166,824,393
	56,985,180	47,991,035	4,772,924	6,391	-	-	-	-	-
	55,074,494	46,317,898	284,728	8,471,868	-	-	-	-	-
	39,664,252	21,479,026	18,185,226	-	-	-	-	-	-
	28,395,085	-	-	-	-	-	-	-	-
	614,669,890	297,455,801	71,320,668	7,472,014	238,102,643	318,764	318,764	318,764	318,764
	71,643,816	20,811,593	1,600,825	18,980,943	20,916,204	9,334,251	9,334,251	9,334,251	9,334,251
	448,908	-	-	-	-	-	-	-	-
	21,567,047	-	-	-	-	-	-	-	-
	112,647,431	434,055,353	96,164,371	34,931,216	259,018,847	10,101,923	10,101,923	166,824,393	166,824,393
	1,001,096,103	434,055,353	96,164,371	34,931,216	259,018,847	10,101,923	10,101,923	166,824,393	166,8

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر أسعار الفائدة (تابع)

تعديل معيار سعر الفائدة (تابع)

منهجية المجموعة نحو التحول إلى أسعار الفائدة السائدة بين البنوك (تابع)

كما في 31 ديسمبر 2022، تم الانتهاء إلى حد كبير من تعديل سعر الفائدة السائد بين البنوك فيما يتعلق بالعملة التي تتعرض لها المجموعة. يوضح الجدول أدناه معدلات الفائدة السائدة بين البنوك التي تعرضت المجموعة لها، والمعدلات المرجعية الجديدة التي تم أو يتم تحويل هذه التعرضات إليها، لا سيما حالة عملية التحول.

العملة	المعدل المرجعي قبل التعديل	المعدل المرجعي بعد التعديل	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
الدولار الأمريكي	ليبور بالدولار الأمريكي	سعر فائدة التمويل المضمون لأجل لليوم الواحد	قيد التحويل	قيد التحويل
الجنية الإسترليني	ليبور بالجنيه الإسترليني	معدل مؤشر الجنيه الإسترليني لليوم الواحد	تم التحويل	تم التحويل
اليورو	متوسط مؤشر اليورو لليوم الواحد	سعر الفائدة قصير الأجل باليورو	تم التحويل	تم التحويل
اليورو	سعر الفائدة المعروف بين البنوك في أوروبا "يوريبور"	يوريبور المعدل	تم التحويل	تم التحويل
الين الياباني	ليبور بالين الياباني	متوسط معدل طوكيو لليوم الواحد/ متوسط معدل طوكيو الخالي من المخاطر	تم التحويل	تم التحويل
الفرنك السويسري	ليبور بالفرنك السويسري	متوسط سعر الفائدة السويسري لليوم الواحد	تم التحويل	تم التحويل

تماشياً مع توجيهات الجهات التنظيمية، ستواصل المجموعة عملية تحول المنتجات المقومة بأسعار الفائدة السائدة بين بنوك لندن إلى معدلات مناسبة حيث أمكن. إن لم يتحقق ذلك، ستستخدم هذه المنتجات معدلات ليبور مركبة حيثما ينطبق إلى أن يتم تحويلها.

بالنسبة للعقود المرتبطة بأسعار الفائدة السائدة بين البنوك والتي تستحق بعد التوقف المتوقع لمعدل الفائدة السائدة بين البنوك، قامت المجموعة بوضع سياسات لتعديل الشروط التعاقدية. تتضمن هذه التعديلات إضافة بنود احتياطية واستبدال معدل الفائدة السائدة بين البنوك بمعدل مرجعي بديل.

تقوم المجموعة بمراقبة التقدم المحرز في التحول من أسعار الفائدة السائدة بين البنوك إلى أسعار مرجعية جديدة من خلال مراجعة إجمالي عدد العقود التي لم تخضع بعد للتحول إلى الأسعار المرجعية البديلة وقيمة تلك العقود التي تتضمن بنود احتياطية ملائمة. تعتبر المجموعة أن العقود لم تتحول إلى السعر المرجعي البديل (يُشار إليه بـ "عقد غير مُعدل") طالما أن الفائدة بموجب العقد مقومة بسعر مرجعي لا يزال خاضع لتعديلات أسعار الفائدة السائدة بين البنوك، حتى لو تضمن العقد بند احتياطي يتناول إيقاف التعامل الحالي بأسعار الفائدة السائدة بين البنوك الحالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر أسعار الفائدة (تابع)

تعديل معيار سعر الفائدة (تابع)

منهجية بنك أبوظبي الأول نحو التحول إلى أسعار الفائدة السائدة بين البنوك (تابع)

الموجودات المالية غير المشتقة

كما في 31 ديسمبر 2021، تم تعديل الموجودات المالية غير المشتقة والتزامات القروض المرتبطة بصورة رئيسية بأسعار الفائدة السائدة لدى بنوك لندن للجنيه الإسترليني وأسعار الفائدة السائدة لليورو وبعض أسعار الفائدة السائدة لدى بنوك لندن للدولار الأمريكي، إلى الأسعار المرجعية الجديدة. أما بالنسبة للعقود المتبقية المقومة بأسعار الفائدة المرجعية السائدة لدى بنوك لندن للدولار الأمريكي، فقامت المجموعة برصد مخصصات احتياطي لها.

يستعرض الجدول أدناه التعرضات لتعديل معدلات الفائدة المرجعية حسب بنود الميزانية العمومية، والتي يجب تعديلها كما في 31 ديسمبر 2022. التعرض المفصّل عنه للمراكز ذات فترات استحقاق تعاقدية مقومة بسعر الليبور بالدولار الأمريكي، (خلاف سعر الليبور بالدولار الأمريكي لمدة 1 أسبوع، سعر الليبور بالدولار الأمريكي لمدة 2 شهرين) بعد 30 يونيو 2023.

2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
322,714	117,059
389,095	3,230,307
4,726,354	2,010,402
29,901,779	26,119,831
91,894,639	141,475,944
8,380,834	4,189,569
135,615,415	177,143,112
الموجودات المالية غير المشتقة	
النقد ولأرصدة لدى المصارف المركزية	
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية	
اتفاقيات إعادة الشراء العكسي	
القروض والسلف والتمويل الإسلامي	
استثمارات لغير غرض المتاجرة	
المطلوبات المالية غير المشتقة	
المستحق من بنوك ومؤسسات مالية	
اتفاقيات إعادة الشراء العكسي	
أوراق تجارية	
حسابات العملاء وودائع أخرى	
قروض لأجل	
المطلوبات المالية غير المشتقة	
27,218,069	33,140,344
32,857,465	52,805,507
30,930,714	17,645,838
258,404,465	249,823,025
16,647,997	19,830,020
366,058,710	373,244,734

الأدوات المشتقة ومحاسبة التحوط

تحتفظ المجموعة بالمشتقات لأغراض المتاجرة وإدارة المخاطر. يتم تخصيص المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر في علاقات التحوط. إن لعقود مقايضة أسعار الفائدة والعملة دفعات أو مقبوضات متغيرة مقومة بمختلف أسعار الفائدة السائدة بين البنوك.

بالنسبة لتعرضات الأدوات المشتقة، التزمت المجموعة بتطبيق بروتوكول الجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات كبنود احتياطي، والذي دخل حيز النفاذ في يناير 2021، وتم إجراء تغييرات موفقة من قبل غرف المقاصة لخصم المشتقات باستخدام متوسط سعر الفائدة قصير الأجل باليورو ومتوسط مؤشر الجنيه الإسترليني لليلة واحدة لتقليل مخاطر التحول بشكل مضطرب في سوق الأدوات المشتقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر أسعار الفائدة (تابع)

تعديل معيار سعر الفائدة (تابع)

الأدوات المشتقة ومحاسبة التحوط (تابع)

يوضح الجدول أدناه تعرضات الأدوات المشتقة لتعديل معدلات الفائدة المرجعية، التي يلزم تحويلها كما في 31 ديسمبر 2022. التعرض المفصّل عنه للمراكز ذات فترات استحقاق تعاقدية تقع بعد تواريخ توقف معدلات لبيور. يتم بيان الأدوات المشتقة باستخدام القيمة الاسمية للعقد وعندما تتضمن الأدوات المشتقة شروط دفع وقبض مع تعرضها لتعديل المعدل المرجعي مثل عقود مقايضة العملات، ويتم بيان القيمة الاسمية للعقود لشروط الدفع والقبض. التعرض المفصّل عنه للمراكز ذات فترات استحقاق تعاقدية مقومة بسعر الليبور بالدولار الأمريكي، (خلاف سعر الليبور بالدولار الأمريكي لمدة 1 أسبوع، سعر الليبور بالدولار الأمريكي لمدة 2 شهرين) بعد 30 يونيو 2023.

2022	2021
الف درهم	الف درهم
2,471,929	835,618,519
748,469,269	1,102,682,144
1,443,489	2,846,575
158,509,522	13,315,853
910,894,209	1,954,463,091

عقود المقايضة وعقود خيارات أسعار الفائدة المتداولة في البورصة
عقود مقايضة أسعار الفائدة خارج البورصة
عقود المقايضة وعقود خيارات أسعار الفائدة المتداولة خارج البورصة
عقود مشتقات أخرى خارج البورصة
إجمالي القيمة الاسمية للعقود

علاوة على ذلك، قامت المجموعة بتقييم المدى الذي تنطوي فيه علاقات التحوط المتعلقة بالقيمة العادلة والتدفقات النقدية على عدم يقين من تعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك كما في تاريخ التقرير. كما في 31 ديسمبر 2022، يستمر إدراج بنود التحوط وأدوات التحوط لدى المجموعة وفقاً للأسعار المرجعية للفائدة السائدة لدى البنوك، والتي تتمثل أساساً في أسعار الفائدة السائدة لدى بنوك لندن الدولار الأمريكي. يتم عرض الأسعار المرجعية للفائدة السائدة لدى هذه البنوك على أساس يومي ويتم تبادل التدفقات النقدية لأسعار الفائدة السائدة لدى البنوك مع الأطراف المقابلة كالمعتاد.

يوضح الجدول أدناه القيم الاسمية لمشتقات أسعار الفائدة المحددة في علاقات محاسبة التحوط والتي تمثل مدى التعرض للمخاطر المدارة بواسطة المجموعة والمتوقع تأثرها مباشرة بتعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنود على مستوى السوق.

أدارة التحوط المتأثرة بتعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك

2022	الف درهم
91,823,852	3,599,540
95,423,392	
122,004,778	3,599,540
125,604,318	

تحوطات القيمة العادلة
تحوطات التدفقات النقدية
في 31 ديسمبر 2022
تحوطات القيمة العادلة
تحوطات التدفقات النقدية
في 31 ديسمبر 2021

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(د) المخاطر التشغيلية

تُعرف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن قصور أو إخفاق العمليات أو الموظفين أو الأنظمة أو من الأحداث الخارجية.

تنشأ المخاطر التشغيلية على مستوى كافة قطاعات أعمال المجموعة. تقع المسؤولية الرئيسية لضمان إدارة ومراقبة هذه المخاطر على عاتق قطاعات الأعمال لدى المجموعة. يدعم قطاعات أعمال المجموعة في ذلك موارد المخاطر الداخلية وقسم إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة باعتباره "خط الدفاع الثاني" لضمان وجود إدارة فعالة للمخاطر.

تقوم إدارة المخاطر التشغيلية بالمجموعة برفع تقارير لرئيس إدارة المخاطر الذي لديه خط اتصال مستقل مع لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة حيث يتم اطلاعها على إدارة المخاطر التشغيلية من خلال تقارير دورية. تقدم إدارة المخاطر التشغيلية بالمجموعة أدوات وتدريباً ونماذج لجميع وظائف الأعمال من أجل تحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها وإدارتها ومراقبتها والتحكم فيها.

علاوة على ذلك، تتم إجراء مراجعة من قبل قسم التدقيق الداخلي بالمجموعة باعتباره "خط الدفاع الثالث". وتتم مناقشة نتائج عمليات التدقيق الداخلي مع إدارة الأقسام المعنية، كما يتم تقديم ملخص إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

قامت المجموعة بوضع إطار للمخاطر التشغيلية يتألف من سياسات وإجراءات لتحديد المخاطر وتقييمها ومراقبتها وإعداد تقارير عنها وإدارتها، بالإضافة إلى الإبلاغ عن الحوادث وتحديدها وتصحيحها. كما يتضمن الإطار الخاص بالمخاطر التشغيلية الترابط مع فئات المخاطر الأخرى. يتم الحد من المخاطر عن طريق التأمين، حيثما كان ذلك مناسباً.

طبقت المجموعة فئات الأحداث بموجب قواعد بازل لتصنيف المخاطر التشغيلية لديه والمتمثلة في الفئات التالية:

- الاحتيال الداخلي: مخاطر ارتكاب الموظفين أنشطة غير مصرح بها أو أعمال احتيالية.
- الاحتيال الخارجي: مخاطر الاحتيال أو مخالفة أمن النظام من قبل طرف خارجي.
- ممارسات الموظفين وسلامة بيئة العمل: سوء العلاقة بين الموظفين، والتنوع والتمييز، والمخاطر المتعلقة بالصحة والسلامة على مستوى المجموعة.
- تلف الموجودات المادية: مخاطر تأثر المجموعة بالكوارث الطبيعية.
- العملاء والمنتجات وممارسات العمل: مخاطر الإخفاق في تقييم مدى ملاءمة العملاء، والمسؤوليات الائتمانية، وممارسات العمل غير الملائمة، والمنتجات المعيبة، والأنشطة الاستشارية.
- تعطيل العمل وإخفاقات الأنظمة: مخاطر عدم تخطيط واختبار استمرارية الأعمال وتعافي الأنظمة في حال الكوارث.
- التنفيذ والتسليم وإدارة العمليات: مخاطر الإخفاق في تنفيذ المعاملات، وتلقي طلبات العملاء وتوثيقها، وإدارة ومراقبة الموردين ورفع تقارير بشأنهم.

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على إدارة المخاطر التشغيلية على مستوى المجموعة. يتم تفويض هذه المسؤوليات وممارستها من خلال لجنة المخاطر التشغيلية بالمجموعة، وهي ملتقى الإدارة العليا المسؤولة عن الإشراف على المخاطر التشغيلية وإدارتها.

تكمن المسؤوليات الرئيسية للجنة المخاطر التشغيلية لدى المجموعة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية في ضمان ما يلي:

- اعتماد إطار إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة والإشراف على تطبيقه.
- اعتماد الاستراتيجية والتوجيهات المعنية بالمخاطر التشغيلية على مستوى المجموعة.
- وضع هيكل حوكمة فعال على مستوى المجموعة.

تحدد لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي متطلبات رأس المال التنظيمي للمجموعة، علاوة على ذلك قد تخضع الفروع الخارجية والشركات التابعة للإشراف المباشر من قبل الجهات التنظيمية المحلية التي تتبعها. إن عملية إدارة رأس المال لدى المجموعة ترتبط باستراتيجية الأعمال بشكل عام بما يضمن كفاية رأس المال إلى مستوى المخاطر الكامنة في الأعمال وفي إطار قابلية المجموعة لتحمل مخاطر رأس المال.

تقوم المجموعة بتخطيط رأس المال بالتزامن مع إجراءات وضع الموازنة المالية. يحدد كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا التوجه الاستراتيجي طويل الأجل للمجموعة، ويوفر ذلك إطاراً لوضع خطة شاملة استناداً إلى التوقعات من كل وحدة من وحدات الأعمال. وتمثل الخطة الشاملة أحد المدخلات في عملية وضع الموازنة السنوية ويتم تطبيقها على مستوى وحدة العمل والدولة. يتم دمج خطط الوحدات للحصول على خطة القسم ومن ثم خطة المجموعة ككل. وتقوم وحدات الأعمال بكل قسم بوضع ميزانية عمومية متوقعة وبيان الدخل للسنة المالية التالية، بعد الأخذ بالاعتبار المعايير الرئيسية التالية:

- الأهداف قصيرة الأجل (السنوية)
- الاستراتيجية وقابلية تحمل المخاطر
- معدلات النمو المستهدفة
- العائدات المستهدفة

تهدف سياسات إدارة رأس المال لدى المجموعة إلى ضمان امتلاكها رأسمال كاف لتغطية المخاطر المرتبطة بأنشطتها وتخصيص رأس المال على مستوى المجموعة. يتم بصورة سنوية تقييم مختلف المخاطر وتأثيرها المحتمل على مستوى المجموعة جنباً إلى جنب مع عملية تقييم مدى كفاية رأس المال. وكجزء من عملية تقييم مدى كفاية رأس المال، يقوم قسم إدارة المخاطر لدى المجموعة بتحديد مختلف المخاطر التي تتعرض لها المجموعة كجزء من عملياتها اليومية، ثم تقوم المجموعة بتقييم هذه المخاطر بناء على السياسات والإجراءات الحالية وأطر العمل والمنهجيات وخطط الطوارئ وإجراءات أخرى لقياس تأثير تلك المخاطر وإدارتها والحد من تأثيرها. وأخيراً تقوم المجموعة بتحديد المتطلبات الرأسمالية للتعرضات للمخاطر المادية.

فيما يلي الأهداف الرئيسية لعملية إدارة رأس المال لدى المجموعة:

- الاحتفاظ بمعدل كاف من رأس المال لتلبية الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال المحددة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- الاحتفاظ برأسمال كاف يدعم قابلية تحمل المخاطر والأهداف الاستراتيجية للمجموعة وفقاً للخطة الاستراتيجية طويلة الأجل.
- الاحتفاظ برأسمال كاف لمواجهة سيناريوهات الضغط بما في ذلك المتطلبات المتزايدة لرأس المال المحددة من خلال عملية تقييم مدى كفاية رأس المال.
- دعم التصنيف الائتماني للمجموعة.

تقوم المجموعة بإجراء اختبارات ضغط بصورة دورية لتقييم مدى قدرة المجموعة على مواجهة تطورات السوق السلبية في ضوء سيناريوهات الضغط. تتأثر عوامل المخاطر بالافتراضات الموضوعة في ضوء السيناريوهات ذات الصلة، كما يتم تحديد التأثير المقابل على كفاية رأس المال. تستخدم المجموعة مختلف اختبارات الضغط للاقتصاد الكلي التمييزية بغرض توقع احتياجات رأس المال ومستويات رأس المال في ظل سيناريوهات الضغط المتعددة. تعتبر اختبارات الضغط أداة مهمة في التخطيط الداخلي لرأس المال. أظهرت نتائج اختبار الضغط خلال 2022 امتلاك المجموعة لرأسمال كاف حتى في حال وقوع أحداث سلبية.

خلال السنة، استكمل البنك تطبيق بازل 3 وفقاً لمعايير كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بموجب التعميم رقم CBUAE/BSN/2020/4980. عندما طبقت معايير تعديل تقييم الائتمان في يونيو 2022، تم تطبيق معايير بازل 3 على مراحل اعتباراً من يونيو 2021 إلى يونيو 2022، حسب تعليمات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. كما ألغيت خلال هذا العام الإعفاءات المقدمة بموجب خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بشأن احتياطات كفاية رأس المال على الرغم من البنك لم يستخدم إعفاءات السيولة قط وظل محتفظاً بمستويات رأسمال تزيد عن متطلبات الاحتياطي الكامل خلال فترة إعفاءات خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة.

تقوم المجموعة بتخطيط رأس المال بالتزامن مع إجراءات وضع الموازنة المالية. يحدد كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا التوجه الاستراتيجي طويل الأجل للمجموعة، ويوفر ذلك إطاراً لوضع خطة شاملة استناداً إلى التوقعات من كل وحدة من وحدات الأعمال. وتمثل الخطة الشاملة أحد المدخلات في عملية وضع الموازنة السنوية ويتم تطبيقها على مستوى وحدة العمل والدولة. يتم دمج خطط الوحدات للحصول على خطة القسم ومن ثم خطة المجموعة ككل. وتقوم وحدات الأعمال بكل قسم بوضع ميزانية عمومية متوقعة وبيان الدخل للسنة المالية التالية، بعد الأخذ بالاعتبار المعايير الرئيسية التالية:

- الأهداف قصيرة الأجل (السنوية)
- الاستراتيجية وقابلية تحمل المخاطر
- معدلات النمو المستهدفة
- العائدات المستهدفة

تهدف سياسات إدارة رأس المال لدى المجموعة إلى ضمان امتلاكها رأسمال كاف لتغطية المخاطر المرتبطة بأنشطتها وتخصيص رأس المال على مستوى المجموعة. يتم بصورة سنوية تقييم مختلف المخاطر وتأثيرها المحتمل على مستوى المجموعة جنباً إلى جنب مع عملية تقييم مدى كفاية رأس المال. وكجزء من عملية تقييم مدى كفاية رأس المال، يقوم قسم إدارة المخاطر لدى المجموعة بتحديد مختلف المخاطر التي تتعرض لها المجموعة كجزء من عملياتها اليومية، ثم تقوم المجموعة بتقييم هذه المخاطر بناء على السياسات والإجراءات الحالية وأطر العمل والمنهجيات وخطط الطوارئ وإجراءات أخرى لقياس تأثير تلك المخاطر وإدارتها والحد من تأثيرها. وأخيراً تقوم المجموعة بتحديد المتطلبات الرأسمالية للتعرضات للمخاطر المادية.

فيما يلي الأهداف الرئيسية لعملية إدارة رأس المال لدى المجموعة:

- الاحتفاظ بمعدل كاف من رأس المال لتلبية الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال المحددة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- الاحتفاظ برأسمال كاف يدعم قابلية تحمل المخاطر والأهداف الاستراتيجية للمجموعة وفقاً للخطة الاستراتيجية طويلة الأجل.
- الاحتفاظ برأسمال كاف لمواجهة سيناريوهات الضغط بما في ذلك المتطلبات المتزايدة لرأس المال المحددة من خلال عملية تقييم مدى كفاية رأس المال.
- دعم التصنيف الائتماني للمجموعة.

تقوم المجموعة بإجراء اختبارات ضغط بصورة دورية لتقييم مدى قدرة المجموعة على مواجهة تطورات السوق السلبية في ضوء سيناريوهات الضغط. تتأثر عوامل المخاطر بالافتراضات الموضوعة في ضوء السيناريوهات ذات الصلة، كما يتم تحديد التأثير المقابل على كفاية رأس المال. تستخدم المجموعة مختلف اختبارات الضغط للاقتصاد الكلي التمييزية بغرض توقع احتياجات رأس المال ومستويات رأس المال في ظل سيناريوهات الضغط المتعددة. تعتبر اختبارات الضغط أداة مهمة في التخطيط الداخلي لرأس المال. أظهرت نتائج اختبار الضغط خلال 2022 امتلاك المجموعة لرأسمال كاف حتى في حال وقوع أحداث سلبية.

خلال السنة، استكمل البنك تطبيق بازل 3 وفقاً لمعايير كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بموجب التعميم رقم CBUAE/BSN/2020/4980. عندما طبقت معايير تعديل تقييم الائتمان في يونيو 2022، تم تطبيق معايير بازل 3 على مراحل اعتباراً من يونيو 2021 إلى يونيو 2022، حسب تعليمات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. كما ألغيت خلال هذا العام الإعفاءات المقدمة بموجب خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بشأن احتياطات كفاية رأس المال على الرغم من البنك لم يستخدم إعفاءات السيولة قط وظل محتفظاً بمستويات رأسمال تزيد عن متطلبات الاحتياطي الكامل خلال فترة إعفاءات خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(هـ) إدارة رأس المال (تابع)

وفقاً لمعايير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي فيما يتعلق بتعريف رأس المال، سيتم خصم توزيعات الأرباح المتوقعة / المقترحة من الشق الأول لحقوق الأسهم العادية. وعليه، فإن نسبة كفاية رأس المال على النحو المبين أدناه تأخذ في الاعتبار تأثير توزيعات الأرباح المقترحة.

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
ألف درهم	ألف درهم
10,920,000	11,047,612
2,293,200	-
53,557,581	53,557,581
22,638,219	27,078,852
10,920,000	13,084,313
478,081	478,081
614,796	(2,270,259)
15,428	12,460
(535,023)	(2,175,695)
163,320	-
(7,644,000)	(5,744,758)
93,421,602	95,068,187
(6,430)	(6,505)
(99,056)	(134,767)
(21,120,888)	(22,543,127)
(199,911)	(281,789)
(21,426,285)	(22,966,188)
71,995,317	72,101,999
10,754,750	10,754,750
82,750,067	82,856,749
269,345	210,310
5,963,217	6,200,441
6,232,562	6,410,751
88,982,629	89,267,500
477,057,405	496,035,297
69,423,094	42,880,507
32,514,765	32,974,585
578,995,264	571,890,389
12.4%	12.6%
14.3%	14.5%
15.4%	15.6%

الشق 1 من رأس المال
رأس المال العادي
توزيعات أرباح مقترحة في شكل أسهم¹
علاوة أسهم
الأرباح المحتجزة
الاحتياطي القانوني والخاص
الاحتياطي العام وبرنامج الدفعات المرتكزة على الأسهم
احتياطي القيمة العادلة
الحصص غير المسيطرة
احتياطي تحويل العملات الأجنبية
ترتيب التحويل إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: إضافة جزئية لخسائر الائتمان المتوقعة
ناقصاً: توزيعات الأرباح المقترحة¹
الشق الأول من رأس المال المؤهل (أ)

اقتطاعات:
أسهم خزينة
موجودات الضريبة المؤجلة
الشهرة التجارية والموجودات غير الملموسة
اقتطاعات أخرى
إجمالي الاقتطاعات

الشق الأول الإضافي
سندات رأسمال الشق الأول

الشق 2 من رأس المال
مطلوبات ثانوية مؤهلة
مخصص الانخفاض الجماعي في القيمة

إجمالي قاعدة رأس المال التنظيمي

الموجودات المرجحة بالمخاطر:
مخاطر الائتمان
مخاطر السوق
المخاطر التشغيلية

الموجودات المرجحة بالمخاطر

معدلات تأثير التحويل:
معدل الشق الأول من حقوق الأسهم العادية
معدل الشق الأول من رأس المال
معدل كفاية رأس المال

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(هـ) إدارة رأس المال (تابع)

قامت المجموعة وفروعها الخارجية وشركاتها التابعة بالالتزام بكافة متطلبات رأس المال المفروضة من جهات خارجية لجميع الفترات الموضحة.
أتم احتساب معدلات كفاية رأس المال أعلاه وفقاً لتوجيهات بازل وتخضع التوزيعات المقترحة لاعتماد المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

(و) المخاطر المتعلقة بالدولة

تتمثل المخاطر المتعلقة بالدولة في أن تؤثر الأحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في دولة أجنبية بشكل سلبي على استعداد أو إمكانية العملاء في القطاع الخاص/ أو العام في تلك الدولة على دفع ديونهم عند استحقاقها.

تقوم المجموعة بإجراء تحليل نوعي مفصل يتعلق بالمخاطر المتعلقة بالدولة كجزء من عملية اتخاذ قرارات الأعمال. تشمل هذه العوامل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في كل دولة والسياسة النقدية ومعايير مراقبة تحويل العملات الأجنبية وشفافية المعلومات والهيكل السوقي والمالي والقوانين والتشريعات البنكية والأنظمة القانونية والمعايير المحاسبية، من بين الأمور الأخرى. تتم مراقبة وإدارة المخاطر المتعلقة بالدولة باستخدام حدود الدولة التي تم وضعها من قبل المجموعة؛ إن هذه الحدود متوافقة مع استراتيجيات الأعمال العامة وكفاية رأس المال ومخصصات المخاطر المحتملة وتصنيف مخاطر كل دولة ومستوى المخاطر المقبولة وفرص الأعمال في كل دولة.

(ز) المخاطر الاستراتيجية

تشير المخاطر الاستراتيجية إلى مخاطر التأثير الحالي أو المستقبلي على إيرادات المجموعة أو رأس المال أو السمعة أو المكانة الناتجة من التغييرات في البيئة التي تعمل فيها المجموعة ومن القرارات الاستراتيجية السلبية والتطبيق الغير مناسب للقرارات أو الافتقار إلى الاستجابة للتغييرات الصناعية أو الاقتصادية أو التكنولوجية. لتحقيق التوافق بين الأهداف الاستراتيجية للمجموعة، يتم وضع الاستراتيجيات لتحقيق تلك الأهداف كما يتم توزيع الموارد لتحقيق تلك الأهداف بالإضافة إلى جودة التطبيق.

تستخدم المجموعة عدة عوامل لتحديد وتقييم تأثير المخاطر الاستراتيجية على سجلاتها ويشمل ذلك مستوى تكامل سياسات وممارسات إدارة المخاطر وذلك خلال عملية التخطيط الاستراتيجي وصعوبة الأهداف الاستراتيجية وتوافقها مع استراتيجيات الأعمال الموضوعية والدعم الرأسمالي لهذه المبادرات الاستراتيجية بهدف الحد من تقلب الإيرادات وفعالية التواصل والانساق في تطبيق الأهداف والغايات الاستراتيجية والثقافة التنظيمية والسلوك على مستوى المجموعة.

تتم مراقبة وإدارة المخاطر الاستراتيجية كجزء من عملية التخطيط الاستراتيجية حيث تقوم المجموعة بمراجعة مدى التقدم في تحقيق المبادرات الاستراتيجية مقابل الخطة الموضوعية واعتبار ما إذا كان التقدم متوافق مع الخطة وبيئة العمل الخارجية. يتم مراجعة الخطة الاستراتيجية بشكل دوري ويتم تحديثها بناءً على إجراءات الاعتماد والتي تعتبر كذلك جزء من عملية التخطيط الاستراتيجي.

(ح) المخاطر المتعلقة بالامتثال

تشير المخاطر المتعلقة بالامتثال إلى المخاطر المتعلقة بالإيرادات أو رأس المال أو السمعة أو استمرارية الأعمال والتي تنشأ عن مخالفة أو عدم الالتزام بالقوانين أو اللوائح أو الأحكام أو الممارسات المفصلة أو المعايير الأخلاقية.

تقوم المجموعة، بصورة مستمرة، بتحديد وتقييم تلك المخاطر الكامنة في كافة المنتجات والأنشطة والعمليات والنظم "الجوهريّة" الحالية والجديدة. إن التقييم يشمل تقييم مخاطر عدم الالتزام بالقوانين أو الأنظمة أو اللوائح والممارسات الموضوعية أو المعايير الأخلاقية. يتضمن قسم الالتزام لدى المجموعة وحدة الالتزام على مستوى المجموعة والمسؤولة عن وضع السياسات الداخلية لإدارة هذه المخاطر ويتم دعمها في ذلك من قبل فريق إدارة المخاطر وقسم التدقيق الداخلي وقسم الشؤون القانونية.

وبهدف متابعة مخاطر الالتزام ومخاطر الجرائم المالية، قامت المجموعة بتطبيق إجراءات العناية الواجبة ومراجعة السياسات والإجراءات على مستوى المجموعة وتطبيق نظم الالتزام المتكامل ومكافحة غسل الأموال والتي تقوم بإبراء الذمة ومراقبة المعاملات وأنشطة مراقبة المدفوعات والتقييمات من خلال قوائم فحص الالتزام وغيرها.

يتم الحد من مخاطر الالتزام بشكل كبير من خلال السياسات والإجراءات المحددة وقائمة تحقق شاملة وإجراءات العناية الواجبة الفورية وتقييمات المخاطر السنوية، والمراقبة والالتزام والاتصالات ودورات تدريبية اعتيادية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

46 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ط) مخاطر السمعة

تتمثل مخاطر السمعة في المخاطر التي تتعرض لها الإيرادات أو رأس المال وتنتج عن الرأي العام السلبي، وقد تنتج عن أحداث خارجية أو داخلية.

تقوم المجموعة بتحديد وتقييم مخاطر السمعة من خلال التحديد الدقيق لأنواع المخاطر التي يجب أخذها بالاعتبار، وتحديد المصادر الرئيسية لمخاطر السمعة التي قد تتعرض لها بناءً على الظروف الفردية ووصف المخاطر المحددة في ضوء طبيعة المخاطر والآثار المحتملة التي قد تلحق بسمعتها. تستند المجموعة كذلك إلى معلومات أخرى ذات صلة لأغراض تحديد المخاطر. قد يتم الحصول على هذه المعلومات من تقارير وسائل الإعلام، تقارير تحليل أصحاب المصلحة، تقارير التدقيق الداخلي وتقارير الالتزام وتقارير الإدارة للاستثناءات أو مؤشرات الإنذار المبكرة الأخرى.

بالنسبة لمخاطر السمعة، وبخلاف المراقبة الدورية للأحداث الخارجية والداخلية التي قد يترتب عليها مخاطر محتملة للسمعة، لدى المجموعة إجراءات لمتابعة المخاطر التي قد تؤثر على سمعتها. تتيح هذه الإجراءات لمجلس الإدارة والإدارة العليا اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية تهدف إلى المعالجة المبكرة لأي أحداث يتوقع أن تؤثر على السمعة.

وبهدف إدارة مخاطر السمعة، قامت المجموعة بتطبيق آلية تتضمن وضع خطط عمل لتحديد الأحداث المتعلقة بمخاطر السمعة وتسهيل المتابعة اللاحقة لما تم إنجازه. فيما يتعلق بالمخاطر التي يصعب أو تتطلب تكلفة عالية للقضاء عليها بشكل كامل، تتطلب الآلية وضع خطط طارئة كإجراءات استجابة فورية.

(ي) المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة

قد تواجه المجموعة وعمالها مخاطر كبيرة متعلقة بالمناخ في المستقبل. تشمل هذه المخاطر تهديدات بتكبد خسائر مالية والآثار غير المالية السلبية التي تشمل التدايعات السياسية والاقتصادية والبيئية لتغير المناخ. تم تحديد المصادر الرئيسية لمخاطر التغير المناخي على أنها مخاطر فعلية ومخاطر انتقالية. تنشأ المخاطر الفعلية نتيجة الظواهر المناخية الشديدة مثل الأعاصير والفيضانات وحرائق الغابات، والتحويلات طويلة الأجل في الأنماط المناخية، مثل ارتفاع درجات الحرارة المستمر وموجات الحرارة والجفاف وارتفاع مستويات سطح البحر. قد تنشأ مخاطر الانتقال من التعديلات على الاقتصاد صافي الصفر، على سبيل المثال، التغييرات في القوانين واللوائح والتشريعات والتفاصي بسبب الإخفاق في إجراءات التخفيف أو التكيف، والتحويلات في العرض والطلب على سلع ومنتجات وخدمات معينة بسبب التغييرات في سلوك المستهلك وطلب المستثمر. تخضع هذه المخاطر لتدقيق تنظيمي وسياسي ومجتمعي أكبر، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. في حين أن بعض المخاطر الفعلية يمكن التنبؤ بها، إلا أن هناك عدم يقين كبير فيما يتعلق بمدى وتوقيت ظهورها. بالنسبة للمخاطر الانتقالية، لا يزال هناك عدم يقين بشأن تأثيرات التحويلات التنظيمية والسياسية الوشيك، والتغيرات طلب المستهلكين وسلاسل التوريد.

تتماشي تقبل المجموعة لمخاطر البيئة والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة مع إطار تقبل المخاطر المؤسسية الشامل. تم إجراء تكامل للمعايير الرئيسية الخاصة بالمخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة إطار تقبل المخاطر لدى البنك (مثل تركيز الائتمان للأطراف المقابلة في قطاعات عالية المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة) وتتم مراقبتها بصورة ربع سنوية.

وضعت المجموعة إطاراً لمخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة بغرض:

- تحديد عوامل المخاطر وتقييم أثارها المحتملة على البيانات المالية للمجموعة؛ و
- تحديد مسؤوليات إدارة كل عامل من تلك العوامل المحددة.

47 الموجودات والمطلوبات المالية

(أ) إطار التقييم

لدى المجموعة إطار رقابة لقياس القيم العادلة. كما يوجد لدى المجموعة عدة أقسام رقابية لدعم هذا الإطار (مثل وحدة الرقابة على التقييم ضمن قسم المالية ووحدة تحليلات مخاطر السوق ضمن قسم ادارة المخاطر) والتي تكون مستقلة عن الإدارة التنفيذية. تم إبلاغ لجنة التقييم بالمجموعة التابعة للجنة إدارة المخاطر والمخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة بمجلس الإدارة عن مشكلات كبيرة خاصة بالتقييم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

47 الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(أ) إطار التقييم (تابع)

وتشتمل الضوابط الرقابية المحددة على ما يلي:

- التحقق المستقل من بيانات السوق المستخدمة في عملية التقييم وإجراء تعديلات على التقييم عند ملاحظة انحرافات مادية؛
- مراجعة المدخلات الهامة غير الملحوظة والتغيرات الهامة في قياس القيمة العادلة للأدوات ضمن المستوى 3؛
- التحقق من واعتماد النماذج الجديدة والمراجعة المنتظمة للنماذج الحالية أو عند إجراء التغييرات؛
- عملية تحليل الفرق في الأرباح والخسائر لمعرفة التغيرات في القيمة العادلة.

عند استخدام معلومات أطراف أخرى، مثل أسعار الوسيط أو خدمات التسعير لقياس القيمة العادلة، تقوم وحدة الرقابة على التقييم وتوثيق الأدلة التي تم الحصول عليها من الأطراف الأخرى لدعم الاستنتاج بأن التقييمات تلي متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويتضمن ذلك ما يلي:

- التحقق من اعتماد المجموعة للوسيط أو خدمة التسعير لاستخدامها في تسعير نوع الأداة المالية ذي الصلة؛
- فهم كيفية الوصول إلى القيمة العادلة، ومدى تمثيلها لمعاملات السوق الفعلية وما إذا كانت تمثل سعر مدرج في سوق نشط لأداة مطابقة؛
- عند استخدام أسعار الأدوات المماثلة لقياس القيمة العادلة، فهم كيفية تعديل هذه الأسعار لتعكس خصائص الأداة الخاضعة للقياس؛ و
- إذا تم الحصول على عدد من عروض الأسعار لنفس الأداة المالية، فهم كيفية تحديد القيمة العادلة باستخدام عروض الأسعار تلك.

يتم رفع تقارير بشأن قضايا التقييم الهامة إلى لجان التقييم والتدقيق لدى المجموعة.

(ب) تعديلات القيمة العادلة

تعديلات مخاطر الخروج من السوق:

تعكس هذه التعديلات تكاليف الطلب والعرض التي سيتم تكبدها إذا تم إغلاق جميع مخاطر السوق المتبقية الخاصة بالمحفظة بشكل كبير باستخدام أدوات التحوط المتاحة أو عن طريق الاستبعاد أو البيع. تُستنتج مستويات الطلب والعرض عموماً بواسطة الأسعار المعروضة في السوق مثل بيانات الوسيط. حيث أن الأدوات منخفضة السيولة قد لا تكون ذات مستوى طلب وعرض ملحوظ بشكل مباشر. في بعض الحالات، قد يستنتج تعديل سعر البيع من مستويات الطلب والعرض الملحوظة لأدوات سيولة خاضعة للمقارنة أو تُحدد بمقارنته مع أسعار مشتقة أو سيناريو أو تحليل تاريخي.

تعديلات مخاطر الائتمان

تعديل تقييم الائتمان هو تعديل قيمة عقود المشتقات في السوق الموازية لبيان احتمالية تعثر الطرف المقابل ومن ثم قد لا تحصل المجموعة على القيمة السوقية الكاملة للمعاملات. تعديل قيمة الدين هو تعديل قيمة عقود المشتقات في السوق الموازية لبيان احتمالية تعثر المجموعة ومن ثم قد لا يدفع القيمة السوقية الكاملة للمعاملات.

يتم احتساب هذه التعديلات للأدوات المشتقة غير المضمونة أو المضمونة لمختلف فئات الموجودات. يتم احتساب تعديلات تقييم الائتمان وتعديلات تقييم الدين باستخدام تقديرات التعرض الإيجابي والسلبي المتوقع على التوالي، احتمالية التعثر ومعدلات الاسترداد على مستوى الطرف المقابل. تتضمن الأطراف المقابلة (على سبيل المثال لا الحصر) المؤسسات المالية والشركات والصناديق السيادية والمؤسسات متعددة الجنسيات والهيئات السيادية. يتم عادة تقدير التعرض المتوقع من خلال المحاكاة لعوامل المخاطر ذات الصلة من خلال أساليب محاكاة مونت كارلو.

يتم بصورة عامة الحصول على المعلومات المتعلقة باحتمالية التعثر ومعدل الاسترداد من أسواق مقايضة العجز الائتماني. في حالة عدم توفر هذه المعلومات، أو كانت معلومات غير موثوق بها، يتم اتباع منهجيات بديلة استناداً إلى التصنيفات الداخلية للأطراف المقابلة بناءً على المنطقة وقطاع العمل. في نهاية السنة بلغ إجمالي تعديل تقييم الائتمان وتعديل تقييم الدين 6 مليون درهم (31 ديسمبر 2021 84 مليون درهم).

تعديلات متعلقة بالنموذج

تنطبق هذه التعديلات عندما تكون مدخلات النموذج مبسطة بشكل كبير أو يكون النموذج محدود من حيث استنباط القيمة العادلة للمركز أو عدم وجود إجماع عام في السوق على اختيار النموذج. يلزم إجراء هذه التعديلات لتصحيح نقاط الضعف أو أوجه القصور الموجودة في النموذج والتي تم توضيحها أثناء عملية التحقق من صحة النموذج.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

47 الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(ج) نماذج التقييم

تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة باستخدام النظام المتدرج التالي للقيمة العادلة الذي يوضح أهمية المدخلات المستخدمة في تحديد القياسات.

- المستوى 1: المدخلات المسعرة بأسعار السوق (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأدوات المتطابقة.
- المستوى 2: المدخلات غير الأسعار المدرجة ضمن المستوى 1 التي تكون ملحوظة إما بصورة مباشرة (أي كالأسعار) أو بصورة غير مباشرة (أي مستمدة من الأسعار). تشتمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها باستخدام: أسعار السوق المدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة، والأسعار السوقية المدرجة لأدوات مطابقة أو مماثلة في أسواق تُعتبر أقل نشاطاً؛ أو أساليب تقييم أخرى تكون فيها جميع المدخلات الهامة ملحوظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من معطيات السوق.

- المستوى 3: المدخلات التي تكون غير ملحوظة. تشتمل هذه الفئة على كافة الأدوات التي تشتمل أساليب تقييمها على مدخلات لا تركز على بيانات ملحوظة ويكون للمدخلات غير الملحوظة تأثير هام على تقييم الأداة. تشتمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها بناءً على الأسعار المدرجة لأدوات مماثلة حيث تكون التعديلات أو الافتراضات الهامة غير الملحوظة مطلوبة لإظهار الاختلافات بين الأدوات.

تستند مدخلات ومعايير النموذج إلى الأسعار الملحوظة في السوق وإجراء معايرة لها، بما في ذلك أسعار الوسطاء وأسعار المعاملات الحالية أو الحديثة وإجماع السوق، حيثما كان ذلك متاحاً. في حال عدم وجود أسعار ملحوظة في السوق، قد تكون البيانات و/أو الأحكام العملية مطلوبة في عملية إجراء معايرة للنموذج، والتي تكون ذاتية بطبيعتها ويمكن أن ينتج عنها مجموعة من المدخلات والتقديرية الممكنة للقيمة العادلة. تستخدم الإدارة أحكاماً رشيدة لاختيار أنسب نقطة في النطاق.

(د) أساليب التقييم

تتضمن أساليب التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفق النقدي المخصص والمقارنة مع أدوات مماثلة توجد لها أسعار سوقية ملحوظة، نماذج التسعير الخاصة بـ بلاك سكولز ونماذج كثيرة الحدود لتسعير الخيارات وغيرها من نماذج التقييم. تشتمل الافتراضات والمدخلات المستخدمة في أساليب التقييم على أسعار الفائدة المعيارية التي لا تنطوي على مخاطر وفروق الائتمان وعوامل أخرى تُستخدم في تقدير معدلات الخصم وأسعار السندات والأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار ومؤشرات أسعار الأسهم والتقلبات المتوقعة في الأسعار والربط بينها.

إن الهدف من أساليب التقييم هو تحديد قياس القيمة العادلة الذي يوضح المبلغ الذي سوف يتم قبضه لبيع الأصل أو دفعه لتحويل الالتزام بموجب معاملة نظامية بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس.

تستخدم المجموعة نماذج تقييم معترف بها على نطاق واسع لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية الشائعة والبسيطة، مثل عقود مقايضة أسعار الفائدة وعقود مقايضة العملات، التي تستخدم فقط بيانات السوق الملحوظة وتتطلب قيام الإدارة بوضع القليل من الأحكام والتقديرية. عادةً ما تكون الأسعار القابلة للملاحظة أو مدخلات النموذج متاحة في السوق للديون المدرجة وأسهم الملكية، والمشتقات المتداولة في البورصة والمشتقات البسيطة المتاجرة خارج البورصة مثل عقود مقايضة أسعار الفائدة. إن توفر أسعار السوق الملحوظة ومدخلات النموذج يقلل من الحاجة إلى قيام الإدارة بوضع تقديرات وأحكام وكذلك يقلل من عدم اليقين المرتبط بتحديد القيم العادلة. يختلف توافر أسعار السوق والمدخلات الملحوظة استناداً إلى المنتجات والأسواق، كما أنه عرضة للتغييرات بناءً على أحداث معينة وظروف عامة في الأسواق المالية.

بالنسبة للأدوات الأكثر تعقيداً، تستخدم المجموعة أساليب تقييم يتم تطويرها عادةً من نماذج التقييم المعترف بها. قد لا يمكن ملاحظة بعض أو كل المدخلات الهامة في هذه النماذج في السوق، وقد تكون مشتقة من أسعار أو معدلات السوق أو يتم تقديرها بناءً على الافتراضات. تتضمن أمثلة الأدوات التي تتضمن مدخلات كبيرة غير قابلة للملاحظة بعض المشتقات المهيكلة المتاجرة خارج البورصة، وبعض القروض، والأوراق المالية التي لا يوجد لها سوق نشط. تتطلب نماذج التقييم التي تستخدم مدخلات هامة غير قابلة للملاحظة درجة أعلى من التقديرات والأحكام الموضوعية من قبل الإدارة عند تحديد القيمة العادلة. عادةً ما تكون هناك حاجة لتقديرية وأحكام الإدارة لاختيار نموذج التقييم المناسب المطلوب استخدامه، وتحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأداة المالية التي يتم تقييمها، وتحديد احتمال تعثر الطرف المقابل عن السداد أو أداء تسديد الدفعات بشكل مسبق، وتحديد التقلبات المتوقعة والارتباطات واختيار معدلات الخصم المناسبة. في الحالات التي تعتبر فيها المدخلات غير ملحوظة، قد يلزم مخصص إضافي لمواءمة ارتفاع عدم اليقين في التقييم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

47 الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(د) أساليب التقييم (تابع)

تعكس القيم العادلة مخاطر الائتمان للأداة وتتضمن تعديلات لمراعاة مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة والطرف المقابل، حيثما يكون مناسباً. لقياس الأدوات المشتقة قد يعني هذا تغيير التصنيف من موجودات إلى مطلوبات أو العكس، على سبيل المثال في عقود مقايضة أسعار الفائدة، حيث تراعي القيمة العادلة كل من تعديل تقييم الائتمان وتعديل قيمة الخصم عندما يأخذ المشاركون في السوق ذلك في الاعتبار عند تسعير الأدوات المشتقة.

المشتقات

تستخدم نماذج تقييم المشتقات في السوق الموازية لاحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، بناءً على مبادئ "عدم المراجعة". إن منهجيات إعداد النماذج المستخدمة للعديد من منتجات مشتقات الفانيليا هي المنهجيات القياسية المتبعة على مستوى القطاع. بينما قد تكون هناك بعض الاختلافات في ممارسة السوق بالنسبة للمنتجات المشتقة المعقدة بشكل أكبر. تحدد المدخلات في نموذج التقييم من البيانات السوقية الملحوظة قدر المستطاع، بما في ذلك الأسعار المتاحة في البورصة والتجار والوسطاء ومحددي الأسعار المتفق عليها. قد لا تكون بعض المدخلات ملحوظة في السوق مباشرة، ولكن يتم تحديدها من الأسعار الملحوظة عن طريق إجراءات مقارنة النماذج أو تقديرها من البيانات التاريخية السابقة أو من مصادر أخرى.

حقوق الملكية الخاصة

تحدد قيمة الاستثمار في صناديق الأسهم الخاصة باستخدام صافي قيمة الموجودات المقبوضة من مدير الصندوق الخارجي. قد يلزم إجراء تعديلات على صافي قيمة موجودات الصندوق للحصول على القيمة التي تعتبر تكلفة الخروج ملحوظة في سوق ثانوي وليبيان عدم اليقين المرتب بطبيعة الاستثمارات المحتفظ بها.

الأوراق المالية

يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام الأسعار المدرجة في أسواق نشطة إذا كانت متاحة. أما إذا كانت غير متاحة، تستخدم الأسعار المدرجة في أسواق أقل نشاطاً. في حالة عدم وجود أسعار مدرجة خاصة بالمعاملة، قد تُحدد القيمة العادلة بإجراء مقارنة معيارية لأدوات قابلة للمقارنة.

السندات المهيكلة

تتألف من سندات صادرة من المجموعة ومرتبطة بشكل رئيسي بائتمان، والتي توفر للطرف المقابل عائدات مرتبطة بالجدارة الائتمانية للموجودات الخاصة ذات الصلة. ومن أمثلة المؤشرات غير الملحوظة الترابطات بين الموجودات ذات الصلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

47 الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(هـ) القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

يبين الجدول أدناه تصنيف المجموعة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية وقيمها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2021:

الموجودات المالية	بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى - مع إعادة تحويلها إلى الأرباح أو الخسائر	ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى - مع إعادة تحويلها إلى الأرباح أو الخسائر	ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى - مع إعادة تحويلها إلى الأرباح أو الخسائر	ألف درهم	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	ألف درهم
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	258,732,776	-	-	-	-	-	-
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	-	45,572,252	-	-	-	-
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	-	19,318,847	-	-	-	-	-	-
التفكيكات إعادة شراء عكسي	-	46,260,645	-	-	-	-	-	-
أدوات مالية مشتقة	-	24,273,766	-	-	-	-	1,967,790	-
قروض وبنك وتمويل إسلامي	927,584	409,589,936	-	-	-	-	-	-
استثمارات لغير أغراض المتاجرة	-	145,411,746	139,979,957	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	-	18,082,762	-	-	-	-	-	-
	967,242,730	756,489,171	139,979,957	67,878,228	1,967,790			
المطلوبات المالية								
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية	56,985,180	56,985,180	-	-	-	-	-	-
التفكيكات إعادة الشراء	55,074,494	55,074,494	-	-	-	-	-	-
أوراق تجارية	39,664,252	39,664,252	-	-	-	-	-	-
أدوات مالية مشتقة	28,395,085	-	-	21,716,538	6,678,547	-	-	-
حسابات العملاء وودائع أخرى	614,669,890	614,669,890	-	-	-	-	-	-
قروض لأجل	71,643,816	71,023,959	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى ¹	19,993,405	19,580,787	-	412,618	619,857	-	-	-
سندات ثانوية	448,908	448,908	-	-	-	-	-	-
	886,875,030	857,447,470	-	22,129,156	7,298,404			

¹ يتم تصنيف المطوبات الأخرى المحفوظ بها لغرض المتاجرة ضمن المستوى الأول من النظام المتدرج للقيمة العادلة. ترى الإدارة أن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية المجمعة لا تختلف بصورة مادية عن قيمها العادلة كما في نهاية السنة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

47 الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(هـ) القيمة العادلة للأدوات المالية

يبين الجدول أدناه تصنيف المجموعة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية وقيمها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2022:

الموجودات المالية	بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى - مع إعادة تحويلها إلى الأرباح أو الخسائر	ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى - مع إعادة تحويلها إلى الأرباح أو الخسائر	ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى - مع إعادة تحويلها إلى الأرباح أو الخسائر	ألف درهم	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	ألف درهم
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	228,368,829	-	-	-	-	-	-
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	-	31,816,797	-	-	-	-
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	-	24,886,956	-	-	-	-	-	-
التفكيكات إعادة شراء عكسي	-	69,106,092	-	-	-	-	-	-
أدوات مالية مشتقة	-	58,873,843	-	-	-	-	7,711,401	-
قروض وبنك وتمويل إسلامي	459,593,327	459,593,327	-	-	-	-	-	-
استثمارات لغير أغراض المتاجرة	172,349,818	4,688,298	1,070,888	166,590,632	-	-	-	-
موجودات أخرى	29,808,871	29,808,871	-	-	-	-	-	-
	1,074,804,533	816,452,373	1,070,888	82,979,239	7,711,401			
المطلوبات المالية								
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية	61,560,340	61,560,340	-	-	-	-	-	-
التفكيكات إعادة الشراء	39,004,515	39,004,515	-	-	-	-	-	-
أوراق تجارية	31,738,356	31,738,356	-	-	-	-	-	-
أدوات مالية مشتقة	62,024,540	-	-	51,564,365	10,460,175	-	-	-
حسابات العملاء وودائع أخرى	700,573,371	700,573,371	-	-	-	-	-	-
قروض لأجل	62,635,133	62,084,301	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى ¹	35,362,933	34,985,589	-	377,344	550,832	-	-	-
سندات ثانوية	420,620	420,620	-	-	-	-	-	-
	993,319,808	930,367,092	-	51,941,709	11,011,007			

¹ يتم تصنيف المطوبات الأخرى المحفوظ بها لغرض المتاجرة ضمن المستوى الأول من النظام المتدرج للقيمة العادلة. ترى الإدارة أن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية المجمعة لا تختلف بصورة مادية عن قيمها العادلة كما في نهاية السنة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

47 الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(هـ) القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة – النظام المتدرج للقيمة العادلة

يبين الجدول أدناه تحليل الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة بنهاية فترة التقرير، حسب المستوى في النظام المتدرج للقيمة العادلة الذي يتم في إطاره تصنيف قياسات القيمة العادلة:

المستوى 1 ألف درهم	المستوى 2 ألف درهم	المستوى 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
3,544,623	23,020,053	5,252,121	31,816,797
123,004,285	38,978,992	4,608,014	166,591,291
792,992	73,750	204,146	1,070,888
273,080	58,600,024	739	58,873,843
127,614,980	120,672,819	10,065,020	258,352,819
-	550,832	-	550,832
643,082	61,381,458	-	62,024,540
643,082	61,932,290	-	62,575,372
9,022.529	27.921.612	8.628.111	45.572.252
107.011.926	30.680.916	2.287.714	139.980.55
722.426	-	205.158	927.584
73.286	24.200.104	376	24.273.766
116.830.167	82.802.632	11.121.359	210.754.15
-	619.857	-	619.857
103.193	28.267.427	24.465	28.395.085
103.193	28.887.284	24.465	29.014.942

كما في 31 ديسمبر 2022
استثمار بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة
الأخرى – مع إعادة تحويلها إلى الأرباح أو الخسائر
القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى –
دون إعادة تحويلها إلى الأرباح أو الخسائر
أدوات مالية مشتقة (موجودات)

قروض لأجل
أدوات مالية مشتقة (مطلوبات)

كما في 31 ديسمبر 2021
استثمار بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة
الأخرى – مع إعادة تحويلها إلى الأرباح أو الخسائر
القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى –
دون إعادة تحويلها إلى الأرباح أو الخسائر
أدوات مالية مشتقة (موجودات)

قروض لأجل
أدوات مالية مشتقة (مطلوبات)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

47 الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(هـ) القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

يبين الجدول أدناه التحويلات فيما بين مستويات النظام المتدرج للقيمة العادلة:

المستوى 1 ألف درهم	المستوى 2 ألف درهم	المستوى 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
-	56,023	-	56,023
-	-	571	571
6,302	-	-	6,302
-	8,010,451	-	8,010,451
2,568,018	-	-	2,568,018
-	-	228,529	228,529
-	486,375	-	486,375
2,574,320	8,552,849	229,100	11,356,269

كما في 31 ديسمبر 2022
استثمار بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
الانتقال من المستوى 1 إلى المستوى 2
الانتقال من المستوى 1 إلى المستوى 3
الانتقال من المستوى 2 إلى المستوى 1

الاستثمارات لغير أغراض المتاجرة
الانتقال من المستوى 1 إلى المستوى 2
الانتقال من المستوى 2 إلى المستوى 1
الانتقال من المستوى 2 إلى المستوى 3
الانتقال من المستوى 3 إلى المستوى 2

كما في 31 ديسمبر 2021
استثمار بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
الانتقال من المستوى 1 إلى المستوى 2
الانتقال من المستوى 2 إلى المستوى 1
الانتقال من المستوى 3 إلى المستوى 1
الانتقال من المستوى 3 إلى المستوى 2

الاستثمارات لغير أغراض المتاجرة
الانتقال من المستوى 1 إلى المستوى 2
الانتقال من المستوى 2 إلى المستوى 1
الانتقال من المستوى 3 إلى المستوى 1
الانتقال من المستوى 3 إلى المستوى 2

يوضح الجدول التالي تسوية للأدوات المقاسة بالقيمة العادلة (الموجودات) والمصنفة ضمن المستوى 3:

31 ديسمبر 2021 ألف درهم	31 ديسمبر 2022 ألف درهم	
9.218.666	11,121,359	الرصيد كما في بداية السنة
4.315.518	3,967,096	إضافات/ تحويلات
(2.412.825)	(5,023,435)	تسويات وتعديلات أخرى
11.121.359	10,065,020	الرصيد كما في نهاية السنة

تتضمن الأدوات المالية ضمن المستوى 3 استثمارات في صناديق الملكية الخاصة، وتستند تقييماتهم على آخر تقرير صافي موجودات الصندوق تم نشره من قبل مدير الصندوق. يتم تغطية أثر التغيرات في تقييمها كجزء من مخاطر أسعار الأسهم المدرجة في إيضاح 46(ج). تتضمن الأدوات المالية المتبقية بشكل أساسي أدوات الدين التي يتم تسعيرها باستخدام أحدث الأسعار المتاحة في السوق.

48 دمج الأعمال

48 دمج الأعمال (تابع)

د. الموجودات المستحوذ عليها القابلة للتحديد والمطلوبات المحتملة

يلخص الجدول التالي القيمة العادلة للموجودات المستحوذ عليها والمطلوبات المحتملة في تاريخ الاستحواذ.

28 أبريل 2021 ألف درهم	
	الموجودات
5.550.876	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
3.244.467	مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية
7.398	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
490.843	اتفاقية إعادة شراء عكسي
30	أدوات مالية مشتقة
6.435.801	قروض وسلف وتمويل إسلامي
6.718.486	استثمارات لغير أغراض المتاجرة
364.712	موجودات أخرى
114.340	موجودات غير ملموسة
590.928	ممتلكات ومعدات
23.517.881	إجمالي الموجودات
	المطلوبات
79.567	مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية
3	أدوات مالية مشتقة
3.355	اتفاقية إعادة الشراء
21.375.961	حسابات العملاء وودائع أخرى
1,177,984	مطلوبات أخرى
22,636,870	
881,011	صافي الموجودات كما في تاريخ الاستحواذ المنسوبة إلى حاملي الأسهم المشتركة

نتيجة لعملية تخصيص ثمن الشراء، تمت إعادة بيان المعلومات المقارنة لسنة 2021 لتعكس التعديلات على المبالغ الدفترية المفترضة، كما هو مبين أعلاه.

استحوذ البنك في 28 أبريل 2021 على 100% من رأس مال بنك عوده ش.م.م (جمهورية مصر العربية)، فرع بنك عوده في مصر. تم هذا الاستحواذ من خلال تحويل النقد من الشركة المستحوذة إلى الشركة المستحوذ عليها. تم تنفيذ هذا الاستحواذ لدفع عجلة الأعمال التوسعية للمجموعة في السوق المرتقب. من شأن هذا الاستحواذ زيادة حجم ونطاق وخبرة عمليات مصر التابعة للمجموعة بشكل جوهري، مما يضيف عمق وحضور أكبر للوصول إلى العملاء على المستوى المحلي والعالمي.

أ. ثمن الشراء

بلغ ثمن الشراء المدفوع مقابل الاستحواذ على 100% من الأسهم 600 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 2.203 مليون درهم).

ب. تكاليف الدمج ذات الصلة

تكدت المجموعة تكاليف دمج ذات صلة بقيمة 119 مليون درهم بتاريخ 31 ديسمبر 2022 (31 ديسمبر 2021: 117 مليون درهم)، متضمنة الأتعاب الاستشارية والقانونية الخارجية وتكاليف العناية الواجبة. تم إدراج هذه التكاليف ضمن "المصروفات الإدارية ومصروفات التشغيل الأخرى" في بيان الأرباح أو الخسائر الموحدة.

ج. طرق ومنهجيات التقييم:

علاقة العملاء

تم استخدام طريقة الدخل في تقدير القيمة العادلة لعلاقات عملاء بنك عوده ش.م.م (مصر) كأصل غير ملموس كما في تاريخ المعاملة. بموجب طريقة الدخل، يتم تقييم علاقة العميل على أنها القيمة الحالية للأرباح المستقبلية المتوقع تحقيقها على مدى العمر الاقتصادي الإنتاجي المتبقي. بموجب طريقة الدخل، تم استخدام طريقة الأرباح الزائدة متعددة الفترات وهي طريقة مقبولة بشكل عام لتقييم علاقات العملاء.

الودائع الأساسية

تم استخدام طريقة الدخل، وطريقة المصدر المفضل للأموال للوصول إلى قيمة الودائع الأساسية. يتم احتساب ذلك على أساس القيمة الحالية للفرق بين تكلفة الودائع الأساسية الحالية وتكلفة الحصول على التمويل من مصادر بديلة مفضلة والتي تمثل التمويل الهامشي الذي يمكن للمجموعة الحصول عليه على مدى العمر الإنتاجي المحدد لقاعدة الودائع الأساسية.

محفظه القروض

عند تحديد تقييم القروض، تم استخدام طريقة التدفق النقدي المتوقع وطريقة القيمة الحالية وطريقة معدل الاسترداد.

الأصول العقارية

تم تقييم الأصول العقارية باستخدام منهجية السوق ومنهجية الدخل. تم إجراء تحليل التقييم وفقاً لتقييم المعهد الملكي للمساحين القانونيين - معايير التقييم الصادرة عن المعهد الملكي للمساحين القانونيين ("الكتاب الأحمر") والتي تتوافق مع معايير التقييم الدولية.

ودائع العملاء

تم تقييم ودائع العملاء باستخدام منهجية الدخل حيث تم استخدام أسعار المنشأ على الودائع لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بها بناء على متوسط سعر الفائدة المرجح.

48 دمج الأعمال (تابع)

هـ. الشهرة التجارية والموجودات غير الملموسة

خلال السنة، اكتملت عملية تخصيص ثمن الشراء وبالتالي، تم تعديل القيمة الدفترية للموجودات المستحوذ عليها والالتزامات كما في تاريخ الاستحواذ من المبالغ المؤقتة إلى القيمة العادلة. نتيجة لذلك زادت الشهرة التجارية بمبلغ 980 مليون درهم عن المبلغ المؤقت. تم تعديل التأثير الناتج عن عملية تخصيص ثمن الشراء إلى قيمة الشهرة التجارية على النحو التالي:

ألف درهم	
2.203.800	إجمالي الثمن
(881,011)	صافي قيمة موجودات بنك عودة ش.م.م (مصر)
1,322,789	الشهرة التجارية

استكملت المجموعة أعمال تخصيص ثمن شراء شامل خلال 12 شهر من تاريخ الاستحواذ، واشتملت تلك الأعمال على ما يلي:

- تقييم الموجودات غير الملموسة؛
- تقييم الممتلكات والمعدات؛
- تعديلات على تقييم الموجودات والمطلوبات المالية وغير المالية الأخرى المعترف بها؛ و
- إجراء تعديلات مبدئية على القيمة العادلة للقروض والسلف والتمويل الإسلامي والتي سيتم الانتهاء منها في الوقت المناسب.

إن الشهرة التجارية منسوبة بصورة رئيسية إلى عمليات الدمج المتوقع إنجازها من عمليات الاستحواذ في الأسواق المحتملة بشكل كبير.

و. التأثير على نتائج المجموعة

منذ تاريخ الاستحواذ وحتى 31 ديسمبر 2021، ساهم بنك عودة ش.م.م (مصر) بإيرادات وأرباح تشغيلية بمبلغ 597 مليون درهم وأرباح بمبلغ 189 مليون درهم في نتائج المجموعة. في حال تم الاستحواذ في 1 يناير 2021، كانت إيرادات التشغيل والأرباح الموحدة للفترة لتبلغ 910 مليون درهم و244 مليون درهم على التوالي وفقاً لتقدير الإدارة. عند تقدير هذه المبالغ، افترضت المجموعة أن تعديلات القيمة العادلة التي تم تحديدها مؤقتاً، في تاريخ الاستحواذ سوف تكون نفسها في حال تمت عملية الاستحواذ في 1 يناير 2021.

49 أرقام المقارنة

تمت إعادة تصنيف أو تعديل بعض أرقام المقارنة حيثما اقتضت الضرورة لتتوافق مع العرض المتبع في هذه البيانات المالية الموحدة.



WWW.BANKFAB.COM